557

وزارة الخارجية

خلال ربع قرن من عمر الثورة

٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م
٢٦ سبتمبر ١٩٨٧م.

وزارة الخارجية
خلال ربع قرن من عمر الثورة

٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م
٢٦ سبتمبر ١٩٨٧م

وزارة الخارجية

خلال ربع قرن من عمر الثورة

٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م
٢٦ سبتمبر ١٩٨٧م

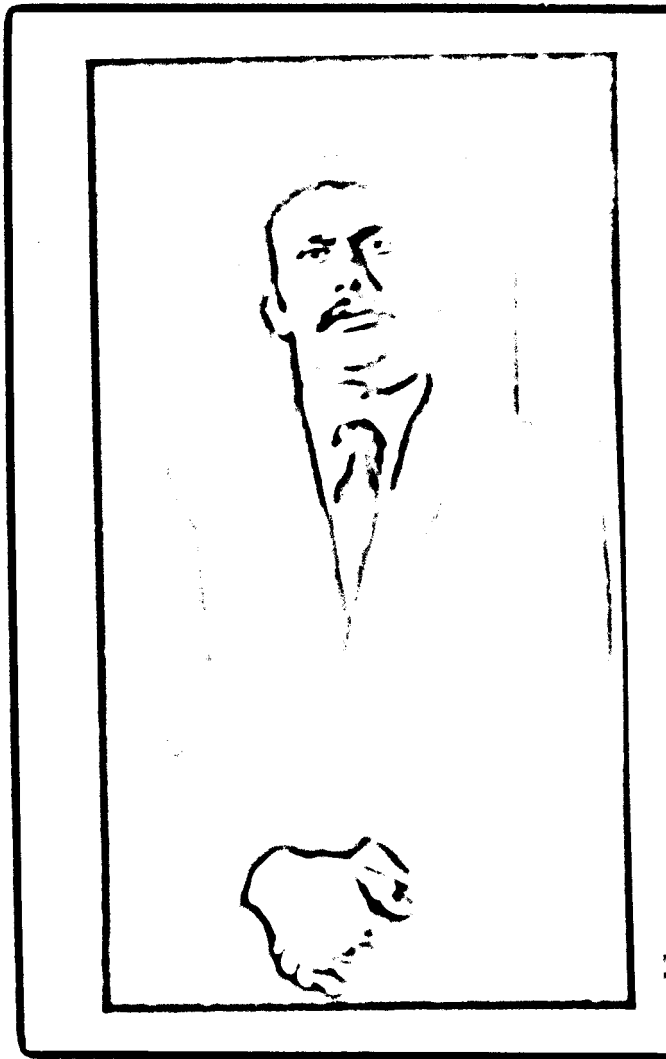

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

حرصت وزارة الخارجية ، استجابة لما أقرته اللجنة العليا للاحتفالات ، على اصدار كتاب بمناسبة العيد الفضي للثورة اليمنية ، ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة ، يتضمن الانجازات التي تحققت على صعيد السياسة الخارجية والتطورات التي مرت بها وزارة الخارجية على مدى خمسة وعشرين عاما من عمر الثورة . وتولت نخبة من موظفي الوزارة اعداد المعلومات وتجميعها وترتيبها وتبويبها حتى يتسنى تقديم هذا الكتاب للقارىء بصورته الحالية ، وقد بذل هؤلاء الاخوة مجهوداً في البحث والتحري عن المعلومات التي احتواها الكتاب سواء بالعودة الى بعض المراجع ومنها ارشيف الوزارة أو بسؤال بعض الاخوة الذين يعملون في الوزارة سواء من قبل قيام الثورة أو بعدها ولايزالون يساهمون في اداء مهامهم في الوزارة حتى اليوم ، وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات عن وضع الوزارة قبل الثورة اذا ماتجاوزنا صحة المسميات واعتبرنا ماكان قائما قبل الثورة وزارة ، وقد تم الحرص على ايراد ماتوفر من معلومات عن وضع الوزارة قبل قيام الثورة بهدف المقارنة بما كان عليه الحال قبل قيام الثورة وعن الوضع الحالي والطموحات المستقبلية لتطوير وزارة الخارجية حتى تكون بالمستوى

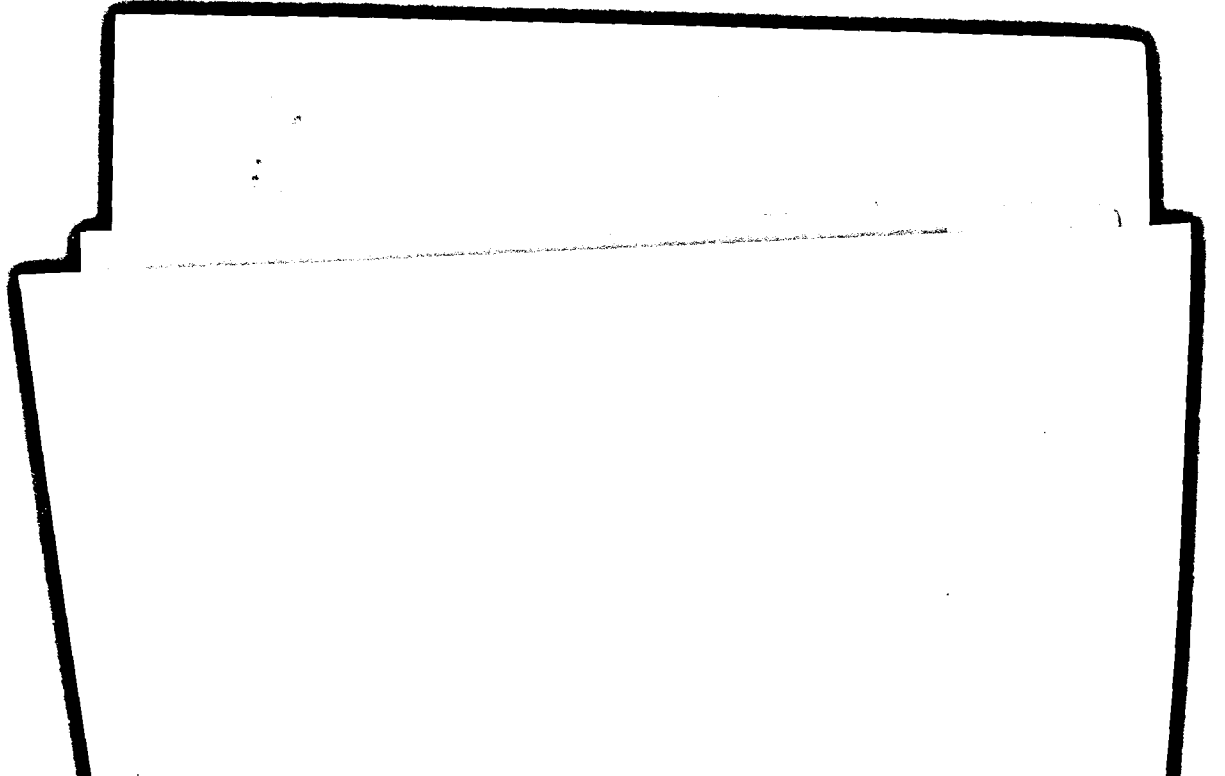

الذي تضطلع فيه بالمهام الجسيمة المناطة بها .

وليس هناك من مجال للمقارنة بين الوضع قبل قيام الثورة ومانحقق منذ قيامها وحتى اليوم من انجازات في هذا الميدان سواء فيما يتعلق بالوضع الاداري والتنظيمي للوزارة من خلال القوانين واللوائح التي تنظم سير العمل وتحدد مسئوليات وواجبات العاملين وحقوقهم المختلفة في الوزارة ، أو من حيث الامكانيات والتجهيزات التي تملكها سواء في الديوان العام أو في البعثات التمثيلية اليمنية والقدرة على التخاطب والتعامل اليومي بين الديوان العام والسفارات ، أو من حيث عدد العاملين ومستواهم العلمي ومؤهلاتهم العلمية والوظيفية والدور الذي يمارسونه في الاسهام في رسم السياسة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية وتنفيذها أو فيما يقومون به من متابعة للعلاقات بين بلادنا والدول والمنظمات الدولية أو للأحداث الدولية ، وما يقدمونه من خلال تلك المتابعة من تصورات ومقترحات للقيادة السياسية التي ترسم على ضوء ذلك وتوجه بمقتضاها السياسة الخارجية بصورة شاملة وتعطي التوجيهات للتنفيذ ، وفيما يقومون به ايضا من أداء في التعامل مع الدول الشقيقة والصديقة ووضع التوجيهات العليا موضع التنفيذ في هذا الميدان الهام من ميادين عمل الدولة ومسئولياتها .

ذلك أنه بعد العزلة الرهيبة التي عاشها اليمن في ظل النظام الامامي المقيت ، فتحت الثورة أبواب اليمن ليتعامل

مع العالم برؤية وروح معاصره مستهدفة مصلحة اليمن ومصالح الأمة العربية والشعوب الاسلامية واصبح لليمن العديد من السفارات في مختلف انحاء العالم ، كما استقبلت اليمن العديد من البعثات الدبلوماسية المقيمة في صنعاء وصارت الجمهورية العربية اليمنية تمارس دورها في المحيط الخارجي سواء العربي أو الدولي بروح المسئولية والثقة بالنفس والصدق والوضوح الأمر الذي اكسبها مكانة لم تحظ بها دول سبقت اليمن بمراحل وتعاملت مع الحضارة المعاصرة منذ بداية هذا القرن بل منذ نهاية القرن الماضي ، وليس فيما نقول مبالغة او تجاوزا للحقيقة ولكن يمكن لأي متابع أو مراقب لعلاقات اليمن مع الشرق أو الغرب وحجم تعاونها مع مختلف الدول ، وكذا مواقفها تجاه القضايا والاحداث الدولية ، يمكنه أن يدرك هذه الحقيقة .

بالاضافة الى ذلك نجد ان هناك ميزة اساسية تميزت بها سياسة الجمهورية العربية اليمنية منذ قيام الثورة وحتى اليوم ، وهي انها استندت على ارضية صلبة تمثلت في الاهداف الستة للثورة الخالدة باعتبارها منطلقات السياسة الخارجية ثم أتى الميثاق الوطني فأكد على تلك الأهداف وزاد في ايضاحها وبلورتها عن طريق اقرار المبادىء الثابتة للسياسة الخارجية الأمر الذي جعل من السهل على المعنيين برسم وتنفيذ السياسة الخارجية ان يتعاملوا مع العالم وقضاياه ، المختلفة بدون أي تردد أو تخوف . لكل هذا نجد

الذي تضطلع فيه بالمهام الجسيمة المناطة بها .

وليس هناك من مجال للمقارنة بين الوضع الثورة وماتحقق منذ قيامها وحتى اليوم من انجاز الميدان سواء فيما يتعلق بالوضع الاداري والتنظي من خلال القوانين واللوائح التي تنظم سير العم مسئوليات وواجبات العاملين وحقوقهم المختلفة في أو من حيث الامكانيات والتجهيزات التي تملكها الديوان العام أو في البعثات التمثيلية اليمنية وال التخاطب والتعامل اليومي بين الديوان العام والسف من حيث عدد العاملين ومستواهم العلمي ومؤهلاتم والوظيفية والدور الذي يمارسونه في الاسهام في رسم الخارجية للجمهورية العربية اليمنية وتنفيذه يقومون به من متابعة للعلاقات بين بلادنا والدول الدولية أو للأحداث الدولية ، وما يقدمونه من خا المتابعة من تصورات ومقترحات للقيادة السياسية ا على ضوء ذلك وتوجه بمقتضاها السياسة الخارجية شاملة وتعطي التوجيهات للتنفيذ ، وفيما يقومون ب من أداء في التعامل مع الدول الشقيقة والصديقة التوجيهات العليا موضع التنفيذ في هذا الميدان ا ميادين عمل الدولة ومسئولياتها .

ذلك أنه بعد العزلة الرهيبة التي عاشها اليمن النظام الامامي المقيت ، فتحت الثورة أبواب اليمن لي

انه لاوجه للمقارنة بين ماكان عليه الحال بالنسبة لوزارة الخارجية وللسياسة الخارجية لبلادنا قبل قيام الثورة وبعدها ، فوزارة الخارجية ، والسياسة الخارجية بصورة عامة ، شأنها شأن الوضع الداخلي للسياسة الداخلية للنظام الإمامي قبل قيام الثورة المباركة ، فبقدر الحرص على تجهيل شعبنا اليمني وافقاره والابقاء على الامراض والاوبئة تفتك به كان هناك نفس الحرص على عزله عن العالم الخارجي واقفال كل الأبواب أمام أي تأثير قد يأتي من الخارج .

وبنفس المستوى الذي حرصت فيه الثورة على تحرير شعبنا من التخلف والفقر والجهل والمرض حرصت ايضا على كسر حاجز العزلة وفتح كل الابواب امام شعبنا ليتعامل مع العالم ويؤثر ويتأثر بما يجري فيه ، واثقة ان شعبنا بما يمتلكه من اصالة قادر على اخذ المفيد والنافع من تعامله مع الاخرين ونبذ مالا ينفعه . وبالفعل فقد اثبتت السنوات الماضية صحة تلك الثقة حيث استطاع الشعب اليمني ان يتعامل مع الجميع في الميدان الدولي دون أي تمييز وبغير تحفظ إلاّ ما تفرضه المصلحة الوطنية والإلتزام القومي للشعب اليمني تجاه امته العربية .

ونترك للقارىء ان يعطي رأيه من خلال قراءة هذا الكتيب المتواضع ، الذي حرصت وزارة الخارجية ان تضعه بمناسبة الاحتفالات بالعيد الخامس والعشرين لثورة ٢٦ من سبتمبر الخالده الثورة التي كانت ضرورة حياة بالنسبة للشعب

اليمني ، وسيجد القارىء ان المقارنة بين الماضي الامامي المظلم والحاضر الثوري الوضاء هو كالمقارنة بين ظلام الليل الدامس ، ورابعة النهار وشتان بين هذا وذاك ..

أحمد محمد الارياني

وكيل وزارة الخارجية

انه لاوجه للمقارنة بين ماكان عليه الحال بالنسبة الخارجية وللسياسة الخارجية لبلادنا قبل قيام وبعدها ، فوزارة الخارجية ، والسياسة الخارجية عامة ، شأنها شأن الوضع الداخلي للسياسة الداخلية الإمامي قبل قيام الثورة المباركة ، فبقدر الحرص على شعبنا اليمني وافقاره والابقاء على الامراض والاوبئة به كان هناك نفس الحرص على عزله عن العالم الخ واقفال كل الأبواب أمام أي تأثير قد يأتي من الخارج .

وبنفس المستوى الذي حرصت فيه الثورة على شعبنا من التخلف والفقر والجهل والمرض حرصت ايض كسر حاجز العزلة وفتح كل الابواب امام شعبنا ليتعا العالم ويؤثر ويتأثر بما يجري فيه ، واثقة ان شعب يمتلكه من اصالة قادر على اخذ المفيد والنافع من تعام الاخرين ونبذ مالا ينفعه . وبالفعل فقد اثبتت الـ الماضية صحة تلك الثقة حيث استطاع الشعب الي يتعامل مع الجميع في الميدان الدولي دون أي تمييز وبغير إلاّ ما تفرضه المصلحة الوطنية والإلتزام القومي للشعب تجاه امته العربية .

ونترك للقارىء ان يعطي رأيه من خلال قراءة الكتيب المتواضع ، الذي حرصت وزارة الخارجية ان ت بمناسبة الاحتفالات بالعيد الخامس والعشرين لثورة ٦ سبتمبر الخالده الثورة التي كانت ضرورة حياة بالنسبة لل

الجزء الاول :

السياسة الخارجية قبل الثورة

• السياسة الخارجية لليمن قبل الثورة •

تمهيـــد :

تعتبر السياسة الخارجية لاي دولة من الدول امتدادا لسياستها الداخلية ، ذلك ان السياسة الخارجية تعكس دوما الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وان سلوك أي الحاكم وسياسته مرتبطتين اشد الارتباط باوضاع البلاد .

وإذا كان التاريخ قد شهد على أن السياسة الخارجية لليمن في عهد النظام الامامي عامة وحكم بيت حميد الدين من ١٩١٨ وحتى ١٩٦٢ بصفة خاصة اتسمت بالتضليل والانعزال ، فأن تلك السياسة التي فرضتها تلك الاسرة على الشعب اليمني ، لم تكن سوى امتداد لسياسة العزلة والانغلاق الداخليـة ، حيث حرم الشعب من كافة مظاهر التقدم والتطور ، وظلت اليمن تعيش في تضاعيف معزولة لاتواصل بينها ولا اتصال .

كما فرضت على اليمن سياسة مالية متخلفة تعكس طبيعة الحكم المتسلط الذي حارب كل جديد ، وتصدى لكل اصلاح ، مستهدفا تخليد ذاته وحماية اسرته والعمل على تثبيت حكمه في ظل اوهام افكار يبثها بين ابناء الشعب اليمني ، وهي أن سلطة الحاكم مستمدة من الله ، وان الامام خليفة الله في ارضه .

• السياسة الخارجية لليمن قبل الثورة •

تمهيد :

تعتبر السياسة الخارجية لاي دولة من الدول انعكاسا لسياستها الداخلية ، وذلك لان السياسة الخارجية تعكس دوما الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وان سلوك أي الحاكم وسياسته مرتبطتين اشد الارتباط باوضاع البلاد .

وإذا كان التاريخ قد شهد على أن السياسة الخارجية لليمن في عهد النظام الامامي عامة وحكم بيت حميد الدين من ١٩١٨ وحتى ١٩٦٢ بصفة خاصة اتسمت بالتضليل و الاضرار ، فأن تلك السياسة التي فرضتها تلك الاسرة على الشعب اليمني ، لم تكن سوى انعكاس لسياسة العزلة والانغلاق الداخليتين ، حيث حرم الشعب من كافة مظاهر التمدن والتطور ، وظلت اليمن تعيش في ظلمات متخلفة مصروفة لانواصل بينها ولا اتصال .

كما فرضت على اليمن سياسة عالمية متخلفة تعكس طبيعة الحكم المتسلط الذي حارب كل جديد ، وتصدى لكل اصلاح ، مستهدفا تحقيق ذاته وحماية اسرته والعمل على تثبيت حكمه في ظل اوهام افكار بينها بين اساءة الشعب اليمني ، وهي أن سلطة الحاكم مستمدة من الله ، وان الامام خليفة الله في ارضه .

• السياسة الخارجية لليمن قبل الثورة •

تمهيد :

تعتبر السياسة الخارجية لاي دولة من الدول انعكاسا لسياستها الداخلية ، ذلك ان السياسة الخارجية تعكس دوما الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وان سلوك أي الحاكم وسياسته مرتبطتين اشد الارتباط باوضاع البلاد .

وإذا كان التاريخ قد شهد على أن السياسة الخارجية لليمن في عهد النظام الامامي عامة وحكم بيت حميد الدين من ١٩١٨ وحتى ١٩٦٢ بصفة خاصة اتسمت بالتضليل و الاغتار ، فأن تلك السياسة التي فرضتها تلك الاسرة على الشعب اليمني ، لم تكن سوى انعكاس لسياسة العزلة والانغلاق الداخليتين ، حيث حرم الشعب من كافة مظاهر التقدم والتطور ، وظلت اليمن تعيش في ظلمات مطلقة معزولة لاتواصل بينها ولا اتصال .

كما فرضت على اليمن سياسة عالمية منغلقة تعكس طبيعة الحكم المتسلط الذي حارب كل جديد ، وتصدى لكل اصلاح ، مستهدفا تحقيق ذاته وحماية اسرته والعمل على تثبيت حكمه في ظل اوهام انعكار بينها بين ابناء الشعب اليمني ، وهي أن سلطة الحاكم مستمدة من الله ، وان الامام خليفة الله في ارضه .

• السياسة الخارجية لليمن قبل الثورة •

تمهيد :

تعتبر السياسة الخارجية لاي دولة من الدول انعكاسا لسياستها الداخلية ، ذلك لن السياسة الخارجية تعكس دوما الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية • وان سلوك أي الحاكم وسياسته مرتبطتين اشد الارتباط باوضاع البلاد •

وإذا كان التاريخ قد شهد على أن السياسة الخارجية لليمن في عهد النظام الامامي عامة وحكم بيت حميد الدين من ١٩١٨ وحتى ١٩٦٢ بصفة خاصة اتسمت بالتضليل و الاضرار ، فأن تلك السياسة التي فرضتها تلك الاسرة على الشعب اليمني ، لم تكن سوى انعكاس لسياسة العزلة والانغلاق الداخليتين ، حيث حرم الشعب من كافة مظاهر التقدم والتطور ، وظلت اليمن تعيش في مجتمعات منعزلة معزولة لاتواصل بينها ولا اتصال •

كما فرضت على اليمن سياسة مالية متخلفة تعكس طبيعة الحكم المتسلط الذي حارب كل جديد ، وتصدى لكل اصلاح ، •هدافه تحقيق ذاته وحماية اسرته والعمل على تثبيت حكمه في ظل اوهام انفكار بينها بين ابناء الشعب اليمني ، وهي أن سلطة الحاكم مستمدة من الله ، وان الامام خليفة الله في ارضه •

* السياسة الخارجية لليمن قبل الثورة *

تمهيـــد :

تعتبر السياسة الخارجية لاي دولة من الدول انعكاسا لسياستها الداخلية ، ذلك ان السياسة الخارجية تعكس دوما الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وان سلوك أي الحاكم وسياسته مرتبطتين اشد الارتباط باوضاع البلاد .

وإذا كان التاريخ قد شهد على أن السياسة الخارجية اليمن في عهد النظام الامامي عامة وحكم بيت حميد الدين من ١٩١٨ وحتى ١٩٦٢ بصفة خاصة اتسمت بالتجهيل والاقفار ، فأن تلك السياسة التي فرضتها تلك الاسرة على الشعب اليمني ، لم تكن سوى انعكاس لسياسة العزلة والانغلاق الداخلية ، حيث حرم الشعب من كافة مظاهر النمو والتطور ، وظلت اليمن تعيش في مجتمعات منغلقة معزولة لاتواصل بينها ولا اتصال .

كما فرضت على اليمن سياسة بالية متخلفة تعكس طبيعة الحكم المتسلط الذي حارب كل جديد ، وتصدى لكل اصلاح ، وهدفه تحقيق ذاته وحماية اسرته والعمل على تثبيت حكمه في ظل اوهام افكار بثها بين ابناء الشعب اليمني ، وهي أن سلطة الحاكم مستمدة من الله ، وان الامام خليفة الله في ارضه .

« السياسة الخارجية لليمن قبل الثورة »

تمهيـــد :

تعتبر السياسة الخارجية لاي دولة من الدول انعكاسا لسياستها الداخلية ، ذلك ان السياسة الخارجية تعكس دوما الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وان سلوك أي الحاكم وسياسته مرتبطتين اشد الارتباط باوضاع البلاد .

وإذا كان التاريخ قد شهد على أن السياسة الخارجية لليمن في عهد النظام الامامي عامة وحكم بيت حميد الدين من ١٩١٨ وحتى ١٩٦٢ بصفة خاصة اتسمت بالتجهيل والافقار ، فأن تلك السياسة التي فرضتها تلك الاسرة على الشعب اليمني ، لم تكن سوى انعكاس لسياسة العزلة والانغلاق الداخلية ، حيث حرم الشعب من كافة مظاهر النمو والتطور ، وظلت اليمن تعيش في مجتمعات منغلقة معزولة لاتواصل بينها ولا اتصال .

كما فرضت على اليمن سياسة بالية متخلفة تعكس طبيعة الحكم المتسلط الذي حارب كل جديد ، وتصدى لكل اصلاح ، مبداؤه تحقيق ذاته وحماية اسرته والعمل على تثبيت حكمه في ظل اوهام بإفكار يبثها بين ابناء الشعب اليمني ، وهي أن سلطة الحاكم مستمدة من الله ، وان الامام خليفة الله في ارضه .

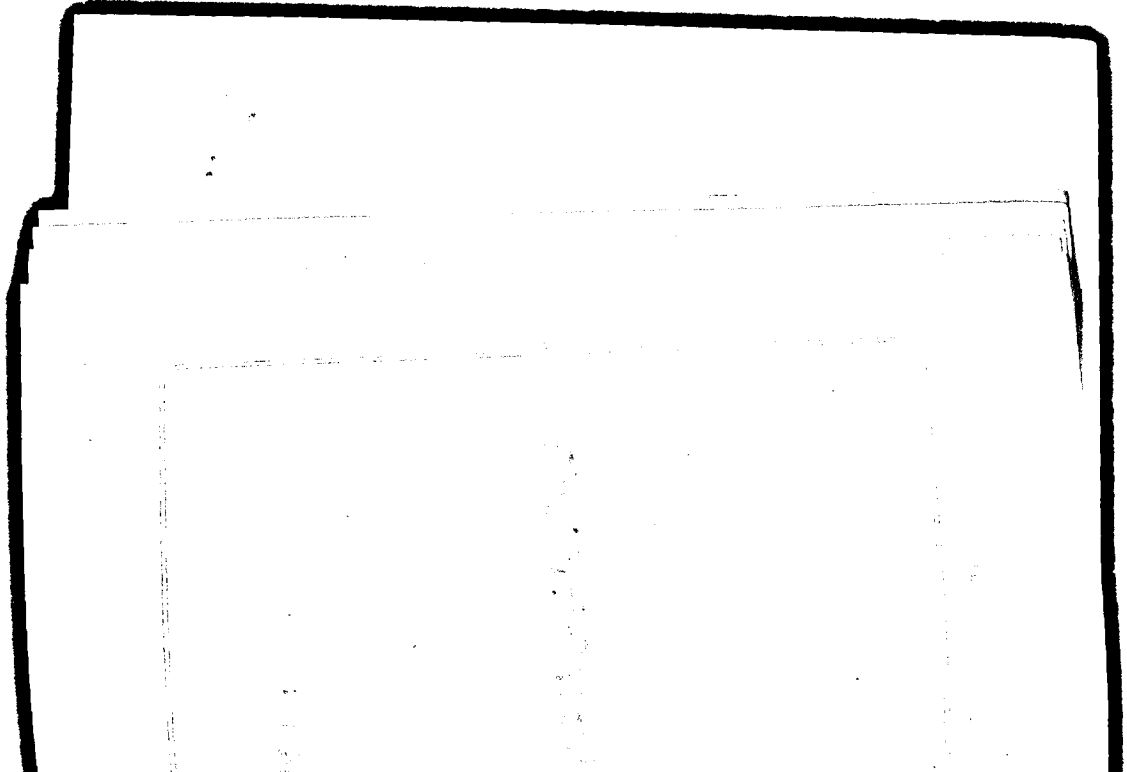

وفي فترة من فترات الصراع الدولي الذي تحور في تنافس القوى الاستعمارية على تدعيم مصالحها في الشرق الاوسط وجنوب الجزيرة العربية ، استطاع الحكم الامامي في اليمن تبرير خوفه وفزعه من الاتصال بالاجانب مبررا ذلك بالحفاظ على استقلال اليمن وعلى اخلاقه وقيمه وعاداته وتقاليده من الفساد الذي قد تؤثر عليه الافكار الجديدة ومظاهر الحياة العصرية فما كانت نتيجة تلك السياسة سوى الركود والجمود بشتى اشكالها والتخلف عن ركب الحضارة ولم تكن تلك العزلة ناتجة عن ذلك الادعاء بل كانت خوفاً من تأثير الاتصال بالعالم الخارجي على وعي الشعب اليمني ومعرفته ومايشكله ذلك من خطر على استمرار النظام الامامي المتسلط .

ولقد وصف الكثيرون ممن زاروا اليمن الحالة المزرية في تلك الفترة التي عاشتها البلاد والاوضاع المتردية والتخلف المتعشش على مظاهر الحياة ، بأن اليمن تعيش في القرون الوسطى وليس في القرن العشرين ، ومن أولئك الذي وصفو تلك الحاله الكاتب البريطاني ادجارأوبالانس في كتابه « اليمن الثورة والحرب » بقوله « لقد زرت اليمن للمرة الاولى عام ١٩٤٨م حيث كان يحكمها خلال تلك الايام طغيان بربري من جانب الامامأحمد ، ومن بين كل البلدان التي سافرت اليها لم اخرج بذلك الانطباع الذي خرجت به من خلال زيارتي لليمن وهو الرجوع القهقرى الى فترة العصور الوسطى » - ويضيف ، كما أن الوصف الذي اورده جون جوردان أول بريطاني يزور صنعاء ويكتب عنها عام ١٦٠٩م يظهر كما لو كان معاصراً لعام ١٩٤٨م حيث لم يقع ثمة تطور في اليمن ويسترسل قائلا « واذا ماكان هناك بلد مهيأ لثورة

وتغيير سياسي أكثر من غيره فهو اليمن بلا جدال » .

ويضيف البرفسور الامريكي روبرت بيوروز في كتابه « اليمن وسياسات التنمية » الوضع الذي كان سائداً في عهد الامامة بقوله « لقد كانت اليمن في خارطة القرن العشرين ولكنها لم تكن تعيشه » .

وفي غياب اهداف سياسة واضحة لعلاقات اليمن مع الدول الاخرى في ذلك العهد الميادة وفي غياب حكومة تدير شئون البلاد وغياب ادارة حديثة ترصد الاحداث وتحدد المواقف ، وتهتم بعلاقات اليمن الثنائية مع العالم الخارجي ، ظلت اليمن معزولة عن العالم منغلقة على نفسها متخبطة بتخلفها وجهلها .

ويمكن تقسيم التوجه السياسي الخارجي لدولة الامامة الى مرحلتين هما فترة الامام يحيى مؤسس المملكة المتوكلية ، وفترة الامام أحمد الذي جاء في ظروف كانت قد تغيرت الى حدما سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .

وفي فترة من فترات الصراع الدولي الذي تمحور في ت
الاستعمارية على تدعيم مصالحها في الشرق الاوسط وج
العربية ، استطاع الحكم الامامي في اليمن تبرير خوفه
الاتصال بالاجانب مبررا ذلك بالحفاظ على استقلال اليمن
وقيمه وعاداته وتقاليده من الفساد الذي قد تؤثر عليه الاف
ومظاهر الحياة العصرية فما كانت نتيجة تلك السياسة
والجمود بشتى اشكالها والتخلف عن ركب الحضارة ولم تكن
ناتجة عن ذلك الادعاء بل كانت خوفاً من تأثير الاتـ
الخارجي على وعي الشعب اليمني ومعرفته ومايشكله ذل
على استمرار النظام الامامي المتسلط .

ولقد وصف الكثيرون ممن زاروا اليمن الحالة المزرية في
التي عاشتها البلاد والاوضاع المتردية والتخلف المشمش
الحيـــاة ، بـــأن اليمن تعيش في القرون الوسطى ولي
العشرين . ومن أولئك الذي وصفو تلك الحاله الكاتب
ادجاراوبالانس في كتابه « اليمن الثورة والحرب » بقوله
اليمن للمرة الاولى عام ١٩٤٨م حيث كان يحكمها خلال تا
طغيان بربري من جانب الامامأحمد ، ومن بين كل البلدان
اليها لم اخرج بذلك الانطباع الذي خرجت به من خلال ز
وهو الرجوع القهقرى الى فترة العصور الوسطى » . ويض
الوصف الذي اورده جون جوردان أول بريطاني يزور صنـ
عنها عام ١٦٠٩م يظهر كما لو كان معاصراً لعام ١٩٤٨م حيث
تطور في اليمن ويسترسل قائلا « واذا ماكان هناك بلد

فترة الامام يحي حميد الدين
١٩١٨م - ١٩٤٨م

عمد الامام يحي حميد الدين منذ انشاء المملكة المتوكلية عام ١٩١٨م بعد رحيل الاتراك مباشرة الى انتهاج سياسة داخليةو وخارجية مبنية على التسلط والظلم والعسف والعزلة والانغلاق ورغم انه حاول ان يقيم علاقات مع بعض الدول عن طريق عقد معاهدات أو اتفاقيات معها الا ان تلك المحاولات ظلت محصورة في اطار اثبات شرعيته من خلال كسب اعتراف الدول به بواسطة تلك الاتفاقيات والذي يتضح من خلالها مدى حرص الامام على ابعاد اليمن عن تلك الدول التي عقد معها تلك المعاهدات أو الاتفاقيات بهدف حرمان البلاد أو الشعب من الاستفادة من منافع تبادل العلاقات والمصالح مع الغير ، وفرض سياسته الخاصة بعزل البلاد عن اى محاولة لتنميته وتطويره .

وبالرغم من أن الهدف الاساسي للامام يحي من توقيع تلك الاتفاقيات هو الحصول من تلك الدول على الاعتراف بحكمه على اليمن ،واحيانا ، وكا كان يعتقد اشعار الآخرين - وعلى وجه الخصوص السلطة الاستعمارية في جنوب الوطن - بانه قادر على اقامة علاقات مع اعدائهم في ذلك الحين . الا انه على الرغم من ادراكه ان العلاقات مع الدول لاتعتمد فقط على توقيع الاتفاقيات بل مايتبع ذلك من تمثيل

متبادل للعلاقات مع الدول الاخرى وتحديد سياسات واضحه تجاه كافة القضايا ومشاركة فعالة في المتغيرات اقليميا ودوليا على الرغم من ذلك عمل الامام يحي على ابقاء البلاد بعيدة عن أي اتصال بالعالم الخارجي .

وفي فترة نزاعه مع الاستعمار البريطاني في جنوب الوطن اقتنع الامام بأهمية الانضمام لهيئة الامم المتحدة عام ١٩٤٧م فارسل ابنه على راس بعثه اختار هو افرادها ليمثلوه في المنظمة الدولية الجديدة ، وكان الامام يحي في خطواته السياسية تلك المحاور الاساسي والمتصرف ، والآمر معتمدا على بعض المستشارين في الديوان الملكي عرف منهم في جانب السياسية الخارجيةالقاضي محمد راغب .

فترة الامام يحيى حميد الدين
١٩١٨م - ١٩٤٨م

عد الامام يحيى حميد الدين منذ انشاء المملكة المتوكل
بعد رحيل الاتراك مباشرة الى انتهاج سياسة داخليـة وخ
على التسلط والظلم والعسف والعزلة والانغلاق ورغم انـه
علاقات مع بعض الدول عن طريق عقد معاهدات أو اتفا
ان تلك المحاولات ظلت محصورة في اطـار اثبـات شرعيـ
كسب اعتراف الدول بـه بواسطـة تلـك الاتفـاقيـات والـ
خلالها مدى حرص الامام على ابعاد اليمن عن تلك الدول
تلـك المعاهـدات أو الاتفـاقيـات بهـدف حرمـان البـلاد
الاستفادة من منافع تبادل العلاقات والمصالح مع الغير ، و
الخاصة بعزل البلاد عن اى محاولة لتنميته وتطويره .

وبـالرغم من أن الهـدف الاسـاسي لـلامـام يحيى من ع
الاتفـاقيـات هـو الحصـول من تلـك الـدول على الاعتراف
اليمن ،واحيانا ، وكما كان يعتقد اشعار الآخرين - وعلى و
السلطة الاستعمارية في جنوب الوطن - بانه قادر على اقامة
اعدائهم في ذلـك الحين ، الا انـه على الرغم من ادراكـه ان ا
الدول لاتعتمد فقـط على توقيع الاتفـاقيـات بل مـايتبع ذلـ

فترة الامام أحمد حميد الدين
١٩٤٨ - ١٩٦٢م

في اعقاب اجهاض ثورة ١٩٤٨م والقضاء على الكثير من الاحرار الذين قاموا بها تولى الامام أحمد يحيى حميد الدين حكم اليمن الذي لم يكن بعيدا عن السلطة في عهد ابيه فقد شارك في تسيير شئون البلاد ولذلك كان مطلعا على مجريات الامور في الداخل وتعاطف اثناء توليه ولاية العهد مع حركة الاصلاح ، ومطالب حركة الاحرار واعدا انه سيعمل على تغيير الاوضاع غير انه اثبت عكس ذلك تماما فقد كان اكثر صلابة من ابيه بل سار على نفس المنهاج ، وضرب بيد من حديد كل الحركات التي وقفت في وجهه محاولة تغيير النهج السياسي للبلاد ، ومارس احمد الكثير من السلطات الذي كان يمسك بها والده ومنها امور الشئون الخارجية مواصلاً سياسة العزلة والانغلاق ، خاصة بعد تعاظم حركة الاحرار والتي كانت متأثرة الى حد كبير بحركة التحرر العربية والانظمة العربية المتحررة التي تعاظم شأنها بقيام ثورة ٢٣ يوليو المصرية عام ١٩٥٢م .

ونظرا لعوامل داخلية اهمها ازدياد تأثير حركة الاحرار ، ووعي الجماهير اليمنية بضرورة القضاء على حكم الامامة الكهنوتي اضافة الى تأثر الشعب بما كان يتسرب اليه عبر الصحف والمجلات والاذاعات العربية

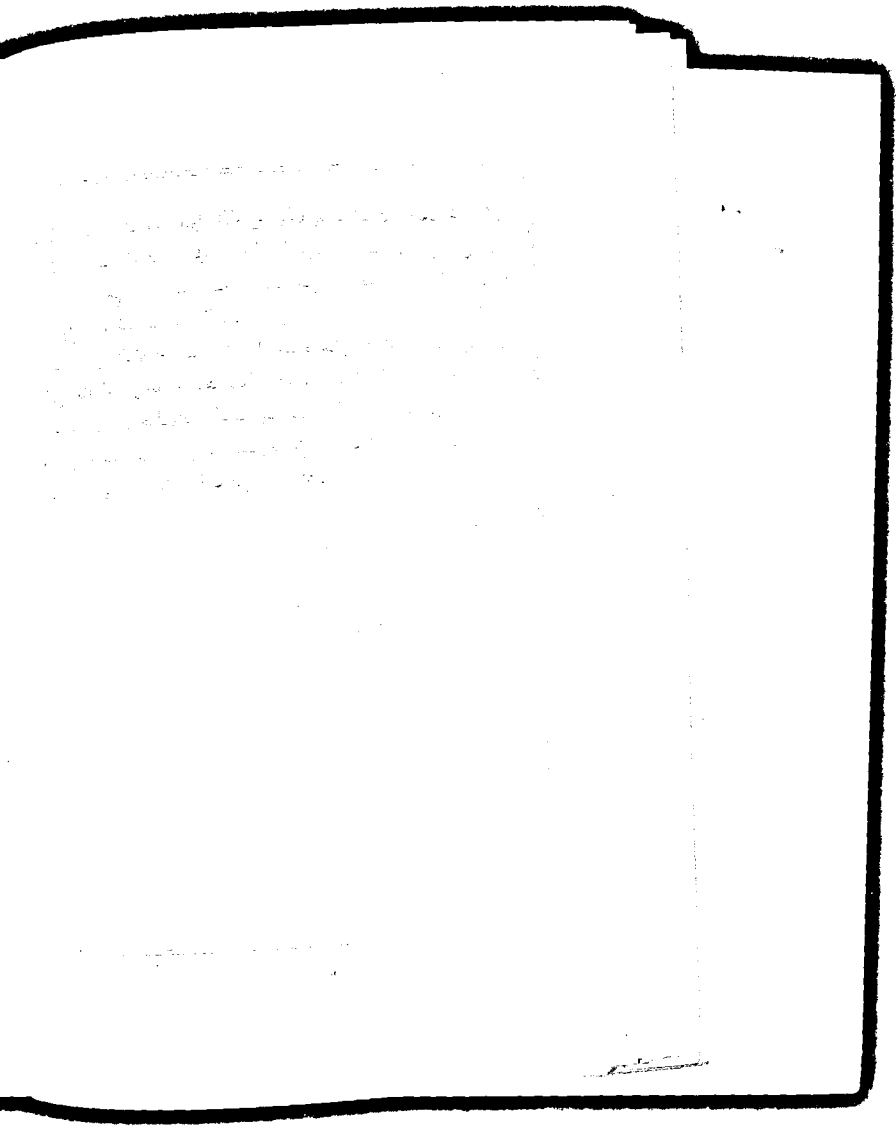

من افكار ثورية وقومية اجبرت الامام على انشاء مسماه وزارة الخارجية في مطلع الخمسينات وهي عبارة عن مكتب لعدد محدود من الموظفين والطباعين . وتعامل باسلوب المهادنة احيانا للانظمة العربية الثورية والمراوغة احيانا اخرى والدليل على ذلك ان الامام قبل الانضمام الى الوحدة العربية بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م ولكنه تنكر فيما بعد وشن حملة تشهير ضد عبد الناصر ، إضافة الى أنه عزل البعثات التمثيلية العربية المحدودة في صنعاء بينما أبقى الى جانبه في تعز العاصمة الادارية لحكمه البعثات التمثيلية الأجنبية ، خوفاً من امكانية تعرف البعثات العربية على اتصالاته الاجنبيه المحدودة ايضاً .

الا ان الامام أحمد وتتبعا خطى والده لم يهتم بتأسيس جهاز اداري قادر على جمع المعلومات وتحليلها ليتمكن من صياغة قرار سياسي خارجي تصبح البلاد من خلاله مشاركة في احداث العالم سواء على المستوى العربي أو الاقليمي أو الدولي .

ولهذا فأن وزارة الخارجية التي أنشئت في أوائل الخمسينات وحتى قيام الثورة المجيدة لم تكن سوى اسم للتمويه لانها كانت تعاني من قصور في الاداء نظرا لضعف المستوى وقلة الموظفين الذين كانوا ينفذون أو امر الامام بحذافيرها لتسلطه في تسيير شئونها في كل صغيرة وكبيرة ولغياب اهداف واسس ومبادىء واضحة للنهج السياسي الخارجي .

ولم يكن مردود ذلك النهج الخارجي لسياسة الامام سوى اقامة تمثيل دبلوماسي لعدد محدود وبسيط مع بعض الدول العربية والاجنبية على مستوى مفوضيات ، وحصوله على البعض اليسير من المساعدات والقروض في اواخر ايامه . كما ان العلاقات الخارجية لم تتعد نطاق

بعض الاحتياجات التجارية والاقتصادية المحدوده وارسال العدد البسيط من الطلبه المبعوثين الى الخارج .

وهكذا نجد ان سياسة الامامين يحيى واحمد كانت مترددة وغير واضحه مستهدفة العزلة والانغلاق الرهيبين فافتقدت اليمن خلال ذلك العهد الامامي وضوح النهج والثبات على مبادىء سياسة خارجية ، في مواجهة اعداء اليمن واعداء الامة العربية .

وقصرت الامامة علاقاتها بالخارج على وجودها الشكلي في منظمة الامم المتحدة والجامعة العربية دون أي تحرك فعال في المحفلين العربي والدولي .

وسوف نرى من استعراضنا في الصفحات التالية التطور الذي حدث منذ اندلاع الثورة على السياسة الخارجية اليمنية واعمال وزارة الخارجية سواء على مستوى الاهداف والمبادىء الثابته لسياسة الجمهورية العربية اليمنية الخارجية أو على مستوى مجالات ادائها أو الاستعراض الذي ستتناوله الانجاه المتوالية حول التطور الذي شهدته وزارة الخارجية في كوادرها وتشريعاتها ولوائحها وانظمتها وكذا التطور الكبير الذي شهدته بلادنا في توسع علاقاتها الخارجية وتحركاتها في المحافل العربية والاقليمية والدولية .

من افكار ثورية وقومي
الخارجية في مطلع الخمسينا
الموظفين والطباعين . وتم
الثورية والمراوغة احيانا
الانضمام الى الوحدة العربيا
فيما بعد وشن حملة تشهير
التمثيلية العربية المحدودة في
الادارية لحكم البعثات ال
البعثات العربية على اتصال
الا ان الامام أحمد وتن
قادر على جمع المعلومات
خارجي تصبح البلاد من
المستوى العربي أو الاقليمي
ولهذا فأن وزارة الخا
قيام الثورة المجيدة لم تكن
في الاداء نظرا لضعف المست
امر الامام بجغرافيرها لتس
ولغياب اهداف واسس وم
ولم يكن مردود ذلك ا
تمثيل دبلوماسي لعدد محدو
على مستوى مفوضيات ،
والقروض في اواخر ايامه .

الجزء الثاني

السياسة الخارجية بعد الثورة

السياسية الخارجية بعد الثورة

بعد ان لاحظنا من العرض السابق كيف كانت اليمن تفتقر الى سياسة خارجية واضحة في ظل الحكم الإمامي ، كان لزاما على طلائع الشعب اليمني التي فجرت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م ان تضع الخطوط العريضة الواضحة للسياسة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية منذ أيامها الأولى .

فكان ان جاءت أهداف الثورة تنص بوضوح على خطوط السياسة الخارجية لهذا البلد الفتي ، حيث جاء فيها :

« .....

خامساً : العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة .

سادساً : احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على اقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم . »

ومن خلال ذلك نجد أن الجمهورية العربية اليمنية قد رسمت لنفسها أطراً واضحة المعالم لتنتهجها في علاقاتها الخارجية مع العالم سواء على المستوى العربي أو الاقليمي أو الدولي ، وقد جاءت تلك الخطوط متوائمة مع أهداف الثورة في التحرر والتقدم وبناء اليمن وتطورة والخروج به

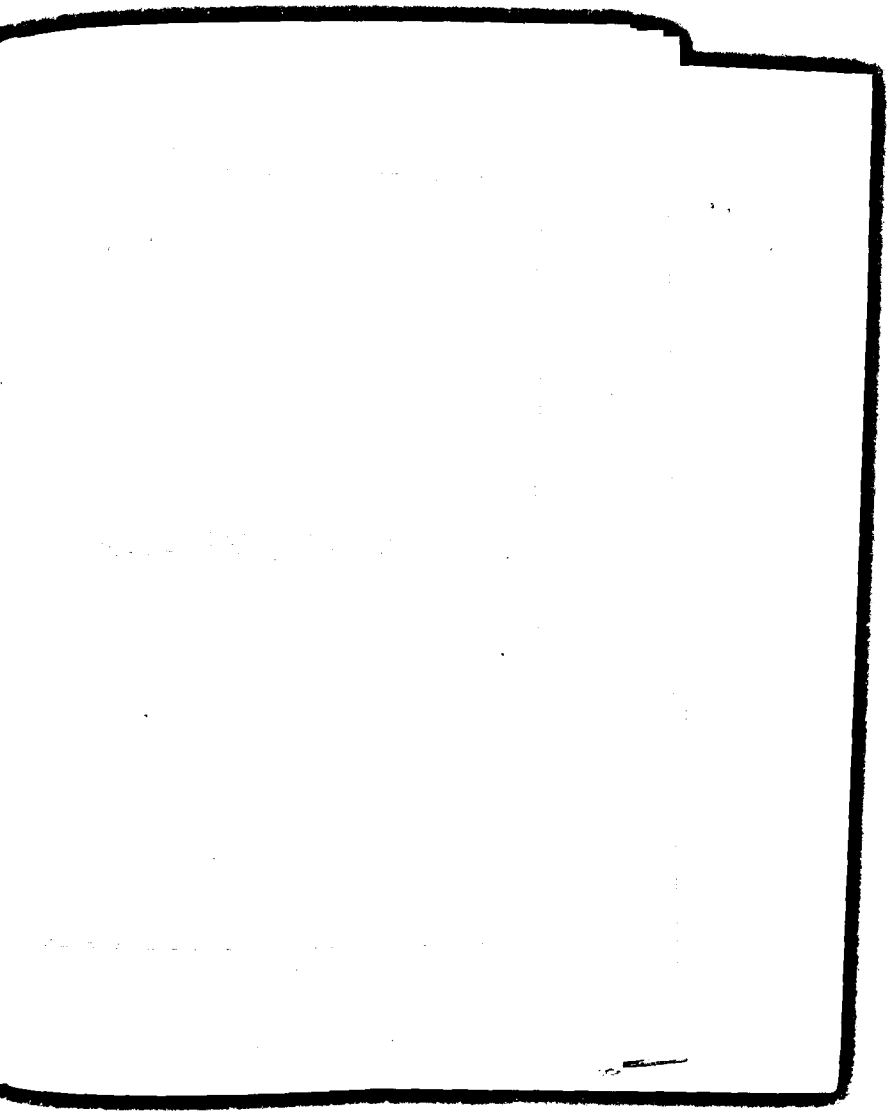

السياسية الخارجية بعد الثورة

بعد ان لاحظنا من العرض السابق كيف كانت اليمن تفتقر الى سياسة خارجية واضحة في ظل الحكم الإمامي ، كان لزاما على طلائع الشعب اليمني التي فجرت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م ان تضع الخطوط العريضة الواضحة للسياسة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية منذ أيامها الأولى .

فكان ان جاءت أهداف الثورة تنص بوضوح على خطوط السياسة الخارجية لهذا البلد الفتي ، حيث جاء فيها :

« .....

خامساً : العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة .

سادساً : احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على اقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم . »

ومن خلال ذلك نجد أن الجمهورية العربية اليمنية قد رسمت لنفسها أطراً واضحة المعالم لتنتهجها في علاقاتها الخارجية مع العالم سواء على المستوى العربي أو الاقليمي أو الدولي ، وقد جاءت تلك الخطوط متوائمة مع أهداف الثورة في التحرر والتقدم وبناء اليمن وتطورة والخروج به

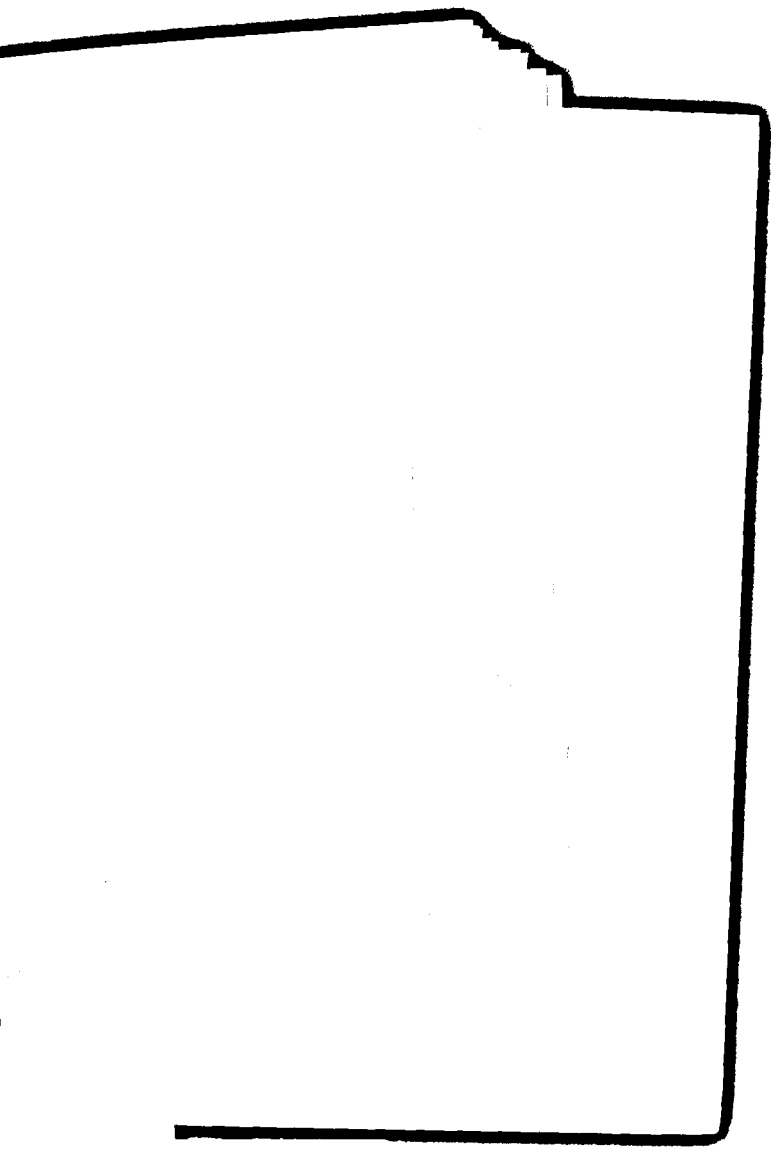

السياسية الخارجية بعد الثورة

بعد ان لاحظنا من العرض السابق كيف كانت اليمن تفتقر الى سياسة خارجية واضحة في ظل الحكم الإمامي ، كان لزاما على طلائع الشعب اليمني التي فجرت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م ان تضع الخطوط العريضة الواضحة للسياسة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية منذ أيامها الأولى .

فكان ان جاءت أهداف الثورة تنص بوضوح على خطوط السياسة الخارجية لهذا البلد الفتي ، حيث جاء فيها :

« .....

خامساً : العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة .

سادساً : احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على اقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم . »

ومن خلال ذلك نجد أن الجمهورية العربية اليمنية قد رسمت لنفسها أطراً واضحة المعالم لتنتهجها في علاقاتها الخارجية مع العالم سواء على المستوى العربي أو الاقليمي أو الدولي ، وقد جاءت تلك الخطوط متوائمة مع أهداف الثورة في التحرر والتقدم وبناء اليمن وتطورة والخروج به

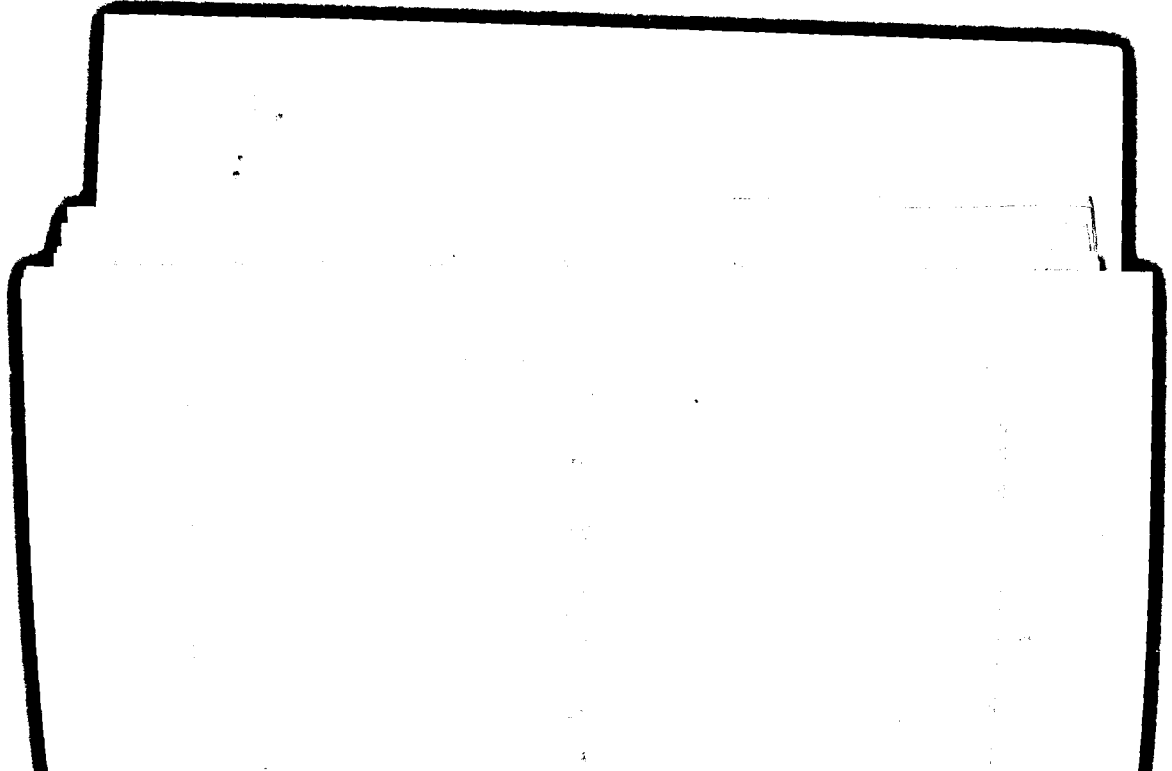

من العزلة الرهيبة التي وضعه فيها الحكم الامامي البائد ، والانطلاق بالانسان اليمني للحاق بركب الحضارة الانسانية التي خلفته بعيدا ردحاً طويلاً من الزمن .

غير ان ثورة الشعب اليمني تعرضت منذ الأيام الأولى لمؤامرة من المؤامرات الكبرى التي كان تتعرض لها الأنظمة الثورية في الوطن العربي ككل على اعتبار ان ثورة السادس والعشرين من سبتمبر في اليمن انما هي امتداد للأنظمة الثورية التي تهدد الكيانات الرجعية والاستعمارية في انحاء كثيرة من الوطن العربي - ومنها الجنوب اليمني المحتل حينئذ - فضلاً عن انها امتداد ايضاً لحركة التحرر الوطني التي اجتاحت كثيراً من أنحاء العالم في اعقاب الحرب العالمية الثانية .

ونتيجة لتلك التآمرات دخلت اليمن في حرب طويلة مع أعداء الثورة لتثبيت دعائم النظام الجمهوري وقف فيها الكثير من أبناء الأمة العربية الى جانب اشقائهم في اليمن ، وكان في طليعة أولئك ابناء الشعب المصري الذين جادوا بارواحهم وسالت دمائهم الى جانب دماء اخوتهم في اليمن . كما وقفت كافة الدول الصديقة والمحبة للسلام الى جانب ثورة الشعب اليمني لتثبيت حقه في اختيار النظام الجمهوري .

وكان طبيعياً وحتمياً نتيجة لذلك ان تتحدد وتتوطد علاقات الجمهورية العربية اليمنية في تلك الفترة بالذات، مع الدول الشقيقة والصديقة التي وقفت الى جانب الثورة والجمهورية في النضال المشروع في سبيل الحرية والتقدم .

وفي أواخر الستينات ومطلع السبعينات ، تمكن أبناء الشعب اليمني من تثبيت النظام الجمهوري ، وخرجت البلاد منهكة من الحرب التي

خاضتها لتثبيت أركان النظام الجمهوري لتدخل في التحدي الحقيقي والحرب الحقيقية الا وهما بناء اليمن الأرض والانسان .

وهنا ايضاً وبعد أن تحقق الاستقرار الذي تطلبه عملية التنمية المنشودة كان طبيعياً أن تتوسع علاقات الجمهورية العربية اليمنية مع كثير من بلدان العالم ومع كافة المنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة وصناديق التنمية العربية والدولية لتتمكن اليمن من وضع وتطبيق البرنامج الانمائي الأول ، الفترة من ١٩٧٣م الى ١٩٧٦م ، ووضع وتنفيذ الخطة الخمسية الانمائية الأولى ، الفترة من ١٩٧٧م الى ١٩٨١م ، والخطة الخمسية الإنمائية الثانية ، الفترة من ١٩٨٢م الى ١٩٨٦م ، والشروع في الخطة الثالثة التي ستنتهي عام ١٩٩١ ، وذلك كله بجهود ذاتية وعون عربي ودولي .

وعا أن السياسة الخارجية ليست سوى انعكاس للسياسة والأوضاع الداخلية في أي بلد كان ، وهو الأمر الذي أكدته التجربة اليمنية ، نجد أن السنوات العشر الأخيرة شهدت سياسة خارجية يمنية ابرزت دور اليمن واضحا في كافة المحافل العربية والاسلامية والدولية ، كانت نتيجة طبيعية للاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والنمو الحضاري الذي يعيشه ابناء الشعب اليمني ، وهو الأمر الذي تم في ظل قيادة ابن اليمن البار العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وكان قيام المؤتمر الشعبي العام ، الاطار السياسي الذي يجمع كافة ابناء الشعب اليمني ، واقرار الميثاق الوطني الدليل النظري للعمل السياسي ، هما قد تلك التعبيرات الصادقة لاستقرار الأوضاع السياسية الداخلية التي تعيشها الجمهورية العربية

من العزلة الرهيبة التي وضعه فيها الحكم الامامي البائد ، وا
بالانسان اليمني للحاق بركب الحضارة الانسانية التي خلفته بعي
طويلاً من الزمن .

غير ان ثورة الشعب اليمني تعرضت منذ الأيام الأولى لمؤ
المؤامرات الكبرى التي كان تتعرض لها الأنظمة الثورية في
العربي ككل على اعتبار ان ثورة السادس والعشرين من سبتمبر
انما هي امتداد للأنظمة الثورية التي تهدد الكيانات ا
والاستعمارية في انحاء كثيرة من الوطن العربي - ومنها الجنو
المحتل حينئذ - فضلاً عن انها امتداد ايضاً لحركة التحرر الو
اجتاحت كثيراً من أنحاء العالم في اعقاب الحرب العالمية الثانية

ونتيجة لتلك التآمرات دخلت اليمن في حرب طويلة م
الثورة لتثبيت دعائم النظام الجمهوري وقف فيها الكثير من أبنـ
العربية الى جانب اشقائهم في اليمن ، وكان في طليعة أولئـا
الشعب المصري الذين جادوا بارواحهم وسالت دمائهم الى جانـ
اخوتهم في اليمن . كما وقفت كافة الدول الصديقة والمحبة لل
جانب ثورة الشعب اليمني لتثبيت حقه في اختيار النظام الجمهو
. وكان طبيعياً وحتمياً نتيجة لذلك ان تتحدد وتتوطد
الجمهورية العربية اليمنية في تلك الفترة بالذات، مع الدول
والصديقة التي وقفت الى جانب الثورة والجمهورية في النضال
في سبيل الحرية والتقدم .

وفي أواخر الستينات ومطلع السبعينات ، تمكن أبناء الش
من تثبيت النظام الجمهوري ، وخرجت البلاد منهكة من ا

المتحدة والمنظمات التابعة لها .

٥ ـ لن يستقر تأييدنا لقضايا التحرر الوطني وتأييد حق الشعوب في تقرير مصيرها ورفض سياسة التمييز العنصري ...

ومن هنا وباستقراء الباب الخامس من الميثاق الوطني نستطيع القول بأنه قد وضع الاسس والمبادىء الثابتة للسياسة الخارجية من جهة ، وحدد مجالات أداء تلك السياسة من جهة أخرى .

الاسس والمبادىء الثابتة للسياسة الخارجية

يمكن تلخيص تلك الأسس والمبادىء على النحو التالي :

١ ـ عدم المساس بكرامة اليمن واستقلالها السياسي والاقتصادي ووحدة أراضيها وشعبها .

٢ ـ الاحترام المتبادل والتعامل المتكافىء .

٣ ـ خصوصية العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية كوسيلة لتحقيق الوحدة العربية .

٤ ـ الالتزام بسياسة عدم الانحياز ودعم مبدأ التعايش السلمي بين الشعوب ودعم التضامن الاسلامي ، والالتزام بأهداف ومبادىء وجهود الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها .

٥ ـ استمرار تأييد قضايا التحرر الوطني وتأييد حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي مقدمة هذه تأتي قضية فلسطين أولى قضايانا العربية المصيرية ورفض سياسة التمييز العنصري .

الهيئة والتي كان آخرها دعوة الأخ / الرئيس القائد لاجراء انتخابات مجلس الشورى في خمسون عام في الفترة من يوليو ١٩٨٧ الى يوليو ١٩٨٨م .

وكان الميثاق الوطني بمضامينه المختلفة قد وضع المبادىء الثابتة والواضحة المحددة للهدفين الخامس والسادس من اهداف الثورة المجيدة الخاصة بالسياسة الخارجية ، لتأتي تلك المبادىء منسجمة ، مع مواقفنا الصادقة والواضحة من قضايانا الوطنية والعربية والانسانية .

لقد تحدث الميثاق الوطني في بابه الخامس بإيضاح كامل عن السياسة الخارجية وأكد على ضرورة انتهاج سياسة خارجية تقوم على ، سياسة الانفتاح في التعامل مع مختلف الدول في اطار الاسس التالية :

١ ـ الا يمس هذا التعامل كرامة الدولة واستقلالها الاقتصادي ووحدة أراضيها وشعبها .

٢ ـ ان تقوم العلاقات على اساس الاحترام المتبادل والتعامل المتكافىء ، وألا تتجاوز حدود المصالح الأساسية للبلاد .

٣ ـ ان تكون العلاقات المتميزة مع دول شبه الجزيرة العربية والخليج واضحه ومتكافئة ، وسبلة من وسائل السعي المتواصل لتحقيق تعاون عربي شامل يدفع بقضية الوحدة العربية الشاملة خطوات الى الأمام .

٤ ـ ان يستمر التزامنا بسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز في الصراعات الدولية وان تواصل دعم مبادىء التعايش السلمي بين الأمم والاسهام في قيام تضامن عربي اسلامي وأن يكون لنا وجود فعال في لقاءات وجهود دول العالم الثالث ودول عدم الانحياز وفي نطاق الامم

مجالات أداء السياسة الخارجية اليمنية :

تستطيع تحديد مجالات أداء السياسة الخارجية اليمنية على النحو التالي :

مجال عربي ، ومجال اسلامي ، ومجال عدم الانحياز ، ورابع وأخير المجال الدولي ..

أولاً : المجال العربي :

انطلاقا من ايمان الجمهورية العربية اليمنية بوحدة شطري اليمن كأساس وطريق للوحدة العربية الشاملة ، تعمل الجمهورية العربية اليمنية على اعادة توحيد اليمن عبر الوسائل السلمية والديمقراطية وفقاً لبيان طرابلس واتفاقية القاهرة والوثائق الوحدوية الأخرى تحقيقاً لآمال وطموح الشعب اليمني في الوحدة باعتبار أن الايمان بالوحدة اليمنية هي « الأساس الصلب للإيمان بالوحدة العربية والمدخل الطبيعي والصحيح لتحقيق وحدة أشمل وصولاً الى تحقيق الوحدة العربية المنشودة »

وقد ابرز الميثاق الوطني مجال أداء السياسة الخارجية في دائرتين اثنتين الأولى دائرة الخليج والجزيرة العربية ، والثانية هي الدائرة الأكبر الوطن العربي بأكمله .

وفي الدائرة الاولى ، دائرة دول الخليج والجزيرة العربية فان الميثاق يرى بضرورة وجود علاقة خاصة ومتميزة متكافئة وواضحة لخصوصية الموقع الجغرافي لليمن باعتباره جزء من شبه الجزيرة العربية ، على أن يكون التعامل في داخل هذه الدائرة بما يخدم وضع اليمن السلمي في

صرح الوحدة العربية .

وفي الدائرة الأكبر في المجال العربي لاداء السياسة الخارجية يشدد الميثاق على ضرورة التمسك بميثاق جامعة الدول العربية والايمان بوحدة الوطن العربي والأمة العربية من أجل تحقيق الوحدة العربية المنشودة التي تأتي في مقدمة الأهداف القومية .

كما تأتي في مقدمة الأهداف القومية ايضاً قضية فلسطين التي يدعو الميثاق الوطني الى « ضرورة ان تكون سنداً قوياً ودعماً حقيقياً لها »

ويدرك المرء أن الميثاق الوطني قد ركز لدى استعراضه لاداء السياسة الخارجية في المجال العربي على حقيقة واحدة ألا وهي وحدة الأمة العربية ، وقد أكد الميثاق الوطني هذه الحقيقة بالتفصيل في الباب الثاني منه .

وفي هذا المجال تلتزم الجمهورية العربية اليمنية بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك وكل الاتفاقيات العربية وحرصت على المشاركة في كافة مؤتمرات القمة العربية واجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وكافة المنظمات المنبثقة عنها وتعمل باستمرار على دعم دورها في تعزيز وتوطيد العمل والتعاون العربي المشتركين ويمكن التعرف على مواقف الجمهورية العربية اليمنية المبدئية والثابتة في المجال العربي من خلال استعراضنا للقضايا التالية :

التضامن العربي :

ان الجمهورية العربية اليمنية تعمل دائماً وبصدق على الدعوة الجادة للتضامن العربي ووحدة الصف العربي ونبذ الخلافات فعلاقاتها الجيدة التي تربطها مع سائر الأقطار العربية والتزامها بمواقف ايجابية تجاه

مجالات أداء السياسة الخارجية اليمنية :

نستطيع تحديد مجالات أداء السياسة الخارجية ال
التالي :

مجال عربي ، ومجال اسلامي ، ومجال عدم الانحيا
المجال الدولي ..

أولاً : المجال العربي :

انطلاقا من ايمان الجمهورية العربية اليمنية بوح
كأساس وطريق للوحدة العربية الشاملة ، تعمل الج
اليمنية على اعادة توحيد اليمن عبر الوسائل السلمية والـ
لبيان طرابلس واتفاقية القاهرة والوثائق الوحدوية
لأمال وطموح الشعب اليمني في الوحدة باعتبار أن ال
اليمنية هي « الأساس الصلب للإيمان بالوحدة العربية و
والصحيح لتحقيق وحدة أشمل وصولاً الى تحقيق ال
المنشودة »

وقد ابرز الميثاق الوطني مجال أداء السياسة الخار
اثنتين الأولى دائرة الخليج والجزيرة العربية ، والثان
الأكبر الوطن العربي بأكمله .

وفي الدائرة الاولى ، دائرة دول الخليج والجزيرة الع
يرى بضرورة وجود علاقة خاصة ومتميزة متكافئة وواـ
الموقع الجغرافي لليمن باعتباره جزء من شبه الجزيرة ال
يكون التعامل في داخل هذه الدائرة بما يخدم وضع الي

قضايا الأمة العربية وابتعادها عن سياسة المحاور ادراكا منها بأن هذه السياسة انما تؤدي الى مزيد من التمزق العربي ، قد أهل الجمهورية العربية اليمنية لأن تلعب دوراً ايجابياً لتنقية الأجواء العربية ورأب الصدع والانقسام الذي يعترى العلاقات العربية ـ العربية ، وان تبذل الجهود لاعادة وحدة الصف العربي .

وقد بذلت القيادة السياسية اليمنية بزعامة الأخ / الرئيس القائد الأمين العام العقيد علي عبدالله صالح جهودا كبيرة في سبيل التضامن العربي سواء من خلال الزيارات التي يقوم بها الأخ / الرئيس وكبار المسئولين في الدولة أو من خلال الرسائل التي يبعث بها الى اخوانه ملوك ورؤساء الدول العربية .

ولا تكتفي الجمهورية العربية اليمنية بالتجاوب مع أي دعوة لنبذ الخلافات وحل المشاكل التي تبرز بين الحين والآخر بين الدول العربية ، بل انها تبادر دوما بالسعي لحل هذه المشاكل والاسهام في تحقيق التضامن العربي بما يمكن الأمة العربية من مواجهة الأخطار المحدقة بها وتحقيق المصالح القومية العليا .

ورغم إدراك الجمهورية العربية اليمنية ان ما يجري على الساحة العربية أكبر من أن تحله دولة ذات امكانيات متواضعة كالجمهورية العربية اليمنية ، إلا ان إيمانها بوحدة المصير العربي يجعلها تحث الخطى وتصر على الاستمرار في بذل الجهود لإيجاد موقف عربي موحد لمواجهة اعداء الأمة العربية وتحقيق طموحاتها وأهدافها .

القضية الفلسطينية :

انطلاقاً مما نص عليه الدستور اليمني من أن اليمن جزء من الأمة العربية فان الجمهورية العربية اليمنية تتعامل مع القضايا القومية للأمة العربية وتحدد مواقفها إزاء هذه القضايا على أساس حقيقة هامةهي أن اليمن منبع العروبة الأول ، الأمر الذي لا يجعل ارتباطها بالأمة العربية وليدة مصلحة آنية أو نتيجة موقف سياسي ، ولكنه ارتباط قومي تاريخي مصيري .

ومن خلال هذه الرؤية فان السياسة الخارجية اليمنية قد تبنت قضايا الأمة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي تعتبر في مقدمة القضايا المصيرية والتي تقدم لها الجمهورية العربية اليمنية كافة أنواع الدعم والتأييد بهدف اقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية بما فيها حقه

قضايا الأمة العربية وابتعادها عن سياسة المحاور ادراكا ،
السياسة انما تؤدي الي مزيد من التمزق العربي ، قد
العربية اليمنية لأن تلعب دوراً ايجابياً لتنقية الأجواء
الصدع والانقسام الذي يعترى العلاقات العربية ـ العربي
الجهود لاعادة وحدة الصف العربي .

وقد بذلت القيادة السياسية اليمنية بزعامة الأخ /
الأمين العام العقيد علي عبدالله صالح جهودا كبيرة في
العربي سواء من خلال الزيارات التي يقوم بها الأخ /
المسئولين في الدولة أو من خلال الرسائل التي يبعث
ملوك ورؤساء الدول العربية .

الرئيس الشهيد سالم ربيع علي يتبادل الرأي مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

في العودة وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني معتبره هذه القضية محور العمل العربي المشترك ، ومحدده مواقفها وعلاقاتها العربية والدولية وفقاً لاعتبارات تتعلق بهذه القضية التي هي اساس الصراع العربي ـ الصهيوني ·

ومن منطلق الايمان بضرورة وحدة اداء العمل الثوري الفلسطيني وأهمية استقلال القرار الفلسطيني سعت الجمهورية العربية اليمنية الى توحيد فصائل الثورة الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد تكللت مساعيها ومساعي الأشقاء العرب بالنجاح حين التأم الشمل الفلسطيني مؤخراً في الجزائر في اطار الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني · وطوال سنى الثورة ظلت اليمن تدعو

الى ضرورة حشد كل الطاقات والامكانيات العربية والاسلامية لمواجهة الخطر الصهيوني الذي يهدد الأمن والاستقرار ليس في المنطقة فحسب وانما في العالم أجمع ·

وتعمل الجمهورية العربية اليمنية بشكل دائم على مساندة الثورة الفلسطينية مادياً ومعنوياً ،وليس أدل على ذلك من فتح باب التطوع أمام الشباب اليمني للإنضمام الى قوات الثورة الفلسطينية ـ منذ أن تحقق النصر النهائي للثورة اليمنية ـ ومنح هؤلاء المتطوعين امتيازات تضع من يستشهد منهم في مصاف شهداء ثورة ٢٦ سبتمبر ، الأمر الذي يعني أن اليمن تتعامل مع القضية الفلسطينية بنفس المستوى الذي تتعامل به مع القضايا الوطنية وتعطي للالتزام القومي نفس الاعتبار الذي تعطيه للإلتزام الوطني ··

وعلى هذا الصعيد تتواصل اللقاءات بشكل مكثف وعلى مختلف المستويات بين الثورتين اليمنية والفلسطينية ،ويتم التحرك السياسي الخارجي في كل اللقاءات الثنائية وفي المحافل الدولية لكسب التأييد الدولي لقضية الشعب العربي الفلسطيني ·

ويمثل المؤتمر الدولي للسلام في نظر الجمهورية العربية اليمنية الاطار العملي السليم والصحيح لحل مشكلة الصراع العربي ـ الصهيوني على اساس مشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني لإيجاد حل سلمي عادل ودائم في المنطقة ·

وترى أن « أية تسوية تتجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني انما هي محاولة غير عادلة محكوم عليها بالفشل سلفاً ، كما ان الحلول

الرئيس القائد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير

في العودة وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الو
هذه القضية محور العمل العربي المشترك ، ومحدده مواقفها
العربية والدولية وفقاً لاعتبارات تتعلق بهذه القضية التي
الصراع العربي ـ الصهيوني ·

ومن منطلق الايمان بضرورة وحدة اداء العمل الثوري
وأهمية استقلال القرار الفلسطيني سعت الجمهورية العربية
توحيد فصائل الثورة الفلسطينية في إطار منظم
الفلسطينية ، وقد تكللت مساعيها ومساعي الأشقاء العرب
حين التأم الشمل الفلسطيني مؤخراً في الجزائر في اطار الدو
عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني · وطوال سنى الثورة ظلت

رئيس اليمن يستقبل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

في العودة وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني معتبره هذه القضية محور العمل العربي المشترك ، ومحدده مواقفها وعلاقاتها العربية والدولية وفقاً لاعتبارات تتعلق بهذه القضية التي هي اساس الصراع العربي ـ الصهيوني .

ومن منطلق الايمان بضرورة وحدة اداء العمل الثوري الفلسطيني وأهمية استقلال القرار الفلسطيني سعت الجمهورية العربية اليمنية الى توحيد فصائل الثورة الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد تكللت مساعيها ومساعي الأشقاء العرب بالنجاح حين التأم الشمل الفلسطيني مؤخراً في الجزائر في اطار الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني . وطوال سنى الثورة ظلت اليمن تدعو

الى ضرورة حشد كل الطاقات والامكانيات العربية والاسلامية لمواجهة الخطر الصهيوني الذي يهدد الأمن والاستقرار ليس في المنطقة فحسب وانما في العالم أجمع .

وتعمل الجمهورية العربية اليمنية بشكل دائم على مساندة الثورة الفلسطينية مادياً ومعنوياً ،وليس أدل على ذلك من فتح باب التطوع أمام الشباب اليمني للإنضمام الى قوات الثورة الفلسطينية ـ منذ أن تحقق النصر النهائي للثورة اليمنية ـ ومنح هؤلاء المتطوعين امتيازات تضع من يستشهد منهم في مصاف شهداء ثورة ٢٦ سبتمبر ، الأمر الذي يعني أن اليمن تتعامل مع القضية الفلسطينية بنفس المستوى الذي تتعامل به مع القضايا الوطنية وتعطي للالتزام القومي نفس الاعتبار الذي تعطيه للإلتزام الوطني ..

وعلى هذا الصعيد تتواصل اللقاءات بشكل مكثف وعلى مختلف المستويات بين الثورتين اليمنية والفلسطينية ،ويتم التحرك السياسي الخارجي في كل اللقاءات الثنائية وفي المحافل الدولية لكسب التأييد الدولي لقضية الشعب العربي الفلسطيني .

ويمثل المؤتمر الدولي للسلام في نظر الجمهورية العربية اليمنية الاطار العملي السليم والصحيح لحل مشكلة الصراع العربي ـ الصهيوني على اساس مشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني لإيجاد حل سلمي عادل ودائم في المنطقة .

وترى أن « أية تسوية تتجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني انما هي محاولة غير عادلة محكوم عليها بالفشل سلفاً ، كما ان الحلول

الرئيس القائد سالم الرئيس الشهيد ابو عمار ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية

في العودة وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني معتبره هذه القضية محور العمل العربي المشترك ، ومحدده مواقفها وعلاقاتها العربية والدولية وفقاً لاعتبارات تتعلق بهذه القضية التي هي اساس الصراع العربي ـ الصهيوني ٠

ومن منطلق الايمان بضرورة وحدة اداء العمل الثوري الفلسطيني وأهمية استقلال القرار الفلسطيني سعت الجمهورية العربية اليمنية الى توحيد فصائل الثورة الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد تكللت مساعيها ومساعي الأشقاء العرب بالنجاح حين التأم الشمل الفلسطيني مؤخراً في الجزائر في اطار الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ٠ وطوال سنى الثورة ظلت اليمن تدعو

والتسويات المنفردة لم تعمل على حل المشكلة الفلسطينية بقدر ما عملت على تعقيدها والابتعاد بها كثيراً عن طريق الحل السليم والعادل ...

وقد أكدت الجمهورية العربية اليمنية مع بقية الدول العربية على صدق التوجه العربي نحو السلام العادل في المنطقة من خلال مقررات قمة مؤتمر فاس الذي انعقد في سبتمبر ١٩٨٢م .

الحرب اللبنانية :

شاركت الجمهورية العربية اليمنية في الجهود العربية التي بذلت لاحلال السلام وتحقيق الوفاق في لبنان الشقيق الذي مازال يعيش محنته منذ اثنى عشر عاماً نتيجة للمؤامرات الصهيونية الرامية الى تفتيت وحدة لبنان واهدار سيادته .

وكانت اليمن سباقة في الدعوة الى انشاء قوات عربية مشتركة مهمتها اعادة الأمن والسلام الى ربوع لبنان الشقيق والحيلولة دون تنفيذ المؤامرة الصهيونية . كما دعت ولا تزال تدعو مختلف الفئات اللبنانية الى تجاوز خلافاتها لما فيه الحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه .

(*) من كلمة الجمهورية العربية اليمنية التي ألقاها الدكتور عبد الكريم بن علي الارياني نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية عضو اللجنة الدائمة أمام الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (اكتوبر ١٩٨٥م).

الغزو الصهيوني للبنان :

وقفت الجمهورية العربية اليمنية الى جانب اشقائها اللبنانيين والفلسطينيين ابان الغزو الصهيوني للبنان في صيف ١٩٨٢م التزاماً منها بمسئولياتها القومية وقد ترجمت ذلك الموقف الى واقع عملي ملموس من خلال التنديد بالغزو الصهيوني للبنان الشقيق ومن يقف وراءه وتأييد كل الدعوات الرامية الى عقد لقاء عربي على أي مستوى لاتخاذ موقف عربي موحد تجاه العدوان الصهيوني ، ودعم المقترحات الفلسطينية لمواجهة الموقف ، اضافة الى تبني شطري اليمن مبادرة مشتركة تدعو الى عقد قمة عربية عاجلة لإتخاذ موقف عربي موحد في مواجهة الغزو الصهيوني للبنان . ورغم الجهود التي بذلت في هذا الصدد الا ان الوضع العربي المزق حال دون تحقيق المبادرة اليمنية . كما قامت الجمهورية العربية اليمنية بفتح باب التطوع أمام ابناء الشعب اليمني للإنضمام الى المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين لمواجهة الغزو الصهيوني ومقاومته ، واعتبار المتطوعين جنوداً في القوات المسلحة اليمنية يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها افراد القوات المسلحة ، وتوفير كافة المتطلبات للمتطوعين من عتاد واعاشة يومية والاستعداد الكامل للمشاركة بكل الامكانيات العسكرية المتاحة لمواجهة العدوان ، فضلاً عن استقبال الجمهورية العربية اليمنية لعدد كبير من المقاتلين الفلسطينيين الذين اضطروا للخروج من بيروت في اغسطس ١٩٨٢م .

وهكذا كان موقف الجمهورية العربية اليمنية ايجابياً في مواجهة الغزو الصهيوني الذي استغل تمزق الصف العربي لتحقيق جملة من الأهداف تأتي في مقدمتها تصفية الثورة الفلسطينية باعتبارها الطليعة التي تمثل

والتسويات المنفردة لم تعمل على حل المشكلة الفلسطينية
على تعقيدها والابتعاد بها كثيراً عن طريق الحل السليم و
وقد أكدت الجمهورية العربية اليمنية مع بقية الدو
صدق التوجه العربي نحو السلام العادل في المنطقة من
قة مؤتمر فاس الذي انعقد في سبتمبر ١٩٨٢م ٠

الحرب اللبنانية :

شاركت الجمهورية العربية اليمنية في الجهود العر
لاحلال السلام وتحقيق الوفاق في لبنان الشقيق الذي
محنته منذ اثنى عشر عاماً نتيجة للمؤامرات الصهيونية الرا
وحدة لبنان واهدار سيادته ٠

وكانت اليمن سباقة في الدعوة الى انشاء قوات عربية
اعادة الأمن والسلام الى ربوع لبنان الشقيق والحيلو
المؤامرة الصهيونية ٠ كما دعت ولا تزال تدعو مختلف الفئا
تجاوز خلافاتها لما فيه الحفاظ على وحدة لبنان واستة
أراضيه ٠

(١) من كلمة الجمهورية العربية اليمنية التي ألقاها الدكتور عبد الكريم بن ع
رئيس الوزراء وزير الخارجية عضو اللجنة الدائمة أمام الدورة الأربعين للجم
المتحدة (اكتوبر ١٩٨٥م)٠٠

ضير الامة العربية وارادتها في اصرارها على تحدي الوجود الصهيو
الأرض العربية ، اضافة الى التوسع على حساب الأرض العربية لإ
ومحاولة فرض الواقع الجديد على الأمة العربية ومن ثم فرض ال
السياسية التي يريدها .

حرب المخيمات :

لعبت الجمهورية العربية اليمنية دوراً مشرفاً وايجابياً لإيقاف
التي تعرضت لها المخيمات الفلسطينية في بيروت ابتداء من شهر
١٩٨٥م وحتى اليوم .

وقد تجسد ذلك من خلال مبادرة الأخ / الرئيس القائد
العام بالدعوة الى عقد قمة عربية طارئة للحيلولة دون استمرار
الوحشية التي يواجهها سكان المخيمات الفلسطينية ، اضافة الى
الفعلية في كافة الاجتماعات الطارئة التي عقدها مجلس الجامعة العر
لمناقشة الموضوع ، وكان وفد الجمهورية العربية اليمنية في أول
طارىء لمجلس الجامعة عقد لهذا الغرض في الفترة من ٨ - ٩/٦/١٩٨٥
قد اقترح تشكيل لجنة برئاسة أمين عام الجامعة العربية لوقف القتا
كحل فوري ومؤقت .. كما أكد على دعوة الأخ / الرئيس الى عقد
القمة العربية الطارئة في أقرب وقت ممكن لتحقيق حل دائم لمشك
المخيمات الفلسطينية في لبنان . وشاركت الجمهورية العربية اليمنية
القمة العربية الطارئة التي انعقدت في الدار البيضاء في السابع من
اغسطس ١٩٨٥م .

كما بذلت جهوداً كبيرة من خلال عضويتها في اللجنة السباعية ال
شكلها مجلس جامعة الدول العربية أوائل هذا العام للعمل على انها

الحاجز الرهيبة التي يتعرض لها سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان
وفك الحصار المضروب على هذه المخيمات .

الحرب العراقية الايرانية :

منذ ان اندلع القتال بين العراق وايران في سبتمبر ١٩٨٠م والجمهورية
العربية اليمنية تبذل جهوداً مكثفة في اطار الاتصالات الثنائية
والمؤتمرات العربية والاسلامية والدولية ومن خلال عضويتها في اللجنة
السباعية العربية ، التي شكلها مجلس جامعة الدول العربية لمتابعة
تطورات الحرب العراقية - الايرانية ومحاولة ايجاد تسوية سلمية للنزاع
القائم بين البلدين إدراكاً منها لما تمثله هذه الحرب بين البلدين المسلمين
الجارين من اهدار لطاقاتها وامكانياتها ولما تحمله وتنذر به من أخطار
على أمن المنطقة بل وما تشكله من تهديد للسلام والأمن الدوليين ،
وهو ما دعاها الى اتخاذ موقف مبدئي من هذه الحرب الخاسرة بما
ينسجم مع انتمائها القومي .

وفي كل المناسبات تدعو الجمهورية العربية اليمنية الى وقف هذه
الحرب المدمرة والى تحكيم العقل ومنطق الاخوة الاسلامية الذي يحرم
الاقتتال بين الأشقاء ، كما كررت مناشداتها للقيادة السياسية في
جمهورية ايران الاسلامية للإستجابة لمساعي الوساطة التي تقدمت بها
العديد من الدول والمنظمات العربية والاسلامية والدولية لأنهاء هذه
الحرب وحل النزاع بالطرق السلمية بما يحفظ حقوق الطرفين ، وهو ما
قبل به العراق الشقيق الذي استجاب لكل المبادرات والقرارات والجهود
المبذولة لإيقاف هذه الحرب التي تدخل عامها الثامن ، وقد كان آخر
تلك القرارات قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٥٩٨) الصادر بتاريخ

قضا
الـ
العر
الصـ
الجو

الأ
الع
المد
ما

ضمير الامة العربية وارادتها في اصرارها
الأرض العربية ، اضافة الى التوسع على
ومحاولة فرض الواقع الجديد على الأ
السياسية التي يريدها .

حرب المخيمات :

لعبت الجمهورية العربية اليمنية دوراً
التي تعرضت لها المخيمات الفلسطينية في
١٩٨٥م وحتى اليوم .

وقد تجسد ذلك من خلال مبادرة
العام بالدعوة الى عقد قمة عربية طارئة
الوحشية التي يواجهها سكان المخيمات الفلس
الفعلية في كافة الاجتماعات الطارئة التي عق
لمناقشة الموضوع ، وكان وفد الجمهورية ال
طارىء لمجلس الجامعة عقد لهذا الغرض في ا
قد اقترح تشكيل لجنة برئاسة أمين عام الجا
كحل فوري ومؤقت .. كما أكد على دعو
القمة العربية الطارئة في أقرب وقت ممكن
المخيمات الفلسطينية في لبنان . وشاركت الج
القمة العربية الطارئة التي انعقدت في الدار ال
اغسطس ١٩٨٥م .

كما بذلت جهوداً كبيرة من خلال عضويته
شكلها مجلس جامعة الدول العربية أوائل هذ

ضمير الامة العربية وارادتها في اصرارها على تحدي الوجود الصهيوني على الأرض العربية ، اضافة الى التوسع على حساب الأرض العربية في لبنان ومحاولة فرض الواقع الجديد على الأمة العربية ومن ثم فرض الحلول السياسية التي يريدها .

حرب المخيمات :

لعبت الجمهورية العربية اليمنية دوراً متميزاً وايجابياً لإيقاف المذابح التي تعرضت لها المخيمات الفلسطينية في بيروت ابتداء من شهر مايو ١٩٨٥م وحتى اليوم .

وقد تجسد ذلك من خلال مبادرة الأخ / الرئيس القائد الأمين العام بالدعوة الى عقد قمة عربية طارئة للحيلولة دون استمرار المجازر الوحشية التي يواجهها سكان المخيمات الفلسطينية ، اضافة الى المشاركة الفعلية في كافة الاجتماعات الطارئة التي عقدها مجلس الجامعة العربية لمناقشة الموضوع ، وكان وفد الجمهورية العربية اليمنية في أول اجتماع طارىء لمجلس الجامعة عقد لهذا الغرض في الفترة من ٨ - ٩/ ٦ / ٨٥ .. قد اقترح تشكيل لجنة برئاسة أمين عام الجامعة العربية لوقف القتال كعمل فوري ومؤقت .. كما أكد على دعوة الأخ / الرئيس الى عقد القمة العربية الطارئة في أقرب وقت ممكن لتحقيق حل دائم لوضع المخيمات الفلسطينية في لبنان . وشاركت الجمهورية العربية اليمنية في القمة العربية الطارئة التي انعقدت في الدار البيضاء في السابع من شهر اغسطس ١٩٨٥م .

كما بذلت جهوداً كبيرة من خلال عضويتها في اللجنة السباعية التي شكلها مجلس جامعة الدول العربية أوائل هذا العام للعمل على انهاء

المجازر الرهيبة التي يتعرض لها سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان وفك الحصار المضروب على هذه المخيمات .

الحرب العراقية الايرانية :

منذ ان اندلع القتال بين العراق وايران في سبتمبر ١٩٨٠م والجمهورية العربية اليمنية تبذل جهوداً مكثفة في اطار الاتصالات الثنائية والمؤتمرات العربية والاسلامية والدولية ومن خلال عضويتها في اللجنة السباعية العربية ، التي شكلها مجلس جامعة الدول العربية لمتابعة تطورات الحرب العراقية - الايرانية ومحاولة ايجاد تسوية سلمية للنزاع القائم بين البلدين إدراكاً منها لما تمثله هذه الحرب بين البلدين المسلمين الجارين من اهدار لطاقاتها وامكانياتها ولما تحمله وتنذر به من أخطار على أمن المنطقة بل وما تشكله من تهديد للسلام والأمن الدوليين ، وهو ما دعاها الى اتخاذ موقف مبدئي من هذه الحرب الخاسرة بما ينسجم مع انتمائها القومي .

وفي كل المناسبات تدعو الجمهورية العربية اليمنية الى وقف هذه الحرب المدمرة والى تحكيم العقل ومنطق الاخوة الاسلامية الذي يحرم الاقتتال بين الأشقاء ، كما كررت مناشداتها للقيادة السياسية في جمهورية ايران الاسلامية للإستجابة لمساعي الوساطة التي تقدمت بها العديد من الدول والمنظمات العربية والاسلامية والدولية لأنهاء هذه الحرب وحل النزاع بالطرق السلمية بما يحفظ حقوق الطرفين ، وهو ما قبل به العراق الشقيق الذي استجاب لكل المبادرات والقرارات والجهود المبذولة لإيقاف هذه الحرب التي تدخل عامها الثامن ، وقد كان آخر تلك القرارات قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٥٩٨) الصادر بتاريخ

ضمير الامة العربية وارادتها في اصرارها على تحدي الو
الأرض العربية ، اضافة الى التوسع على حساب الأرض
ومحاولة فرض الواقع الجديد على الأمة العربية وم
السياسية التي يريدها .

حرب المخيمات :

لعبت الجمهورية العربية اليمنية دوراً متميزاً وايجابياً
التي تعرضت لها المخيمات الفلسطينية في بيروت ابتداء
١٩٨٥م وحتى اليوم .

وقد تجسد ذلك من خلال مبادرة الأخ / الرئيس
العام بالدعوة الى عقد قمة عربية طارئة للحيلولة دون
الوحشية التي يواجهها سكان المخيمات الفلسطينية ، اضافة
الفعلية في كافة الاجتماعات الطارئة التي عقدها مجلس الجـ
لمناقشة الموضوع ، وكان وفد الجمهورية العربية اليمنية
طارىء لمجلس الجامعة عقد لهذا الغرض في الفترة من ٨ ـ ،
قد اقترح تشكيل لجنة برئاسة أمين عام الجامعة العربية
كحل فوري ومؤقت .. كما أكد على دعوة الأخ / الرئي
القمة العربية الطارئة في أقرب وقت ممكن لتحقيق حل
المخيمات الفلسطينية في لبنان . وشاركت الجمهورية العربية
القمة العربية الطارئة التي انعقدت في الدار البيضاء في الس
اغسطس ١٩٨٥م .

كما بذلت جهوداً كبيرة من خلال عضويتها في اللجنة ال
شكلها مجلس جامعة الدول العربية أوائل هذا العام للعمل

ضمير الامة العربية وارادتها في اصرارها على تحدي الوجود الصهيوني على الأرض العربية ، اضافة الى التوسع على حساب الأرض العربية في لبنان ومحاولة فرض الواقع الجديد على الأمة العربية ومن ثم فرض الحلول السياسية التي يريدها .

حرب المخيمات :

٩

لعبت الجمهورية العربية اليمنية دوراً متميزاً وايجابياً لإيقاف المذابح التي تعرضت لها المخيمات الفلسطينية في بيروت ابتداء من شهر مايو ١٩٨٥م وحتى اليوم .

وقد تجسد ذلك من خلال مبادرة الأخ / الرئيس القائد الأمين العام بالدعوة الى عقد قمة عربية طارئة للحيلولة دون استمرار المجازر الوحشية التي يواجهها سكان المخيمات الفلسطينية ، اضافة الى المشاركة الفعلية في كافة الاجتماعات الطارئة التي عقدها مجلس الجامعة العربية لمناقشة الموضوع ، وكان وفد الجمهورية العربية اليمنية في أول اجتماع طارىء لمجلس الجامعة عقد لهذا الغرض في الفترة من ٨ - ٩/٦/ ٨٥ .. قد اقترح تشكيل لجنة برئاسة أمين عام الجامعة العربية لوقف القتال كحل فوري ومؤقت .. كما أكد على دعوة الأخ / الرئيس الى عقد القمة العربية الطارئة في أقرب وقت ممكن لتحقيق حل دائم لوضع المخيمات الفلسطينية في لبنان . وشاركت الجمهورية العربية اليمنية في القمة العربية الطارئة التي انعقدت في الدار البيضاء في السابع من شهر اغسطس ١٩٨٥م .

كما بذلت جهوداً كبيرة من خلال عضويتها في اللجنة السباعية التي شكلها مجلس جامعة الدول العربية أوائل هذا العام للعمل على انهاء

المجازر الرهيبة التي يتعرض لها سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان وفك الحصار المضروب على هذه المخيمات .

الحرب العراقية الايرانية :

منذ ان اندلع القتال بين العراق وايران في سبتمبر ١٩٨٠م والجمهورية العربية اليمنية تبذل جهوداً مكثفة في اطار الاتصالات الثنائية والمؤتمرات العربية والاسلامية والدولية ومن خلال عضويتها في اللجنة السباعية العربية ، التي شكلها مجلس جامعة الدول العربية لمتابعة تطورات الحرب العراقية - الايرانية ومحاولة ايجاد تسوية سلمية للنزاع القائم بين البلدين إدراكاً منها لما تمثله هذه الحرب بين البلدين المسلمين الجارين من اهدار لطاقاتها وامكانياتها ولما تحمله وتنذر به من أخطار على أمن المنطقة بل وما تشكله من تهديد للسلام والأمن الدوليين ، وهو ما دعاها الى اتخاذ موقف مبدئي من هذه الحرب الخاسرة بما ينسجم مع انتمائها القومي .

وفي كل المناسبات تدعو الجمهورية العربية اليمنية الى وقف هذه الحرب المدمرة والى تحكيم العقل ومنطق الاخوة الاسلامية الذي يحرم الاقتتال بين الأشقاء ، كما كررت مناشداتها للقيادة السياسية في جمهورية ايران الاسلامية للإستجابة لمساعي الوساطة التي تقدمت بها العديد من الدول والمنظمات العربية والاسلامية والدولية لأنهاء هذه الحرب وحل النزاع بالطرق السلمية بما يحفظ حقوق الطرفين ، وهو ما قبل به العراق الشقيق الذي استجاب لكل المبادرات والقرارات والجهود المبذولة لإيقاف هذه الحرب التي تدخل عامها الثامن ، وقد كان آخر تلك القرارات قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٥٩٨) الصادر بتاريخ

ضمير الامة العربية وارادتها في اصرارها على تحدي الر
الأرض العربية ، اضافة الى التوسع على حساب الأرض
ومحاولة فرض الواقع الجديد على الأمة العربية و
السياسية التي يريدها .

حرب المخيمات :

لعبت الجمهورية العربية اليمنية دوراً متميزاً وايجابي
التي تعرضت لها المخيمات الفلسطينية في بيروت ابتد
١٩٨٥م وحتى اليوم .

وقد تجسد ذلك من خلال مبادرة الأخ / الرئيس
العام بالدعوة الى عقد قمة عربية طارئة للحيلولة دو
الوحشية التي يواجهها سكان المخيمات الفلسطينية ، اضاف
الفعلية في كافة الاجتماعات الطارئة التي عقدها مجلس ا
لمناقشة الموضوع ، وكان وفد الجمهورية العربية اليمني
طاريء لمجلس الجامعة عقد لهذا الغرض في الفترة من ٨ .
قد اقترح تشكيل لجنة برئاسة أمين عام الجامعة العربي
كحل فوري ومؤقت .. كما أكد على دعوة الأخ / الر
القمة العربية الطارئة في أقرب وقت ممكن لتحقيق
المخيمات الفلسطينية في لبنان . وشاركت الجمهورية العر
القمة العربية الطارئة التي انعقدت في الدار البيضاء في ا
اغسطس ١٩٨٥م .

كما بذلت جهوداً كبيرة من خلال عضويتها في اللجنة
شكلها مجلس جامعة الدول العربية أوائل هذا العام لله

مؤتمر قادة حكومات الدول الإسلامية الخامس عشر

العربية اليمنية عضو فعال في المنظمة وكافة المنظمات والمؤسسات التابعة لها .

وتسعى الجمهورية العربية اليمنية الى تعزيز وتوسيع علاقاتها مع كل الدول الاسلامية كما تدعو الى ضرورة ارساء قواعد متينة للتضامن الاسلامي بغية توحيد صفوف الشعوب الاسلامية لمواجهة التحديات الجسيمة التي تتعرض لها مقدساتها في فلسطين المحتلة .

وبالنظر الى المكانة التي تحتلها الجمهورية العربية اليمنية بين الدول الاسلامية استضافت المؤتمر الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية في صنعاء في ديسمبر ١٩٨٤م وكان من انجح المؤتمرات الاسلامية بالنظر الى القرارات التي خرج بها والتي كان من ابرزها القرار

والتسويات المنفردة لم تعمل على
على تعقيدها والابتعاد بها كثيراً عن
وقد أكدت الجمهورية العربية
صدق التوجه العربي نحو السلام
قة مؤتمر فاس الذي انعقد في سبت

الحرب اللبنانية :

شاركت الجمهورية العربية
لاحلال السلام وتحقيق الوفاق
محنته منذ اثنى عشر عاماً نتيجة
وحدة لبنان واهدار سيادته

وكانت اليمن سباقة في ال
اعادة الأمن والسلام الى
المؤامرة الصهيونية . كما دع
تجاوز خلافاتها لما فيه
أراضيه .

(١) من كلمة الجمهورية العربية
رئيس الوزراء وزير الخارجية
المتحدة (اكتوبر ١٩٨٥م) .

والتسويات المنفردة لم تعمل على ح
على تعقيدها والابتعاد بها كثيراً عن
وقد أكدت الجمهورية العربية
صدق التوجه العربي نحو السلام ا
قة مؤتمر فاس الذي انعقد في سبة

الحرب اللبنانية :

شاركت الجمهورية العربي
لاحلال السلام وتحقيق الوفا
محنته منذ اثنى عشر عاماً نتيج
وحدة لبنان واهدار سيادته .

وكانت اليمن سباقة في ا
اعادة الأمن والسلام الى ر
المؤامرة الصهيونية . كما دع
تجاوز خلافاتها لما فيه ا
أراضيه .

(١) من كلمة الجمهورية العربية
رئيس الوزراء وزير الخارجية
المتحدة (اكتوبر ١٩٨٨م) .

بالوسائل السلمية ، معتبرة ان هذا القرار يقدر ما يمثل بداية حقيقية الوصول الى وضع نهاية عاجلة لهذه الحرب فانه في الوقت نفسه يعبر رغبة المجتمع الدولي في انهاء هذه الحرب وموقفه المعارض لاستمرارها .

وبينما عبرت الجمهورية العربية اليمنية عن تقديرها للأخوة في ايران الذين أعلنوا موافقتهم على هذا القرار واستعدادهم للتعاون مع الأمم المتحدة باتخاذ الخطوات العملية لتنفيذه ، فقد ناشدت المسئولين في ايران ان يستجيبوا لهذا القرار الذي أتخذه مجلس الأمن ، والذي يعكس رغبة المجتمع الدولي في وقف هذه الحرب والاحتكام الى الشرعية الدولية ، وتتابع الجمهورية العربية اليمنية باهتمام بالغ تنفيذ قرار مجلس الأمن آنف الذكر نصاً وروحاً .

ثانياً : المجال الاسلامي :

منذ فجر الاسلام جندت اليمن خيرة أبنائها لنشر العقيدة الاسلامية والدفاع عنها في العالم شرقاً وغرباً . وانسجاماً مع ذلك الدور الرائد فقد كانت الجمهورية العربية اليمنية إحدى الدول المؤسسة لمنظمة المؤتمر الاسلامي وكافة المنظمات المتفرعة عنها .

ففي أعقاب اقدام الصهاينة على احراق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩م ظهرت الحاجة لإيجاد تعاون بين الأقطار الاسلامية يجمع شمل المسلمين ويوحد كلمتهم في مواجهة الاعتداءات المتكررة على المقدسات والحرمات الاسلامية وكانت الجمهورية العربية اليمنية احدى الدول المشاركة في التحرك نحو عقد أول مؤتمر قمة اسلامي عقد في الرباط عام ١٩٦٩م والذي أعقبه انشاء منظمة المؤتمر الاسلامي ، ومنذ ذلك الحين والجمهورية

مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الخامس عشر

العربية اليمنية عضو فعال في المنظمة وكافة المنظمات والمؤسسات التابعة لها .

وتسعى الجمهورية العربية اليمنية الى تعزيز وتوسيع علاقاتها مع كل الدول الاسلامية كما تدعو الى ضرورة ارساء قواعد متينة للتضامن الاسلامي بغية توحيد صفوف الشعوب الاسلامية لمواجهة التحديات الجسيمة التي تتعرض لها مقدساتها في فلسطين المحتلة .

وبالنظر الى المكانة التي تحتلها الجمهورية العربية اليمنية بين الدول الاسلامية استضافت المؤتمر الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية في صنعاء في ديسمبر ١٩٨٤م وكان من انجح المؤتمرات الاسلامية بالنظر الى المقررات التي خرج بها والتي كان من ابرزها القرار

٢٠ / ٥ / ١٩٨٧م التي دعا لإيقاف الحرب بالوسائل السلمية . معتبرة ان هذا القرار يـ الوصول الى وضع نهاية عاجلة لهذه الحرب رغبة مجتمع الدولي في انهاء هذه الحرب وموا

وبينما عبرت الجمهورية العربية اليمنية عـ تقدير عميق موقفها على هذا القرار وا شجعة باتخاذ الخطوات العملية لتنفيذه ، عبرت ان يستجيب هذا القرار الذي أتخذه بـ رغبة مجتمع الدولي في وقف هذه الحرب الدولية . وتتبع الجمهورية العربية اليمنية باهتما الأمن الذي اتخذ قراراً وروحاً .

ثانياً : العمل الاسلامي :

منذ فجر الاسلام جندت اليمن خيرة أبنائها والتدافع عنه في العالم شرقاً وغرباً . وانسجاماً فقد كانت الجمهورية العربية اليمنية إحدى الدول الاسلامي وكافة المنظمات المتفرعة عنها .

ففي أعقاب اقدام الصهاينة على احراق المسجـ ظهرت الحاجة لإيجاد تعاون بين الأقطار الاسلامـ ويوحد كلمتهم في مواجهة الاعتداءات المتكررة على الاسلامية وكانت الجمهورية العربية اليمنية احدى التحرك نحو عقد أول مؤتمر قمة اسلامي عقد في والذي أعقبه انشاء منظمة المؤتمر الاسلامي ، ومنذ ذا

صغير الامة العربية وارادتها في اصرارها على تحدي الوجود الصهيو
الأرض العربية ، اضافة الى التوسع على حساب الأرض العربية إ
ومحاولة فرض الواقع الجديد على الأمة العربية ومن ثم فرض
السياسية التي يريدها .

حرب المخيمات :

لعبت الجمهورية العربية اليمنية دوراً متميزاً وايجابياً لإنهاء
التي تعرضت لها المخيمات الفلسطينية في بيروت لبنان من
١٩٨٥م وحتى اليوم .

وقد تجسد ذلك من خلال مبادرة الأخ / الرئيس القائد
العام بالدعوة الى عقد قمة عربية طارئة للحيلولة دون استمرار
الوحشية التي يواجهها سكان المخيمات الفلسطينية ، اضافة الى
الفعلية في كافة الاجتماعات الطارئة التي عقدها مجلس الجامعة
لمناقشة الموضوع ، وكان وفد الجمهورية العربية اليمنية في أول
طارىء لمجلس الجامعة عقد لهذا الغرض في الفترة من ٨ - ١٩٨٥/٦/١
قد اقترح تشكيل لجنة برئاسة أمين عام الجامعة العربية لوقف
كحل فوري ومؤقت .. كما أكد على دعوة الأخ / الرئيس الى عقد
القمة العربية الطارئة في أقرب وقت ممكن لتحقيق حل دائم لهذه
المخيمات الفلسطينية في لبنان . وشاركت الجمهورية العربية اليمنية
القمة العربية الطارئة التي انعقدت في الدار البيضاء في السابع من
اغسطس ١٩٨٥م .

كما بذلت جهوداً كبيرة من خلال عضويتها في اللجنة السداسية
شكلها مجلس جامعة الدول العربية أوائل هذا العام للعمل على

الرئيس القائد في مؤتمر القمة الاسلامية الخامس بكويت

العربية اليمنية عضو فعال في المنظمة وكافة المنظمات والمؤسسات التابعة لها .

وتسعى الجمهورية العربية اليمنية الى تعزيز وتوسيع علاقاتها مع كل الدول الاسلامية كما تدعو الى ضرورة ارساء قواعد متينة للتضامن الاسلامي بغية توحيد صفوف الشعوب الاسلامية لمواجهة التحديات الجسيمة التي تتعرض لها مقدساتها في فلسطين المحتلة .

وبالنظر الى المكانة التي تحتلها الجمهورية العربية اليمنية بين الدول الاسلامية استضافت المؤتمر الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية في صنعاء في ديسمبر ١٩٨٤م وكان من انجح المؤتمرات الاسلامية بالنظر الى القرارات التي خرج بها والتي كان من ابرزها القرار

ضمير الامة العر
الأرض العربية
ومحاولة فرض
السياسية التي ير

حرب المخيمات

لعبت الجمهوري
التي تعرضت لها ا
١٩٨٥م وحتى اليوم
وقد تجسد ذل
العام بالدعوة الى عق
الوحشية التي يواجهه
الفعلية في كافة الاجتما
لمناقشة الموضوع ، وك
طارىء لمجلس الجامعة
قد اقترح تشكيل لجنة
كحل فوري ومؤقت
القمة العربية الطارئة
المخيمات الفلسطينية في لب
القمة العربية الطارئة التي
اغسطس ١٩٨٥م .
كما بذلت جهوداً كبيرة
شكلها مجلس جامعة الدول

٢٠ / ٨ / ١٩٩٠م الذي دعا لإيقاف الحرب وتسوية النزاع بين البلدين بالوسائل السلمية ، معتبرة ان هذا القرار يعتبر ما يمثل بداية حاسمة نحو الوصول الى وضع نهاية عاجلة لهذه الحرب هذه في الوقت نفسه يعبر عن رغبة المجتمع الدولي في انهاء هذه الحرب وموقفه المعارض لاستمرارها .

وبينما عبرت الجمهورية العربية اليمنية عن تقديرها للأخوة في العراق الذين أعلنوا مواطنهم على هذا القرار واستعدادهم للتعاون مع الأمم المتحدة بالخطوات العملية لتنفيذه ، فقد تباشدت المسئولين في رغبة المجتمع الدولي في وقف هذه الحرب والاحتكام الى الشرعية الدولية ، وتابع الجمهورية العربية اليمنية بالقيام بمالع لتنفيذ قرار مجلس الأمن آمل التذكير هنا وروحا .

ثانياً : المجال الاسلامي :

منذ فجر الاسلام جعلت اليمن جوهة أساسها لنشر العقيدة الاسلامية والدفاع عنها في العالم شرقاً وغرباً . وانسجاماً مع ذلك الدور التاريخي فقد كانت الجمهورية العربية اليمنية إحدى الدول المؤسسة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ولكافة النظيمات المتفرعة عنها .

على أعقاب تقديم الصهاينة على احراق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩م فجرت الخامة لإيجاد تعاون بين الأقطار الاسلامية جميع اجل التغلب ويوحد كلمتهم في مواجهة الاعتداءات المتكررة على المقدسات والحرمات الاسلامية وكانت الجمهورية العربية اليمنية احدى الدول المشاركة في التحرك نحو عقد أول مؤتمر قمة اسلامي عقد في الرباط عام ١٩٦٩م والذي أنبثقت المنظمة المؤتمر الاسلامي ، ومنذ ذلك الحين والجمهورية

العربية اليمنية عضو فعال في المنظمة وكافة النظيمات والمؤسسات التابعة لها .

وتسعى الجمهورية العربية اليمنية الى تعزيز وتوسيع علاقاتها مع كل الدول الاسلامية آ تدعو الى ضرورة ايجاد قواعد عامة للتضامن الاسلامي بغية توحيد صفوف الشعوب الاسلامية لمواجهة التحديات الخطيرة التي تتعرض لها مقدساتها في فلسطين المحتلة .

وبالنظر الى المكانة التي تحتلها الجمهورية العربية اليمنية بين الدول الاسلامية استضافت المؤتمر الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية في صنعاء في ديسمبر ١٩٨٤م وكان من المجتمع المؤتمرات الاسلامية بالنظر الى القرارات التي خرج بها والتي كان من اولويها القرار

١٠/٢٢/١٩٨٣م تهدف الحرب وتسوية النزاع بين الدول بالوسائل السلمية ، معتبرة ان هذا القرار يعتبر ما قبل نهاية عقد هو الوصول الى وضع نهاية لهذه الحرب وذلك في توقيت يعتبر هو رضا جميع الدول في إنهاء هذه الحرب وموقف المتعارض لاستمرارها .

وبينما عبرت الجمهورية العربية اليمنية عن تقديرها للأخوة في القرار الذين أعربوا عن موقفهم من هذا القرار واستعدادهم للعمل مع أي جهد يرمي الى وقف الحرب العبثية المفروضة ، فقد بذلت مساعي في ذات الوقت لإقناع الأخوة في هذا القرار بأن يتخذوا قرارا آخر يدعو فقط الى وقف الحرب والإصلاح بين الأطراف المتنازعة ، وهو ما يحقق رضا جميع الدول في وقف هذه الحرب والإصلاح بين الأطراف المتنازعة ، وهو ما عبرت عنه الجمهورية العربية اليمنية بعدم تأييدها لقرار مجلس الأمن الذي ذكر هنا ورفضه .

ثانياً : العمل الإسلامي :

منذ فجر الإسلام عرفت أمتنا العربية نشر الدعوة الإسلامية والدفاع عنها في كل شبر وبراً ، وانسجاماً مع ذلك المبدأ الذي قامت عليه الجمهورية العربية اليمنية إحدى الدول المؤسسة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأحد المنظمات المنبثقة عنها .

حيث أكدت قمة الطائف على العراق المنعقد أواخر عام ١٩٨٩م على ضرورة إعادة النظر في الأنظمة الإسلامية جميع شئون المسلمين ووضعه كعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي على المستويات والهيئات الإسلامية وأكدت الجمهورية العربية اليمنية حرص الدول المشاركة في المؤتمر هو عقد أول مؤتمر قمة إسلامي عقد في الربع عام ١٩٨٩م والذي أعقبه أن منظمة المؤتمر الإسلامي ، ومنذ ذلك الحين والجمهورية

٢٠ / ٨ / ١٩٨٧م الذي دعا لإيقاف الحرب وتسوية النزاع بين البلدين بالوسائل السلمية ، معتبرة ان هذا القرار يقدر ما يمثل بداية جادة نحو الوصول الى وضع نهاية عاجلة لهذه الحرب فانه في الوقت نفسه يعبر عن رغبة المجتمع الدولي في انهاء هذه الحرب وموقفه المعارض لاستمرارها .

وبينما عبرت الجمهورية العربية اليمنية عن تقديرها للأخوة في العراق الذين أعلنوا موافقتهم على هذا القرار واستعدادهم للتعاون مع الأمم المتحدة باتخاذ الخطوات العملية لتنفيذه ، فقد ناشدت المسئولين في ايران ان يستجيبوا لهذا القرار الذي أخذه مجلس الأمن ، والذي يعكس رغبة المجتمع الدولي في وقف هذه الحرب والاحتكام الى الشرعية الدولية ، وتتابع الجمهورية العربية اليمنية باهتمام بالغ تنفيذ قرار مجلس الأمن آنف الذكر نصاً وروحاً .

ثانياً : المجال الاسلامي :

منذ فجر الاسلام جندت اليمن خيرة أبنائها لنشر العقيدة الاسلامية والدفاع عنها في العالم شرقاً وغرباً . وانسجاماً مع ذلك الدور الرائد فقد كانت الجمهورية العربية اليمنية إحدى الدول المؤسسة لمنظمة المؤتمر الاسلامي وكافة المنظمات المتفرعة عنها .

ففي أعقاب اقدام الصهاينة على احراق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩م ظهرت الحاجة لإيجاد تعاون بين الأقطار الاسلامية يجمع شمل المسلمين ويوحد كلمتهم في مواجهة الاعتداءات المتكررة على المقدسات والحرمات الاسلامية وكانت الجمهورية العربية اليمنية احدى الدول المشاركة في التحرك نحو عقد أول مؤتمر قمة اسلامي عقد في الرباط عام ١٩٦٩م والذي أعقبه انشاء منظمة المؤتمر الاسلامي ، ومنذ ذلك الحين والجمهورية

فخامة الرئيس علي عبدالله صالح يتوسط رؤساء وفود المؤتمر الاسلامي في مؤتمر القمة الاسلامية الخامس بالكويت

العربية اليمنية عضو فعال في المنظمة وكافة المنظمات والمؤسسات التابعة لها .

وتسعى الجمهورية العربية اليمنية الى تعزيز وتوسيع علاقاتها مع كل الدول الاسلامية كما تدعو الى ضرورة ارساء قواعد متينة للتضامن الاسلامي بغية توحيد صفوف الشعوب الاسلامية لمواجهة التحديات الجسيمة التي تتعرض لها مقدساتها في فلسطين المحتلة .

وبالنظر الى المكانة التي تحتلها الجمهورية العربية اليمنية بين الدول الاسلامية استضافت المؤتمر الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية في صنعاء في ديسمبر ١٩٨٤م وكان من انجح المؤتمرات الاسلامية بالنظر الى المقررات التي خرج بها والتي كان من ابرزها القرار

٢٠ / ٧ / ١٩٨٧م الذي دعا لإيقاف الحرب وتسوية النزا
بالوسائل السلمية ، معتبرة ان هذا القرار بقدر ما يمثل بدا
الوصول الى وضع نهاية عاجلة لهذه الحرب فانه في الوقت
رغبة المجتمع الدولي في انهاء هذه الحرب وموقفه المعارض لا

وبينما عبرت الجمهورية العربية اليمنية عن تقديرها للأخ
الذين أعلنوا موافقتهم على هذا القرار واستعدادهم للتعا
المتحدة باتخاذ الخطوات العملية لتنفيذه ، فقد ناشدت
ايران ان يستجيبوا لهذا القرار الذي أتخذه مجلس الأمن ، وا
رغبة المجتمع الدولي في وقف هذه الحرب والاحتكام الى
الدولية ، وتتابع الجمهورية العربية اليمنية باهتمام بالغ تنفيذ
الأمن آنف الذكر نصاً وروحاً .

ثانياً : المجال الاسلامي :

منذ فجر الاسلام جندت اليمن خيرة أبنائها لنشر العقيدة
والدفاع عنها في العالم شرقاً وغرباً . وانسجاماً مع ذلك الد
فقد كانت الجمهورية العربية اليمنية إحدى الدول المؤسسة لمنظ
الاسلامي وكافة المنظمات المتفرعة عنها .

ففي أعقاب اقدام الصهاينة على احراق المسجد الأقصى عا
ظهرت الحاجة لإيجاد تعاون بين الأقطار الاسلامية يجمع شمل
ويوحد كلمتهم في مواجهة الاعتداءات المتكررة على المقدسات و
الاسلامية وكانت الجمهورية العربية اليمنية احدى الدول المشا
التحرك نحو عقد أول مؤتمر قمة اسلامي عقد في الرباط عام
والذي أعقبه انشاءمنظمة المؤتمر الاسلامي ، ومنذ ذلك الحين وا

الخاص بالحرب العراقية ـ الايرانية الداعي الى انهائها ، وكان ولا يزال القرار الوحيد الذي صدر بشأن هذه الحرب خوفاً طرفي النزاع ، بعد كان دور الدبلوماسية اليمنية البارز في الوصول الى ذلك القرار المزيد بالتزاما من الجمهورية العربية اليمنية بما طرحه الميثاق الوطني حيثما دعى الى انه « من الضروري ان يكون لبلادنا دور ايجابي التضامن العربي والاسلامي ، وأن تجعل من التدهم والتحاور أساساً المشاكل بين الدول العربية والاسلامية بدلاً من استخدام الوسائل التي يستفيد منها إلا أعداء الأمة العربية والاسلامية » .

ثالثاً : مجال عدم الانحياز :

من الملاحظ ان مبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز من المبادىء التي وردت ضمن أهداف ثورة السادس والعشرين من سبتمبر وفي الميثاق الوطني الذي ركز وشدد على أن « تضامن دول العالم الثالث والدول الاسلامية ودول العالم الثالث من شأنه أن يوجد معادلة معقولة لخلق التوازن بين الدول العظمى ويجعلها أكثر ميلاً نحو التسليم بأهمية قيام سلام عادل تنعم به البشرية » .

وتمارس الجمهورية العربية اليمنية دورها بفعالية داخل حركة دول عدم الانحياز على كافة مستوياتها ،وكان آخر مشاركتها في مؤتمر القمة الثامن الذي عقد في هراري في سبتمبر ١٩٨٦م ،وذلك إيماناً منها بأن أهداف الحركة ومبادئها هي صمام الأمن والأمان للحفاظ على السلام الدولي وعلى السلم والأمن الدوليين .

والجمهورية العربية اليمنية من خلال هذا المحفل ، والمحافل الدولية الأخرى تعمل جاهدة وبالتكاتف مع كافة الدول السامية الأعضاء في حركة عدم الانحياز على ايجاد نظام اقتصادي عالمي جديد لإقامة علاقات اقتصادية دولية متكافئة تقوم على أساس خدمة مصالح الطرفين ، الدول الصناعية ، والدول النامية ، بما يخرج العالم من الأزمة الاقتصادية والمالية الطاحنة ويحقق مصالح البشرية جمعاء .

وقد عكس حقيقة المكانة التي أكتسبتها الجمهورية العربية اليمنية داخل الحركة عندما اختير رئيس الجمهورية القائد العام العقيد علي عبدالله صالح لإلقاء الكلمة باسم المجموعة الأسيوية أثناء مؤتمر القمة السابع في نيودلهي عام ١٩٨٣م ، إضافة إلى انتخابها لنيابة رئاسة المؤتمر في المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز والذي كرس لتعاون الجنوب الذي عقد في يونية ١٩٨٧م ، في كوريا الديمقراطية .

رابعاً : المجال الدولي :

من خلال الفهم الواعي لطبيعة الصراع الدولي والادراك العميق لأبعاد التنافس بين القوتين العظميين ،استطاعت الجمهورية العربية اليمنية ان تمارس سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية بحرية ومرونة وانفتاح مع جميع الدول دون استثناء ، الأمر الذي جعلها تحتفظ بعلاقات جيدة متطورة معها جميعا في وقت واحد .

وتلتزم الجمهورية العربية اليمنية بالأهداف والمبادىء التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة ، مما يعكس احترامها لتعهداتها والتزاماتها الدولية ، إنسجاماً مع ماشددت عليه أهداف الثورة والميثاق الوطني من أهمية الالتزام الكامل بميثاق الامم المتحدة والمواثيق والمعاهدات الدولية .

الخاص بالحرب العراقية - الايرانية السعي الى انهائها ، وكان ولا يزال القرار الوحيد الذي صدر بشأن هذه الحرب بموافقة طرفي النزاع ، ولقد كان دور الدبلوماسية اليمنية البارز في الوصول الى ذلك القرار الفريد بالتزامها من الجمهورية العربية اليمنية بما طرحه الميثاق الوطني حينما دعى الى انه « من الضروري ان يكون لبلادنا دور لساسي في التضامن العربي والاسلامي ، وان نجعل من التقدم والتطور أساساً لحل المشاكل بين الدول العربية والاسلامية بدلاً من استخدام الوسائل التي يستفيد منها إلا اعداء الأمة العربية والاسلامية » .

ثالثاً : مجال عدم الانحياز :

من الملاحظ ان مبدأ حياد الايجابي وعدم الانحياز من المبادىء التي وردت ضمن أهداف ثورة السبتمبر والعشرين من نوفمبر وفي الميثاق الوطني الذي ركز وشدد على أن « تضمن دول العالم الثالث والالتزام التام بمبادىء عدم الانحياز وتحقيق المزيد من التضامن بين الدول الاسلامية ودول العالم الثالث من شأنه أن يوجد معادلة مقبولة لحفظ التوازن بين الدول تعطي ويجعلها أكثر ميلاً نحو التسامح بأهمية توفر سلام عادل تنعم به البشرية » .

وتمارس الجمهورية العربية اليمنية دورها بفعالية داخل حركة دول عدم الانحياز على كافة مستوياتها وكان آخر مشاركتها في مؤتمر القمة الثامن الذي عقد في هراري في سبتمبر ١٩٨٦م حيث أكدت منها بأن أهداف الحركة ومبادئها هي صمام الأمن والأمان لحفظ التوازن الدولي وعلى السلم والأمن الدوليين .

والجمهورية العربية اليمنية من خلال هذا المحفل ، والمحافل الدولية الأخرى تعمل جاهدة وبالتكاتف مع كافة الدول السامية الأعضاء في حركة عدم الانحياز على ايجاد نظام اقتصادي عالمي جديد لإقامة علاقات اقتصادية دولية متكافئة تقوم على أساس خدمة مصالح الطرفين ، الدول الصناعية ، والدول النامية ، بما يخرج العالم من الأزمة الاقتصادية والمالية الطاحنة ويحقق مصالح البشرية جمعاء .

وقد عكس حقيقة المكانة التي أكتسبتها الجمهورية العربية اليمنية داخل الحركة عندما اختير رئيس الجمهورية القائد العام العقيد علي عبدالله صالح لإلقاء الكلمة باسم المجموعة الآسيوية أثناء مؤتمر القمة السابع في نيودلهي عام ١٩٨٣م ، إضافة إلى انتخابها لنيابة رئاسة المؤتمر في المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز والذي كرس لتعاون الجنوب الذي عقد في يونية ١٩٨٧م ، في كوريا الديمقراطية .

رابعاً : المجال الدولي :

من خلال الفهم الواعي لطبيعة الصراع الدولي والادراك العميق لأبعاد التنافس بين القوتين العظميين ،استطاعت الجمهورية العربية اليمنية ان تمارس سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية بحرية ومرونة وانفتاح مع جميع الدول دون استثناء ، الأمر الذي جعلها تحتفظ بعلاقات جيدة متطورة معها جميعا في وقت واحد .

وتلتزم الجمهورية العربية اليمنية بالأهداف والمبادىء التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة ، مما يعكس احترامها لتعهداتها والتزاماتها الدولية ، إنسجاماً مع ماشددت عليه أهداف الثورة والميثاق الوطني من أهمية الالتزام الكامل بميثاق الامم المتحدة والمواثيق والمعاهدات الدولية .

الخاص بالحرب العراقية ـ الايرانية الداعي الى انهائها ، وكان ولا يزال القرار الوحيد الذي صدر بشأن هذه الحرب بموافقة طرفي النزاع . وقد كان دور الدبلوماسية اليمنية البارز في الوصول الى ذلك القرار الفريد ،إلتزاما من الجمهورية العربية اليمنية بما طرحه الميثاق الوطني حينما دعى الى انه « من الضروري ان يكون لبلادنا دور اساسي في التضامن العربي والاسلامي ، وأن نحمل من التفاهم والتعاون أساساً لحل المشاكل بين الدول العربية والاسلامية بدلاً من استخدام الوسائل التي لا يستفيد منها إلاّ اعداء الأمة العربية والاسلامية . »

ثالثاً : مجال عدم الانحياز :

من الملاحظ ان مبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز من المبادىء التي وردت ضمن أهداف ثورة السادس والعشرين من سبتمبر وفي الميثاق الوطني الذي ركز وشدد على أن « تضامن دول العالم الثالث والإلتزام التام بمبادىء عدم الانحياز وتحقيق المزيد من التضامن بين الدول الاسلامية ودول العالم الثالث من شأنه أن يوجد معادلة مقبولة لحفظ التوازن بين الدول العظمى ويجعلها أكثر ميلاً نحو التسليم بأهمية توفير سلام عادل تنعم به البشرية .»

وتمارس الجمهورية العربية اليمنية دورها بفعالية داخل حركة دول عدم الانحياز على كافة مستوياتها ،وكان آخر مشاركتها في مؤتمر القمة الثامن الذي عقد في هراري في سبتمبر ١٩٨٦م ،وذلك إيماناً منها بأن أهداف الحركة ومبادئها هي صمام الأمن والأمان للحفاظ على التوازن الدولي وعلى السلم والأمن الدوليين .

الخاص بالحرب العراقية ـ الايرانية الداعي الى انهائها ، القرار الوحيد الذي صدر بشأن هذه الحرب بموافقة طرفي كان دور الدبلوماسية اليمنية البارز في الوصول الى الفريد ،إلتزاما من الجمهورية العربية اليمنية بما طرحه حينما دعى الى انه « من الضروري ان يكون لبلادنا ، التضامن العربي والاسلامي ، وأن نجعل من التفاهم والتحا المشاكل بين الدول العربية والاسلامية بدلاً من استخدام ا يستفيد منها إلاّ اعداء الأمة العربية والاسلامية . »

ثالثاً : مجال عدم الانحياز :

من الملاحظ ان مبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز من وردت ضمن أهداف ثورة السادس والعشرين من سبتمبر الوطني الذي ركز وشدد على أن « تضامن دول العالم الث التام بمبادىء عدم الانحياز وتحقيق المزيد من التضامن الاسلامية ودول العالم الثالث من شأنه أن يوجد معادلة من التوازن بين الدول العظمى ويجعلها أكثر ميلاً نحو التسليم ، سلام عادل تنعم به البشرية ».

وتمارس الجمهورية العربية اليمنية دورها بفعالية داخل عدم الانحياز على كافة مستوياتها ،وكان أخر مشاركتها في الثامن الذي عقد في هراري في سبتمبر ١٩٨٦م ،وذلك إيمانا أهداف الحركة ومبادئها هي صمام الأمن والآمان للحفاظ الدولي وعلى السلم والأمن الدوليين .

الخاص بالحرب العراقية ـ الايرانية الداعي الى انهائها ، وكان ولا يزال القرار الوحيد الذي صدر بشأن هذه الحرب بموافقة طرفي النزاع . وقد كان دور الدبلوماسية اليمنية البارز في الوصول الى ذلك القرار الفريد ،إلتزاما من الجمهورية العربية اليمنية بما طرحه الميثاق الوطني حينما دعى الى انه « من الضروري ان يكون لبلادنا دور اساسي في التضامن العربي والاسلامي ، وأن نجعل من التفاهم والتحاور أساساً لحل المشاكل بين الدول العربية والاسلامية بدلاً من استخدام الوسائل التي لا يستفيد منها إلاّ اعداء الأمة العربية والاسلامية . »

ثالثاً : مجال عدم الانحياز :

من الملاحظ ان مبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز من المبادىء التي وردت ضمن أهداف ثورة السادس والعشرين من سبتمبر وفي الميثاق الوطني الذي ركز وشدد على أن « تضامن دول العالم الثالث والإلتزام التام بمبادىء عدم الانحياز وتحقيق المزيد من التضامن بين الدول الاسلامية ودول العالم الثالث من شأنه أن يوجد معادلة مقبولة لحفظ التوازن بين الدول العظمى ويجعلها أكثر ميلاً نحو التسليم بأهمية توفير سلام عادل تنعم به البشرية ».

وتمارس الجمهورية العربية اليمنية دورها بفعالية داخل حركة دول عدم الانحياز على كافة مستوياتها ،وكان أخر مشاركتها في مؤتمر القمة الثامن الذي عقد في هراري في سبتمبر ١٩٨٦م ،وذلك إيماناً منها بأن أهداف الحركة ومبادئها هي صمام الأمن والأمان للحفاظ على التوازن الدولي وعلى السلم والأمن الدوليين .

والجمهورية العربيّة اليمنية من خلال هذا المحفل ، والمحافل الدولية الأخرى تعمل جاهدة وبالتكاتف مع كافة الدول النامية الأعضاء في حركة عدم الانحياز على ايجاد نظام اقتصادي عالمي جديد لإقامة علاقات اقتصادية دولية متكافئة تقوم على أساس خدمة مصالح الطرفين ، الدول الصناعية ، والدول النامية ، بما يخرج العالم من الأزمة الاقتصادية والمالية الطاحنة ويحقق مصالح البشرية جمعاء .

وقد عكس حقيقة المكانة التي أكتسبتها الجمهورية العربية اليمنية داخل الحركة عندما اختير رئيس الجمهورية القائد العام العقيد علي عبدالله صالح لإلقاء الكلمة باسم المجموعة الأسيوية أثناء مؤتمر القمة السابع في نيودلهي عام ١٩٨٣م ، إضافة إلى انتخابها لنيابة رئاسة المؤتمر في المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز والذي كرس لتعاون الجنوب الذي عقد في يونية ١٩٨٧م ، في كوريا الديمقراطية .

رابعاً : المجال الدولي :

من خلال الفهم الواعي لطبيعة الصراع الدولي والادراك العميق لأبعاد التنافس بين القوتين العظميين ،استطاعت الجمهورية العربية اليمنية ان تمارس سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية بحرية ومرونة وانفتاح مع جميع الدول دون استثناء ، الأمر الذي جعلها تحتفظ بعلاقات جيدة متطورة معها جميعا في وقت واحد .

وتلتزم الجمهورية العربية اليمنية بالأهداف والمبادىء التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة ، مما يعكس احترامها لتعهداتها وإلتزاماتها الدولية ، إنسجاماً مع ماشددت عليه أهداف الثورة والميثاق الوطني من أهمية الالتزام الكامل بميثاق الامم المتحدة والمواثيق والمعاهدات الدولية ،

الخاص بالحرب العراقية ـ الايرانية الداعي الى انه
القرار الوحيد الذي صدر بشأن هذه الحرب بموافقة
كان دور الدبلوماسية اليمنية البارز في الو
الفريد ،إلتزاما من الجمهورية العربية اليمنية بما
حينما دعى الى انه « من الضروري ان يكون لد
التضامن العربي والاسلامي ، وأن نجعل من التفاه
المشاكل بين الدول العربية والاسلامية بدلاً من اس
يستفيد منها إلاّ اعداء الأمة العربية والاسلامية .

ثالثاً : مجال عدم الانحياز :

من الملاحظ ان مبدأ الحياد الايجابي وعدم الا
وردت ضمن أهداف ثورة السادس والعشرين م
الوطني الذي ركز وشدد على أن « تضامن دول ا
التام بمبادىء عدم الانحياز وتحقيق المزيد من
الاسلامية ودول العالم الثالث من شأنه أن يوجد م
التوازن بين الدول العظمى ويجعلها أكثر ميلاً نحو
سلام عادل تنعم به البشرية ».

وتمارس الجمهورية العربية اليمنية دورها بفعالية
عدم الانحياز على كافة مستوياتها ،وكان أخر مشار
الثامن الذي عقد في هراري في سبتمبر ١٩٨٦م ،وذل
أهداف الحركة ومبادئها هي صمام الأمن والآمان ل
الدولي وعلى السلم والأمن الدوليين .

والجمهورية العربية اليمنية تؤكد في ممارستها لدورها في الامم المتحدة وكافة المنظمات والمحافل الدولية الأخرى على التزامها الكامل بتلك المواثيق وتعزيز وتوطيد دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

وتمارس الجمهورية العربية اليمنية دورها المتواضع في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال مشاركاتها في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة وجلسات مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكافة أجهزة الامم المتحدة الأخرى .. وتدعو دوما الى اللجوء الى الأساليب السلمية لفض المنازعات بين الدول ، وترفض العدوان بكافة اشكاله واغتصاب أراضي الغير بالقوة والاحتلال ، وتناهض سياسات التفرقة العنصرية والتمييز العنصري وتدعو الى تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وتوطيد دور المنظمات الدولية في الاسهام في البرامج الانمائية للدول النامية وخلق مجالات أوسع للتعاون الدولي بما يخدم البشرية جمعاء ، كما تساند حركات التحرر الوطني وتؤيد حق الشعوب المضطهدة في الحرية والاستقلال وحقها في تقرير المصير ، وفي مقدمة تلك الشعوب الشعب العربي الفلسطيني الذي يناضل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في سبيل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وكذلك نضال الشعب النامبي بقيادة منظمة سوابو .

ايجابيات ونتائج السياسة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية

ان السياسة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية قد شكلت ـ كما سبق أن أوضحنا ـ انعكاساً لسياستها الداخلية خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية من عمر ثورة السادس والعشرين من سبتمبر الخالدة . وقد تزامنت السياسة الخارجية مع التطورات التي شهدتها الساحة الداخلية في مسيرة العمل الوطني على مختلف الأصعدة وفي شتى المجالات . ولاشك ان النجاحات التي حققها الشعب اليمني في كافة مجالات البناء الداخلي تترابط مع تطور ونماء علاقات اليمن الخارجية على المستوى العربي والاسلامي والدولي وفي المنظمات الاقليمية والدولية ، كما تمكنت الجمهورية العربية اليمنية من ترسيخ سياسة خارجية واضحة تلتزم مبدأ عدم الانحياز متجاوزة مأزق الاختيارات الصعبة متمسكة باختيار استقلالها الوطني في خضم المجتمع الدولي الذي يتسم بالتكتلات والأحلاف واستطاعت باختيارها الوطني المستقل أن تقيم علاقات متميزة وايجابية مع كل الأقطار الشقيقة والدول الصديقة .

وعلى امتداد الفترة الماضية من عمر الثورة وتحديداً منذ تولي الأخ / الرئيس القائد الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام العقيد / علي عبدالله صالح في ١٧ يوليو ١٩٧٨م قيادة دفة المسيرة المستمرة في البلاد أخذت السياسة الخارجية اليمنية ابعاداً واضحة وشمولية في تعاملها على

والجمهورية العربية اليمنية تؤكد في ممارستها
وكافة المنظمات والمحافل الدولية الأخرى ء
المواثيق وتعزيز وتوطيد دور منظمة الأم
الأمن والسلم الدوليين .

وتمارس الجمهورية العربية اليمنية دورها
السلم والأمن الدوليين من خلال مشاركاتها ا
للأمم المتحدة وجلسات مجلس الأمن والمجلس
وكافة أجهزة الامم المتحدة الأخرى .. وتدء
الأساليب السلمية لفض المنازعات بين الدول
اشكاله واغتصاب أراضي الغير بالقوة والاحتلا
التفرقة العنصرية والتمييز العنصري وتدعو الى ته
الدولي وتوطيد دور المنظمات الدولية في الاس
للدول النامية وخلق مجالات أوسع للتعاون الد
جمعاء ، كما تساند حركات التحرر الوطني وتؤيد
في الحرية والاستقلال وحقها في تقرير المصير
الشعوب الشعب العربي الفلسطيني الذي يناضل
الفلسطينية في سبيل استعادة حقوقه الوطنية
للتصرف في العودة وتقرير المصير واقامة دولت
الوطني وكذلك نضال الشعب الناميبي بقيادة منظ

المستويات العربية والاسلامية والدولية بما يجسد حقيقة الوضوح في النهج السياسي الداخلي القائم على ارساء الدستورية والديمقراطية وتحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحقيقاً لطموحات وتطلعات جماهير الشعب اليمني المتجسدة في الأهداف الستة لثورة سبتمبر الخالدة والتي تعززت بمضامين الميثاق الوطني .

ويمكننا أن نتعرف على ايجابيات ونتائج السياسة الخارجية اليمنية من خلال استعراض مردودات هذه السياسة على كل من :

- مكانة اليمن ودورها الاقليمي والدولي .
- التنمية بمختلف أوجهها .

أولاً : مكانة اليمن ودورها الاقليمي والدولي

لقد أمتلكت السياسة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية القدرة على التفاعل مع الأحداث الاقليمية والدولية التي تتوالى بصورة متسارعة ، كما استطاعت متابعتها والتعامل معها وفقاً للضرورات الوطنية والقومية بقدرة وفهم عميقين على النحو الذي مكنها من اتخاذ القرار المناسب تجاه كل حدث بثقة كاملة وذلك لامتلاك القيادة السياسية اليمنية الرؤية البعيدة والواضحة لطبيعة الأحداث الاقليمية والدولية وما يترتب عليها من نتائج ، اضافة الى توفر الجهاز القادر على الرصد والمتابعة ومن ثم التحليل والاستنتاج وتقديم الرأي ، والممثل في وزارة الخارجية ، إدارة الدبلوماسية اليمنية ، التي توليها القيادة السياسية ممثلة بالأخ الرئيس القائد العقيد / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام ،

جل اهتمامها ورعايتها .

وفي هذا الصدد وبتوجيهات من القيادة السياسية عقدت وزارة الخارجية المؤتمر الأول للسفراء اليمنيين في مطلع عام ١٩٨١م ، كما عقدت اللقاء الأول للسفراء اليمنيين في دول شبه الجزيرة والخليج العربي في ديسمبر ١٩٨٦م ، وكذا اللقاء الأول للسفراء في دول أوروبا الاشتراكية في ابريل ١٩٨٧م ، وذلك لمزيد من التفاعل بين وزارة الخارجية وبعثاتها في الخارج لأرساء تقاليد جديده في العمل الدبلوماسي اليمني ، ولتدارس سبل تنمية علاقات اليمن مع دول العالم لتتمكن الجمهورية العربية اليمنية من صنع القرار السياسي السليم ازاء العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية والدولية ، ولتتمكن وزارة الخارجية وبعثاتها من تنفيذ

المؤتمر الأول للسفراء

المستويات العربية والاسلامية والدولية بما ي
النهج السياسي الداخلي القائم على ارساء الد
وتحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات الس
والاجتماعية والثقافية تحقيقاً لطموحات وتطلعا
المتجسدة في الأهداف الستة لثورة سبتمبر الخالدة
الميثاق الوطني .

ويمكننا أن نتعرف على ايجابيات ونتائج الس
من خلال استعراض مردودات هذه السياسة على
- مكانة اليمن ودورها الاقليمي والدولي .
- التنمية بمختلف أوجهها .

أولاً : مكانة اليمن ودورها الاقليمي وال

لقد أمتلكت السياسة الخارجية للجمهورية ال
على التفاعل مع الأحداث الاقليمية والدولية
متسارعة ، كما استطاعت متابعتها والتعامل م
الوطنية والقومية بقدرة وفهم عميقين على النحو الذ
القرار المناسب تجاه كل حدث بثقة كاملة وذلك
السياسية اليمنية الرؤية البعيدة والواضحة لطبيعة
والدولية وما يترتب عليها من نتائج ، اضافة الى
على الرصد والمتابعة ومن ثم التحليل والاستنتاج وتق
في وزارة الخارجية ، إداة الدبلوماسية اليمنية ، ا
السياسية ممثلة بالأخ الرئيس القائد العقيد / علي عب
الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام لل

السياسة العامة للدولة في المحيط الخارجي على النحو الذي يصون مصالحها ويعزز مركزها .

ويدرك المتتبع للسياسة الخارجية اليمنية أنها تسير على نهج متوازن يعكس طبيعة الشعب اليمني الذي يناهض الاستبداد والتبعية وينشد الحرية والاستقلال ولقد أتت هذه السياسة الخارجية المتوازنة التي تنتهجها الجمهورية العربية اليمنية بمردودات ايجابية كان من شأنها رفع مكانة اليمن وتعاظم دورها عربياً واسلامياً ودولياً .

ويمكننا أن نلمس بوضوح المردودات الايجابية التي عكستها السياسة الخارجية اليمنية خلال الفترة الماضية من عمر الثورة السبتمبرية المجيدة على مكانة ودور الجمهورية العربية اليمنية بالنظر الى مايلي :-

١ - التوسع في تبادل التمثيل الدبلوماسي .
٢ - المشاركة في المؤتمرات الاقليمية والدولية .
٣ - استضافة المؤتمرات .
٤ - الزيارات المتبادلة .

وفي سبيل التعرف على طبيعة الدور البارز الذي تلعبه الجمهورية العربية اليمنية والمكانة العالية التي تحتلها فانه لابد من تناول ملامح ذلك الدور وتلك المكانة - التي سبقت الاشارة اليها - بشيء من التفصيل على النحو التالي :-

١ - التوسع في تبادل التمثيل الدبلوماسي :

سعت الجمهورية العربية اليمنية ومازال تسعى لتوسيع تمثيلها الدبلوماسي مع مختلف دول العالم بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاجتماعية ، في سبيل تعميق الصلات مع هذه الدول التي تتعاطف

مع القضايا الوطنية اليمنية المتمثلة في السيادة والاستقلال والتنمية والتقدم واعادة تحقيق الوحدة اليمنية .. أو تلك الدول التي تؤيد القضايا القومية وفي مقدمتها قضية الشعب العربي الفلسطيني .

وقد أصبح للجمهورية العربية اليمنية ٤٨ بعثة تمثيلية بين سفارة ومندوبية دائمة وقنصلية عامة وقنصلية ، وقنصليتين فخريتين ، تعنى بالتمثيل القيم مع الدول المعتمد لديها وكذلك مع المنظمات الاقليمية والدولية ، ويقوم بعضها بالتمثيل غير المقيم مع ٥٤ دولة تغطي مختلف قارات العالم ، وبالمقابل زاد عدد البعثات الدبلوماسية للدول العربية والأجنبية والمنظمات العربية والدولية المعتمدة في صنعاء ليصل من عدد محدود من البعثات عند قيام الثورة الى ١٧ بعثة مقيمة ما بين سفارات وقنصليات ومكاتب تمثيلية لمنظمات .

ونظراً للتوسع الملحوظ في حجم التعاون الثنائي مع بعض الدول الشقيقة والصديقة ، فقد تم انشاء ملحقيات فنية تتبع السفارات لدى هذه الدول كالملحقيات الثقافية والاعلامية والاقتصادية والصحية والعسكرية .

ولمزيد من الايضاح نورد فيما يلي البعثات التمثيلية للجمهورية العربية اليمنية لدى الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية والاقليمية .

السياسية العامة للدولة في المحيط الخارجي
مصالحها ويعزز مركزها ٠

ويدرك المتتبع للسياسة الخارجية اليمنية
يعكس طبيعة الشعب اليمني الذي يناهض الاست
الحرية والاستقلال ولقد أتت هذه السياسة ا
تنتهجها الجمهورية العربية اليمنية بمردودات ايجابي
مكانة اليمن وتعاظم دورها عربياً واسلامياً ودولياً

ويمكننا أن نلمس بوضوح المردودات الايجابية
الخارجية اليمنية خلال الفترة الماضية من عمر الث
على مكانة ودور الجمهورية العربية اليمنية بالنظر ا

١ ـ التوسع في تبادل التمثيل الدبلوماسي ٠
٢ ـ المشاركة في المؤتمرات الاقليمية والدولية ٠
٣ ـ استضافة المؤتمرات ٠
٤ ـ الزيارات المتبادلة ٠

وفي سبيل التعرف على طبيعة الدور البارز ال
العربية اليمنية والمكانة العالية التي تحتلها فانه لا
ذلك الدور وتلك المكانة ـ التي سبقت الاشا
التفصيل على النحو التالي :ـ

١ ـ التوسع في تبادل التمثيل الدبلوماسي :

سعت الجمهورية العربية اليمنية وماتزال
الدبلوماسي مع مختلف دول العالم بغض النظر
والاجتماعية ، في سبيل تعميق الصلات مع هذه

أولاً : الدول العربية والاسلامية :

١ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى المملكة العربية السعودية .
٢ - القنصلية العامة للجمهورية العربية اليمنية / جده .
٣ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى سلطنة عمان .
٤ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى دولة الامارات العربية المتحدة .
٥ - قنصلية الجمهورية العربية اليمنية / دبي .
٦ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى دولة قطر .
٧ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى دولة الكويت .
٨ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى الجمهورية العراقية .
٩ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى الجمهورية العربية السورية .
١٠ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى الجمهورية اللبنانية .
١١ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .
١٢ - مكتب رعاية مصالح الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية مصر العربية .
١٣ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية السودان .
١٤ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية .
١٥ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية تونس .

١٦ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى المملكة المغربية .
١٧ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى المملكة الاردنية الهاشمية .
١٨ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية الصومال .
١٩ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية جيبوتي .
٢٠ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية باكستان الاسلامية .
٢١ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية ايران الاسلامية .
٢٢ - قنصلية الجمهورية العربية اليمنية لدى تركيا / اسطنبول .

ثانياً : الدُول الصديقة :

١ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى الولايات المتحدة الامريكية .
٢ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية فرنسا .
٣ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى المملكة المتحدة .
٤ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية ايطاليا .
٥ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية المانيا الاتحادية .
٦ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى هولندا .
٧ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى الاتحاد الفيدرالي السويسري .
٨ - سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى اليابان .

أولاً : الدول العربية والاسلامية :

١ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لـ
السعودية ٠
٢ ـ القنصلية العامة للجمهورية العربية ا
٣ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى ،
٤ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لـ
العربية المتحدة ٠
٥ ـ قنصلية الجمهورية العربية اليمنية / دبي
٦ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى در
٧ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى دو
٨ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى الج
٩ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى
السودية ٠
١٠ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى الجم
١١ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى الج
الليبية الشعبية الاشتراكية ٠
١٢ ـ مكتب رعاية مصالح الجمهورية العر
جمهورية مصر العربية ٠
١٣ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهو
١٤ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى
الديمقراطية الشعبية ٠
١٥ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهور

٩ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية الصين الشعبية .

١٠ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية الهند .

١١ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية .

١٢ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية ألبانيا الديمقراطية .

١٣ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية تشيكوسلوفاكيا .

١٤ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية المجر الديمقراطية الشعبية .

١٥ ـ قنصلية الجمهورية العربية اليمنية / بومباي .

١٦ ـ قنصلية الجمهورية العربية اليمنية / دهرويت ـ ميشجن .

١٧ ـ قنصلية الجمهورية العربية اليمنية / سان فرانسيسكو .

١٨ ـ القنصلية الفخرية للجمهورية العربية اليمنية لدى كندا .

١٩ ـ القنصلية الفخرية للجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية اليونان .

ثالثاً : المنظمات :

١ ـ الوفد الدائم لدى جامعة الدول العربية .

٢ ـ الوفد الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة ـ نيويورك .

٣ ـ الوفد الدائم لدى المكتب الأوروبي للأمم المتحدة ـ جنيف .

٤ ـ البعثة الدائمة لدى منظمة الأمم المتحدة ـ فيينا .

ويتولاها الوفد الدائم في جنيف .

٥ ـ البعثة الدائمة لدى المنظمات العربية المتخصصة في الأردن ، ويتولاها سفارة الجمهورية العربية اليمنية في عمان .

٦ ـ البعثة الدائمة لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ـ باريس .

٧ ـ البعثة الدائمة لدى منظمة الأغذية والزراعة (فاو) ـ روما .

البعثات القنصلية للدبلوماسية الشقيقة والصديقة والمكاتب القنصلية للمنظمات الدولية والاقليمية في صنعاء :

أولاً : الدول العربية والاسلامية :

١ ـ سفارة المملكة العربية السعودية .

٢ ـ سفارة الجمهورية العربية السورية .

٣ ـ سفارة الجمهورية العراقية .

٤ ـ سفارة دولة الكويت .

٥ ـ سفارة دولة الامارات العربية المتحدة .

٦ ـ سفارة سلطنة عمان .

٧ ـ سفارة جمهورية لبنان .

٨ ـ سفارة المملكة الأردنية الهاشمية .

٩ ـ سفارة جمهورية السودان .

١٠ ـ مكتب رعاية المصالح المصرية في اليمن .

١١ ـ سفارة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

٩ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهو
الشعبية .
١٠ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية
١١ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى اتحاد
السوفيتية الاشتراكية .
١٢ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهور
الديمقراطية .
١٣ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى
تشيكوسلوفاكيا .
١٤ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهور
الديمقراطية الشعبية .
١٥ ـ قنصلية الجمهورية العربية اليمنية / يوغسلافيا .
١٦ ـ قنصلية الجمهورية العربية اليمنية / دينزويت .
١٧ ـ قنصلية الجمهورية العربية اليمنية / سان فرانسيسكو
١٨ ـ القنصلية العامة للجمهورية العربية اليمنية لد
١٩ ـ القنصلية العامة للجمهورية العربية اليمنية
جمهورية اليونان .

ثالثاً : المنظمات :

١ ـ الوفد الدائم لدى جامعة الدول العربية .
٢ ـ الوفد الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة ـ نيويورك
٣ ـ الوفد الدائم لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة ـ
٤ ـ المندوبية الدائمة لدى منظمة الأمم المتحدة

٩ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية الصين الشعبية .

١٠ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية الهند .

١١ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية .

١٢ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية المانيا الديمقراطية .

١٣ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية تشيكوسلوفاكيا .

١٤ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية .

١٥ ـ قنصلية الجمهورية العربية اليمنية / بومباي .

١٦ ـ قنصلية الجمهورية العربية اليمنية / ديترويت ـ ميشجن .

١٧ ـ قنصلية الجمهورية العربية اليمنية / سان فرانسيسكو .

١٨ ـ القنصلية الفخرية للجمهورية العربية اليمنية لدى كندا .

١٩ ـ القنصلية الفخرية للجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية اليونان .

ثالثاً : المنظمات :

١ ـ الوفد الدائم لدى جامعة الدول العربية .

٢ ـ الوفد الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة ـ نيويورك .

٣ ـ الوفد الدائم لدى المقر الاوروبي للامم المتحدة ـ جنيف .

٤ ـ المندوبية الدائمة لدى منظمة الامم المتحدة ـ فيينا ،

ويتولاها الوفد الدائم في جنيف .

٥ ـ المندوبية الدائمة لدى المنظمات العربية المتخصصة في الأردن ، وتتولاها سفارة الجمهورية العربية اليمنية في عمان .

٦ ـ المندوبية الدائمة لدى منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ـ باريس .

٧ ـ المندوبية الدائمة لدى منظمة الاغذية والزراعة (فاو) ـ روما .

البعثات التمثيلية للدبلوماسية الشقيقة والصديقة والمكاتب التمثيلية للمنظمات الدولية والاقليمية في صنعاء :

أولاً : الدول العربية والاسلامية :

١ ـ سفارة المملكة العربية السعودية .

٢ ـ سفارة الجمهورية العربية السورية .

٣ ـ سفارة الجمهورية العراقية .

٤ ـ سفارة دولة الكويت .

٥ ـ سفارة دولة الامارات العربية المتحدة .

٦ ـ سفارة سلطنة عمان .

٧ ـ سفارة جمهورية لبنان .

٨ ـ سفارة المملكة الأردنية الهاشمية .

٩ ـ سفارة جمهورية السودان .

١٠ ـ مكتب رعاية المصالح المصرية في اليمن .

١١ ـ سفارة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

٩ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمه
الشعبية ٠
١٠ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهورية
١١ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى اتحاد
السوفييتية الاشتراكية ٠
١٢ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهو
الديمقراطية ٠
١٣ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى
تشيكوسلوفاكيا ٠
١٤ ـ سفارة الجمهورية العربية اليمنية لدى جمهور
الديمقراطية الشعبية ٠
١٥ ـ قنصلية الجمهورية العربية اليمنية / بومباي ٠
١٦ ـ قنصلية الجمهورية العربية اليمنية / ديترويت ٠
١٧ ـ قنصلية الجمهورية العربية اليمنية / سان فرانسي
١٨ ـ القنصلية الفخرية للجمهورية العربية اليمنية ل
١٩ ـ القنصلية الفخرية للجمهورية العربية الي
جمهورية اليونان ٠

ثالثاً : المنظمات :

١ ـ الوفد الدائم لدى جامعة الدول العربية ٠
٢ ـ الوفد الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة ـ نيويو
٣ ـ الوفد الدائم لدى المقر الاوروبي للامم المتحدة ـ
٤ ـ المندوبية الدائمة لدى منظمة الامم المتحد

١٢ ـ سفارة جمهورية تونس .
١٣ ـ سفارة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية .
١٤ ـ سفارة المملكة المغربية .
١٥ ـ سفارة جمهورية الصومال .
١٦ ـ سفارة جمهورية جيبوتي .
١٧ ـ مكتب منظمة التحرير الفلسطينية .
١٨ ـ سفارة جمهورية ايران الاسلامية .
١٩ ـ سفارة جمهورية باكستان الاسلامية .

ثانياً : الدول الصديقة :

١ ـ سفارة الولايات المتحدة الامريكية .
٢ ـ سفارة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية .
٣ ـ سفارة جمهورية فرنسا .
٤ ـ سفارة المملكة المتحدة .
٥ ـ سفارة هولندا .
٦ ـ سفارة جمهورية ايطاليا .
٧ ـ سفارة جمهورية المانيا الاتحادية .
٨ ـ سفارة جمهورية المانيا الديمقراطية .
٩ ـ سفارة جمهورية رومانيا .
١٠ ـ سفارة جمهورية تشيكوسلوفاكيا .
١١ ـ سفارة جمهورية كوريا الديمقراطية .
١٢ ـ سفارة جمهورية كوريا .
١٣ ـ سفارة اليابان .

١٤ ـ سفارة جمهورية الهند .
١٥ ـ سفارة جمهورية الصين الشعبية .
١٦ ـ سفارة جمهورية بلغاريا الشعبية .

ثالثاً : القنصليات الفخرية :

١ ـ قنصلية الاتحاد الفيدرالي السويسري .
٢ ـ قنصلية المملكة السويدية .
٣ ـ قنصلية مملكة الدانمارك .
٤ ـ قنصلية جمهورية فنلندا .

رابعاً : المكاتب المعتمده :

١ ـ مكتب منظمة الصحة العالمية .
٢ ـ مكتب منظمة الاغذية والزراعة .
٣ ـ مكتب المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
٤ ـ مكتب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .
٥ ـ مكتب برنامج الغذاء العالمي .
٦ ـ مكتب صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية .
٧ ـ مكتب الامم المتحدة للاطفال « اليونسيف » .
٨ ـ المكتب التجاري لجمهورية هنغاريا الشعبية .

وهذه الزيادة في حجم التمثيل الدبلوماسي المتبادل بين الجمهورية العربية اليمنية ومختلف دول العالم ومع المنظمات الاقليمية والدولية ، انما يؤكد ارتفاع المكانة الدولية التي تحتلها الجمهورية العربية اليمنية ويواكب الدور البارز الذي غدت تضطلع به اقليمياً ودولياً .

١٢ ـ سفارة جمهورية تونس ٠
١٣ ـ سفارة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية ٠
١٤ ـ سفارة المملكة المغربية ٠
١٥ ـ سفارة جمهورية الصومال ٠
١٦ ـ سفارة جمهورية جيبوتي ٠
١٧ ـ مكتب منظمة التحرير الفلسطينية ٠
١٨ ـ سفارة جمهورية ايران الاسلامية ٠
١٩ ـ سفارة جمهورية باكستان الاسلامية ٠

ثانياً : الدول الصديقة :

١ ـ سفارة الولايات المتحدة الامريكية ٠
٢ ـ سفارة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ٠
٣ ـ سفارة جمهورية فرنسا ٠
٤ ـ سفارة المملكة المتحدة ٠
٥ ـ سفارة هولندا ٠
٦ ـ سفارة جمهورية ايطاليا ٠
٧ ـ سفارة جمهورية المانيا الاتحادية ٠
٨ ـ سفارة جمهورية المانيا الديمقراطية ٠
٩ ـ سفارة جمهورية رومانيا ٠
١٠ ـ سفارة جمهورية تشيكوسلوفاكيا ٠
١١ ـ سفارة جمهورية كوريا الديمقراطية ٠
١٢ ـ سفارة جمهورية كوريا ٠
١٣ ـ سفارة اليابان ٠

١٢ ـ سفارة جمهورية تونس .
١٣ ـ سفارة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية .
١٤ ـ سفارة المملكة المغربية .
١٥ ـ سفارة جمهورية الصومال .
١٦ ـ سفارة جمهورية جيبوتي .
١٧ ـ مكتب منظمة التحرير الفلسطينية .
١٨ ـ سفارة جمهورية ايران الاسلامية .
١٩ ـ سفارة جمهورية باكستان الاسلامية .

ثانياً : الدول الصديقة :

١ ـ سفارة الولايات المتحدة الامريكية .
٢ ـ سفارة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية .
٣ ـ سفارة جمهورية فرنسا .
٤ ـ سفارة المملكة المتحدة .
٥ ـ سفارة هولندا .
٦ ـ سفارة جمهورية ايطاليا .
٧ ـ سفارة جمهورية المانيا الاتحادية .
٨ ـ سفارة جمهورية المانيا الديمقراطية .
٩ ـ سفارة جمهورية رومانيا .
١٠ ـ سفارة جمهورية تشيكوسلوفاكيا .
١١ ـ سفارة جمهورية كوريا الديمقراطية .
١٢ ـ سفارة جمهورية كوريا .
١٣ ـ سفارة اليابان .

١٢ ـ سفارة جمهورية تونس ٠
١٣ ـ سفارة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية ٠
١٤ ـ سفارة المملكة المغربية ٠
١٥ ـ سفارة جمهورية الصومال ٠
١٦ ـ سفارة جمهورية جيبوتي ٠
١٧ ـ مكتب منظمة التحرير الفلسطينية ٠
١٨ ـ سفارة جمهورية ايران الاسلامية ٠
١٩ ـ سفارة جمهورية باكستان الاسلامية ٠

ثانياً : الدول الصديقة :

١ ـ سفارة الولايات المتحدة الامريكية ٠
٢ ـ سفارة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ٠
٣ ـ سفارة جمهورية فرنسا ٠
٤ ـ سفارة المملكة المتحدة ٠
٥ ـ سفارة هولندا ٠
٦ ـ سفارة جمهورية ايطاليا ٠
٧ ـ سفارة جمهورية المانيا الاتحادية ٠
٨ ـ سفارة جمهورية المانيا الديمقراطية ٠
٩ ـ سفارة جمهورية رومانيا ٠
١٠ ـ سفارة جمهورية تشيكوسلوفاكيا ٠
١١ ـ سفارة جمهورية كوريا الديمقراطية ٠
١٢ ـ سفارة جمهورية كوريا ٠
١٣ ـ سفارة اليابان ٠

٢ ـ المشاركة في المؤتمرات الاقليمية والدولية :

أ ـ على المستوى العربي :

تميزت الجمهورية العربية اليمنية بالحضور الفاعل في كافة المؤتمرات العربية التي تعقد في نطاق الجامعة العربية والمنظمات والأجهزة التابعة لها حيث شاركت في المؤتمرات التالية :ـ

ـ مؤتمرات القمة العربية الثلاثة عشر التي عقد أولها في القاهرة في يناير ١٩٦٤م وكان آخرها مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقد في الدار البيضاء في أغسطس ١٩٨٥م .

ـ كل دورات مجلس الجامعة العربية العادية والطارئة التي تعقد على مستوى وزراء الخارجية العرب أو تلك التي تنعقد على مستوى المندوبين الدائمين .

ـ كافة المؤتمرات التي تعقدها المجالس الوزارية والمنظمات والصناديق والاتحادات والهيئات العربية المتخصصة المتفرعة عن جامعة الدول العربية ، اضافة الى المؤتمرات التي تعقدها بعض الاتحادات العربية النوعية والمهنية .

ب ـ على المستوى الاسلامي :

ايماناً من الجمهورية العربية اليمنية بوجوب الدفاع عن حقوق ومقدسات المسلمين وقضاياهم التي تأتي في مقدمتها القضية الفلسطينية والقدس الشريف ، اضافة الى تحقيق التعاون والتضامن بين الدول الاسلامية بمايكفل توثيق أواصر الأخوة وتحقيق أهداف الأمة الاسلامية والنهوض

الحضاري بالبلاد الاسلامية ، فقد حرصت منذ البدء في تأسيس منظمة المؤتمر الاسلامي عام ١٩٦٩ على المشاركة في كافة المؤتمرات التي عقدت في نطاق هذه المنظمة سواء على مستوى القمة أو على مستوى وزراء الخارجية اضافة الى المشاركة في كل الاجتماعات التي تعقد في اطار المنظمات والأجهزة المتخصصة المتفرعة عن منظمة المؤتمر الاسلامي .

جـ ـ على مستوى حركة عدم الانحياز :

حرصت الجمهورية العربية اليمنية على المشاركة في كل المؤتمرات والاجتماعات التي عقدت في نطاق حركة عدم الانحياز على مختلف المستويات وفي كل المجالات حيث شاركت بفعالية في كل مؤتمرات القمة الثانية التي عقدت حتى الآن والتي كان آخرها قمة هراري التي أنعقدت في سبتمبر ١٩٨٦م وفي جميع مؤتمرات وزراء خارجية دول الحركة .

كما تشارك في اجتماعات مكتب التنسيق الوزاري لدول الحركة بحكم عضويتها فيه ، وفي الاجتماعات والأنشطة الأخرى .

د ـ على المستوى الدولي :

واجهت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر على المستوى الدولي تحديا داخل الامم المتحدة تمثل في الحملة التي قادتها القوى التي ناصبت الثورة العداء ضد الاعتراف بشرعية الوفد الجمهوري لاحتلال مقعد اليمن في الجمعية العامة للامم

٢ ـ المشاركة في المؤتمرات الاقليمية والدولية :

أ ـ على المستوى العربي :

تميزت الجمهورية العربية اليمنية بالحضور الفاعل في كافة المؤتمرات العربية التي تعقد في نطاق الجامعة العربية والمنظمات والأجهزة التابعة لها حيث شاركت في المؤتمرات التالية :ـ

ـ مؤتمرات القمة العربية الثلاثة عشر التي عقد أولها في القاهرة في يناير ١٩٦٤م وكان أخرها مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقد في الدار البيضاء في أغسطس ١٩٨٥م .

ـ كل دورات مجلس الجامعة العربية العادية والطارئة التي تعقد على مستوى وزراء الخارجية العرب أو تلك التي تنعقد على مستوى المندوبين الدائمين .

ـ كافة المؤتمرات التي تعقدها المجالس الوزارية والمنظمات والصناديق والاتحادات والهيئات العربية المتخصصة المتفرعة عن جامعة الدول العربية ، اضافة الى المؤتمرات التي تعقدها بعض الاتحادات العربية النوعية والمهنية .

ب ـ على المستوى الاسلامي :

ايماناً من الجمهورية العربية اليمنية بوجوب الدفاع عن حقوق ومقدسات المسلمين وقضاياهم التي تأتي في مقدمتها القضية الفلسطينية والقدس الشريف ، اضافة الى تحقيق التعاون والتضامن بين الدول الاسلامية بمايكفل توثيق أواصر الأخوة وتحقيق أهداف الأمة الاسلامية والنهوض

المتحدة الا ان الجمهورية العربية اليمنية استطاعت بدعم ومساندة دول شقيقة وصديقة تأكيد الشرعية الدولية للنظام الجمهوري في نهاية اعمال الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة في ديسمبر ١٩٦٢م .

ومنذ ذلك الحين تحرص الجمهورية العربية اليمنية على حضور كل الاجتماعات السنوية والانشطة التي تتم في اطار المنظمة الدولية سواء على مستوى دورات الجمعية العامة أو اجتماعات المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة التابعة لمنظمة الامم المتحدة ادراكا منها لما لهذه المنظمة الدولية والاجهزة التابعة لها من دور كبير في التعاون الدولي والمحافظة على السلام والامن الدوليين .

وبعد أن اشرنا فيما سبق الى مشاركة الجمهورية العربية اليمنية في المؤتمرات والاجتماعات العربية والاسلامية والدولية على مختلف المستويات وفي كافة المجالات السياسية منها والاقتصادية والفنية والعلمية ، فأنه لابد من التأكيد بأن هذا الحضور اليمني في كافة الانشطة العربية والدولية لم يعد مجرد وجود شكلي وانما أصبحت الوفود اليمنية في هذه المحافل الدولية تقوم بدور فاعل مما يضفي على الجمهورية العربية اليمنية صورة مشرقة ويعزز مكانتها الدولية ، ولا أدل على ذلك من انتخاب اليمن لأحد مناصب نواب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والثلاثين في سبتمبر ١٩٨٤م .

٣ - استضافة المؤتمرات العربية والاسلامية والدولية :

في ظل النجاح الذي حققته السياسة الخارجية اليمنية والمكانة المرموقة التي تحتلها الجمهورية العربية اليمنية في عالم اليوم ، فانها قد اصبحت مكانا لانعقاد العديد من المؤتمرات والندوات والاجتماعات والحلقات الدراسية سواء أكان ذلك على المستوى العربي أو الاسلامي أو الدولي .

ولا يتسع المجال هنا لحصر كل تلك المؤتمرات والندوات والاجتماعات والحلقات التي عقدت في الجمهورية العربية اليمنية ، لذلك فسنقتصر على ذكر أهم تلك اللقاءات فيما يلي :

- مؤتمر القمة لبعض الدول المطلة على البحر الاحمر الذي عقد بمدينة تعز عام ١٩٧٧م .
- مؤتمر التنمية اليمني الدولي الاول عام ١٩٧٧ .
- مؤتمر مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب .
- مؤتمر مجلس وزراء العدل العرب .
- المؤتمر الثاني للفلاحين التعاونيين فبراير ١٩٨٢م
- مؤتمر وزراء الصحة العرب ١ - ٤ مارس ١٩٨٢م .
- المؤتمر الدولي للمتطوعين ٧ - ١٣ مارس ١٩٨٢م .
- مؤتمر وزراء المواصلات العرب٢٨ - ٣٠ ابريل ١٩٨٢م .
- مؤتمر التنمية اليمني الدولي الثاني ١٩٨٢م .
- المؤتمر الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية ديسمبر ١٩٨٤م .
- مؤتمر منظمة المدن العربية .

المتحدة الا ان الجمهورية العربية اليمنية استطاع
ومساندة دول شقيقة وصديقة تأكيد الشرعية
للنظام الجمهوري في نهاية اعمال الدورة السابع
للجمعية العامة في ديسمبر ١٩٦٢م .

ومنذ ذلك الحين تحرص الجمهورية العربية الي
حضور كل الاجتماعات السنوية والانشطة التي تتم
المنظمة الدولية سواء على مستوى دورات الجمعية الع
اجتماعات المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة
لمنظمة الامم المتحدة ادراكا منها لما لهذه المنظمة
والاجهزة التابعة لها من دور كبير في التعاون
والمحافظة على السلام والامن الدوليين .

وبعد أن اشرنا فيما سبق الى مشاركة الجمهورية
اليمنية في المؤتمرات والاجتماعات العربية والاسلامية
على مختلف المستويات وفي كافة المجالات السياسي
والاقتصادية والفنية والعلمية ، فأنه لابد من التأكي
هذا الحضور اليمني في كافة الانشطة العربية والدولية
مجرد وجود شكلي وانما أصبحت الوفود اليمنية ف
المحافل الدولية تقوم بدور فاعل مما يضفي على الج
العربية اليمنية صورة مشرقة ويعزز مكانتها الدولي
أدل على ذلك من انتخاب اليمن لأحد مناصب نواب
الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والث
سبتمبر ١٩٨٤م .

المتحدة الا ان الجمهورية العربية اليمنية استطاعت بدعم ومساندة دول شقيقة وصديقة تأكيد الشرعية الدولية للنظام الجمهوري في نهاية اعمال الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة في ديسمبر ١٩٦٢م .

ومنذ ذلك الحين تحرص الجمهورية العربية اليمنية على حضور كل الاجتماعات السنوية والانشطة التي تتم في اطار المنظمة الدولية سواء على مستوى دورات الجمعية العامة أو اجتماعات المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة التابعة لمنظمة الامم المتحدة ادراكا منها لما لهذه المنظمة الدولية والاجهزة التابعة لها من دور كبير في التعاون الدولي والمحافظة على السلام والامن الدوليين .

وبعد أن اشرنا فيما سبق الى مشاركة الجمهورية العربية اليمنية في المؤتمرات والاجتماعات العربية والاسلامية والدولية على مختلف المستويات وفي كافة المجالات السياسية منها والاقتصادية والفنية والعلمية ، فانه لابد من التأكيد بأن هذا الحضور اليمني في كافة الانشطة العربية والدولية لم يعد مجرد وجود شكلي وانما أصبحت الوفود اليمنية في هذه المحافل الدولية تقوم بدور فاعل مما يضفي على الجمهورية العربية اليمنية صورة مشرقة ويعزز مكانتها الدولية ، ولا أدل على ذلك من انتخاب اليمن لأحد مناصب نواب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والثلاثين في سبتمبر ١٩٨٤م .

٣ - استضافة المؤتمرات العربية والاسلامية والدولية :

في ظل النجاح الذي حققته السياسة الخارجية اليمنية والمكانة المرموقة التي تحتلها الجمهورية العربية اليمنية في عالم اليوم ، فانها قد اصبحت مكانا لانعقاد العديد من المؤتمرات والندوات والاجتماعات والحلقات الدراسية سواء أكان ذلك على المستوى العربي أو الاسلامي أو الدولي .

ولا يتسع المجال هنا لحصر كل تلك المؤتمرات والندوات والاجتماعات والحلقات التي عقدت في الجمهورية العربية اليمنية ، لذلك فسنقتصر على ذكر أهم تلك اللقاءات فيما يلي :

- مؤتمر القمة لبعض الدول المطلة على البحر الاحمر الذي عقد بمدينة تعز عام ١٩٧٧م .
- مؤتمر التنمية اليمني الدولي الاول عام ١٩٧٧ .
- مؤتمر مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب .
- مؤتمر مجلس وزراء العدل العرب .
- المؤتمر الثاني للفلاحين التعاونيين فبراير ١٩٨٢م
- مؤتمر وزراء الصحة العرب ١ - ٤ مارس ١٩٨٢م .
- المؤتمر الدولي للمتطوعين ٧ - ١٣ مارس ١٩٨٢م .
- مؤتمر وزراء المواصلات العرب٢٨ - ٣٠ ابريل ١٩٨٢م .
- مؤتمر التنمية اليمني الدولي الثاني ١٩٨٢م .
- المؤتمر الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية ديسمبر ١٩٨٤م .
- مؤتمر منظمة المدن العربية .

المتحدة الا ان الجمهورية العربية اليمنية استطا
ومساندة دول شقيقة وصديقة تأكيد الشرعية
للنظام الجمهوري في نهاية اعمال الدورة السا
للجمعية العامة في ديسمبر ١٩٦٢م .

ومنذ ذلك الحين تحرص الجمهورية العربية الي
حضور كل الاجتماعات السنوية والانشطة التي تتم
المنظمة الدولية سواء على مستوى دورات الجمعية ال
اجتماعات المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة
لمنظمة الامم المتحدة ادراكا منها لما لهذه المنظمة
والاجهزة التابعة لها من دور كبير في التعاون
والمحافظة على السلام والامن الدوليين .

وبعد أن اشرنا فيما سبق الى مشاركة الجمهورية
اليمنية في المؤتمرات والاجتماعات العربية والاسلامية
على مختلف المستويات وفي كافة المجالات السيا
والاقتصادية والفنية والعلمية ، فأنه لابد من التأ
هذا الحضور اليمني في كافة الانشطة العربية والدولي
مجرد وجود شكلي وانما أصبحت الوفود اليمنية
المحافل الدولية تقوم بدور فاعل مما يضفي على ا
العربية اليمنية صورة مشرفة ويعزز مكانتها الدوا
أدل على ذلك من انتخاب اليمن لأحد مناصب نوا
الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة وا
سبتمبر ١٩٨٤م .

— الندوة الدولية للحفاظ على مدينة صنعاء القديمة .
— ندوة اتحاد النقل العربي ١٩٨٧م .
— ندوة السلطة والمعرفة ١٩٨٧ .

بالاضافة الى العقاد الكثير من الاجتماعات التي تتناول مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافة والاعلامية والطبية والعلمية والاجتماعية وغيرها .

٤ - الزيارات المتبادلة بين المسئولين :

منذ قيام الثورة المجيدة اتجهت الجمهورية العربية اليمنية الى تكثيف التفاعل مع الدول الاخرى عن طريق تبادل الزيارات مع الدول العربية وكثير من الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز ودول الكتلتين الشرقية والغربية .

وفي الوقت الذي تتم فيه هذه الزيارات على مختلف المستويات ، فانها تأتي منسجمة - من حيث الكثافة - مع أهمية الدوائر التي تتحرك في اطارها السياسة الخارجية اليمنية بهدف توسيع وتعزيز العلاقات الثنائية مع مختلف دول العالم .

وفي ظل السياسة الخارجية اليمنية المرنة والمنفتحة شهدت سنوات مابعد الثورة سفر عدد كبير من الوفود اليمنية الى مختلف دول العالم وأمت اليمن الكثير من الوفود التي تمثل الدول الشقيقة والصديقة على مختلف المستويات الرسمية والشعبية ووفود المنظمات الاقليمية والدولية والمنظمات والوكالات المتخصصة والاتحادات والمؤسسات والنقابات النوعية ، في هذا الصدد استقبلت الجمهورية العربية اليمنية العديد من ملوك ورؤساء الدول العربية أو نوابهم

الرئيس الغادر الأمير العام في زيارة للأحياء السوفيتي

ـ الندوة الدولية للحفاظ على مدينة صنعاء القديمة ـ

ـ ندوة اتحاد النقل العربي ١٩٨٧م ٠

ـ ندوة السلطة والمعرفة ١٩٨٧ ٠

بالاضافة الى انعقاد الكثير من الاجتماعات التي تتناول مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافة والاعلامية والطبية والعلمية والاجتماعية وغيرها ٠

٤ ـ الزيارات المتبادلة بين المسئولين :

منذ قيام الثورة المجيدة اتجهت الجمهورية العربية اليمنية الى تكثيف التفاعل مع الدول الاخرى عن طريق تبادل الزيارات مع الدول العربية وكثير من الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز ودول الكتلتين الشرقية والغربية ٠

ورؤساء الحكومات فيها اضافة الى عدد كبير من الوزراء وكبار الموظفين ،كما استقبلت ايضا عددا من رؤوساء الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز ورؤوساء الحكومات والوزراء فيها ، اضافة الى استقبال الكثير من وفود الدول الاخرى شرقية وغربية .. وفيما يلي نورد أسماء رؤوساء الدول ونوابهم ورؤوساء الحكومات الذين زاروا الجمهورية العربية اليمنية خلال الفترة الماضية من عمر الثورة وهم :

- الرئيس الراحل جمال عبدالناصر .
- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة .
- الرئيس السوري حافظ الاسد .
- الرئيس الجيبوتي حسن جوليد ابتيدون .
- الرئيس الصومالي محمد سياد بري .
- الرئيس الليبي معمر القذافي .
- الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دولة الكويت .
- الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد .
- الرئيس السوداني الاسبق .
- رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات .
- الرئيس البنجلاديشي حسين محمد ارشاد .
- الرئيس الهامي داودا جوارا .
- رئيس مجلس الرئاسة اليوغسلافي .
- الرئيس الهندي .
- العاهل الأردني الملك حسين بن طلال .
- الرئيسة المالطية الانسة اجاثا برباره .

- نائب الرئيس المصري ، سابقا ، حسني مبارك .
- ولي العهد السعودي النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني الامير عبدالله بن عبدالعزيز .
- نائب الرئيس العراقي السيد / عزت ابراهيم .
- نائب قائد ثورة الفاتح من سبتمبر الليبية السيد عبدالسلام جلود .
- نائب رئيس الجمهورية السوداني الاسبق .
- نائب الرئيس الامريكي جورج بوش .
- نائب رئيس مجلس الدولة الصيني .
- رئيس الوزراء الجزائري الاسبق محمد احمد عبدالغني .
- الوزير الاول التونسي السابق محمد مزالي .
- رئيس الوزراء التركي طورغوت اوزال .
- رئيس الوزراء المالطي السابق دوم منتوف .
- رئيس الوزراء الكندي السابق بيير ترودو .
- النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي وزير الدفاع والطيران والمفتش العام الامير سلطان بن عبدالعزيز .
- الامين العام السابق للجامعة العربية محمود رياض .
- الامين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي .
- الأمين العام السابق لمنظمة المؤتمر الاسلامي السيد الحبيب الشطي .
- الأمين العام لمنظمة المؤتمر الأسلامي السيد شريف الدين بيرزاده .

ورؤساء الحكومات فيها اضافة الى عدد كبير من الوزراء وكبار الموظفين ،كما استقبلت ايضا عددا من رؤوساء الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز ورؤوساء الحكومات والوزراء فيها ، اضافة الى استقبال الكثير من وفود الدول الاخرى شرقية وغربية .. وفيما يلي نورد أسماء رؤوساء الدول ونوابهم ورؤوساء الحكومات الذين زاروا الجمهورية العربية اليمنية خلال الفترة الماضية من عمر الثورة وهم :

- الرئيس الراحل جمال عبدالناصر .
- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة .
- الرئيس السوري حافظ الاسد .
- الرئيس الجيبوتي حسن جوليد ابتيدون .
- الرئيس الصومالي محمد سياد بري .
- الرئيس الليبي معمر القذافي .
- الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دولة الكويت .
- الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد .
- الرئيس السوداني الاسبق .
- رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات .
- الرئيس البنجلاديشي حسين محمد ارشاد .
- الرئيس الجامبي داودا جوارا .
- رئيس مجلس الرئاسة اليوغسلافي .
- الرئيس الهندي .
- العاهل الأردني الملك حسين بن طلال .
- الرئيسة المالطية الانسة اجاثا بربارا .

ورؤساء الحكومات فيها اضافة الى عدد كبير من الوزراء وكبار الموظفين ،كما استقبلت ايضا عددا من رؤوساء الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز ورؤوساء الحكومات والوزراء فيها ، اضافة الى استقبال الكثير من وفود الدول الاخرى شرقية وغربية .. وفيما يلي نورد أسماء رؤوساء الدول ونوابهم ورؤوساء الحكومات الذين زاروا الجمهورية العربية اليمنية خلال الفترة الماضية من عمر الثورة وهم :

— الرئيس الراحل جمال عبدالناصر .
— الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة .
— الرئيس السوري حافظ الاسد .
— الرئيس الجيبوتي حسن جوليد ابتيدون .
— الرئيس الصومالي محمد سياد بري .
— الرئيس الليبي معمر القذافي .
— الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دولة الكويت .
— الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد .
— الرئيس السوداني الاسبق .
— رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات .
— الرئيس اليوغسلافي تيتو .
— الرئيس الهندي .
— العاهل الأردني الملك حسين بن طلال .
— الرئيسة المالطية الانسة اجاثا برباره .

— نائب الرئيس المصري « سابقا » حسني مبارك .
— ولي العهد السعودي النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني الامير عبدالله بن عبدالعزيز .
— نائب الرئيس العراقي السيد / عزت ابراهيم .
— نائب قائد ثورة الفاتح من سبتمبر الليبية السيد عبدالسلام جلود .
— نائب رئيس الجمهورية السوداني الاسبق .
— نائب الرئيس الامريكي جورج بوش .
— نائب رئيس مجلس الدولة الصيني .
— رئيس الوزراء الجزائري الاسبق محمد احمد عبدالغني .
— الوزير الاول التونسي السابق محمد مزالي .
— رئيس الوزراء التركي طورغوت اوزال .
— رئيس الوزراء المالطي السابق دوم منتوف .
— رئيس الوزراء الكندي السابق بيير ترودو .
— النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي وزير الدفاع والطيران والمفتش العام الامير سلطان بن عبدالعزيز .
— الامين العام السابق للجامعة العربية محمود رياض .
— الامين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي .
— الأمين العام السابق لمنظمة المؤتمر الاسلامي السيد الحبيب الشطي .
— الأمين العام لمنظمة المؤتمر الأسلامي السيد شريف الدين بيرزاده .

ورؤساء الحكومات فيها اضافة الى عدد كبير من الوز
الموظفين ،كما استقبلت ايضا عددا من رؤوساء الدول
ودول عدم الانحياز ورؤوساء الحكومات والوزراء فيها ،
استقبال الكثير من وفود الدول الاخرى شرقية وغربية ·
نورد أسماء رؤوساء الدول ونوابهم ورؤوساء الحكومات ال
الجمهورية العربية اليمنية خلال الفترة الماضية من عمر الثو

ـــ الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ·
ـــ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة
العربية المتحدة ·
ـــ الرئيس السوري حافظ الاسد ·
ـــ الرئيس الجيبوتي حسن جوليد ابتيدون ·
ـــ الرئيس الصومالي محمد سياد بري ·
ـــ الرئيس الليبي معمر القذافي ·
ـــ الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دولة الكويت ·
ـــ الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد ·
ـــ الرئيس السوداني الاسبق ·
ـــ رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ·
ـــ الرئيس البنجلاديشي حسين محمد ارشاد ·
ـــ الرئيس الجامبي داودا جوارا ·
ـــ رئيس مجلس الرئاسة اليوغسلافي ·
ـــ الرئيس الهندي ·
ـــ العاهل الأردني الملك حسين بن طلال ·
ـــ الرئيسة المالطية الانسة اجاثا بربارا ·

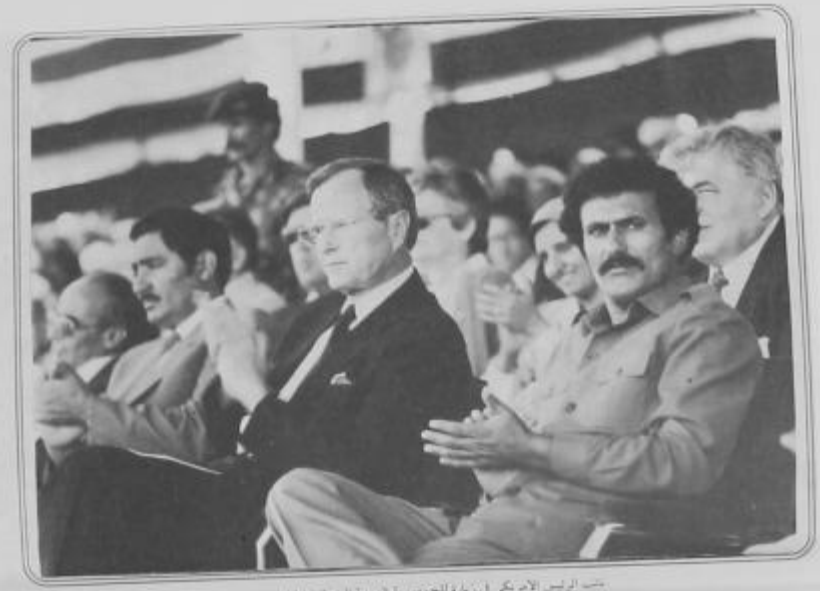

جانب الرئيس الأمريكي إلى زيارة للجمهورية العربية اليمنية ١٩٨٦م

نائب الرئيس الامريكي في زيارة للجمهورية العربية اليمنية ١٩٨٦م

رئيس الجامعة الأمين العام في زيارة للمملكة العربية السعودية

الرئيس القائد الأمير العام في زيارة للمملكة العربية السعودية

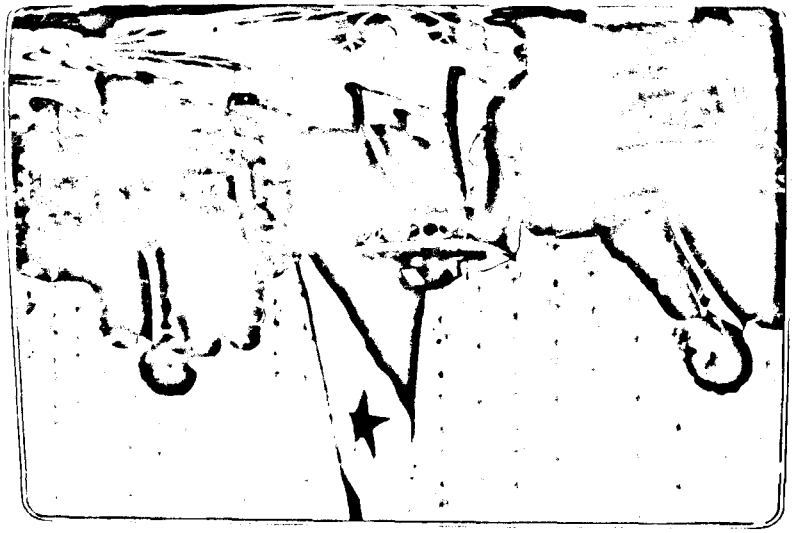

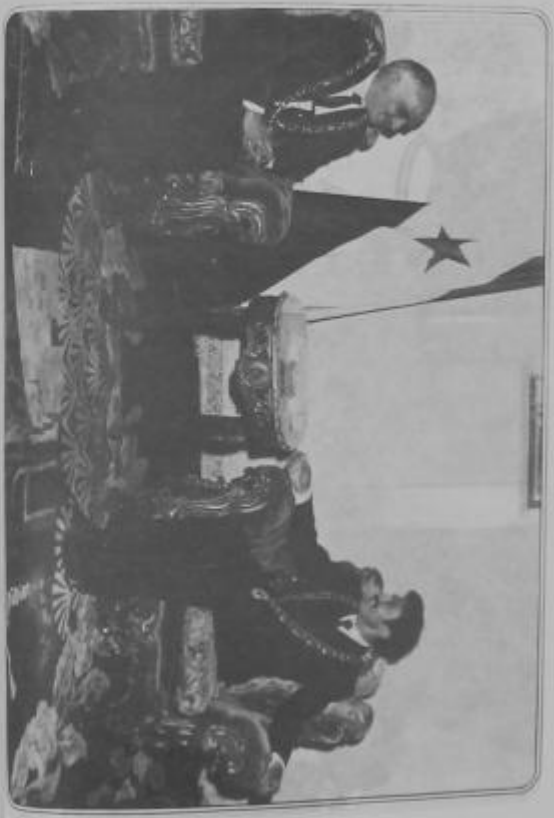

ثانياً : مردودات السياسة الخارجية على صعيد التنمية :

واجهت حكومة الثورة تركة ثقيلة من التخلف الرهيب الذي خلفه عهد الامامة المباد في شتى المجالات ، وكان لزاماً على الثورة ان تحدث تغييراً جذرياً في البنية الاقتصادية والاجتماعية على طريق النهوض الحضاري وصنع التقدم .

وبعد ان تمكنت الجمهورية العربية اليمنية عام ١٩٦٩م من انجاز الهدف الأول من أهداف ثورة السادس والعشرين من سبتمبر الخالدة بتحقيق النصر النهائي على اعداء الثورة وتثبيت النظام الجمهوري وتحقيق الاستقرار الداخلي ، أخذت تتجه نحو بناء اليمن الجديد ، فانتهجت سياسة خارجية أملتها سياستها الداخلية المتمثلة في سياسة التنمية ، ووضعت اليمن نصب عينيها هدف اللحاق بركب التقدم وتحقيق الرخاء وانتهجت سياسة اقتصادية ترجمت في صورة خطط تنموية . وكان طبيعياً أن تأتي السياسة الخارجية اليمنية على النحو الذي يتيح لليلاد انجاح هذه العملية التنموية ، وذلك باقامة علاقات منفتحة ومتوازنة مع كل الدول الشقيقة والصديقة .

وعلى ذلك يمكننا أن نصف الدبلوماسية اليمنية المعاصرة بأنها « دبلوماسية التنمية » بالنظر الى الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية اليمنية في انجاز التنمية الشاملة والنتائج الايجابية التي حققتها في هذا المضمار .

ونتيجة للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد اليمني والتي تتركز في ضعف الموارد الاقتصادية وشحة الايرادات المالية وهجرة القوى العاملة اليمنية ، فقد بذلت الحكومات اليمنية المتعاقبة جهوداً

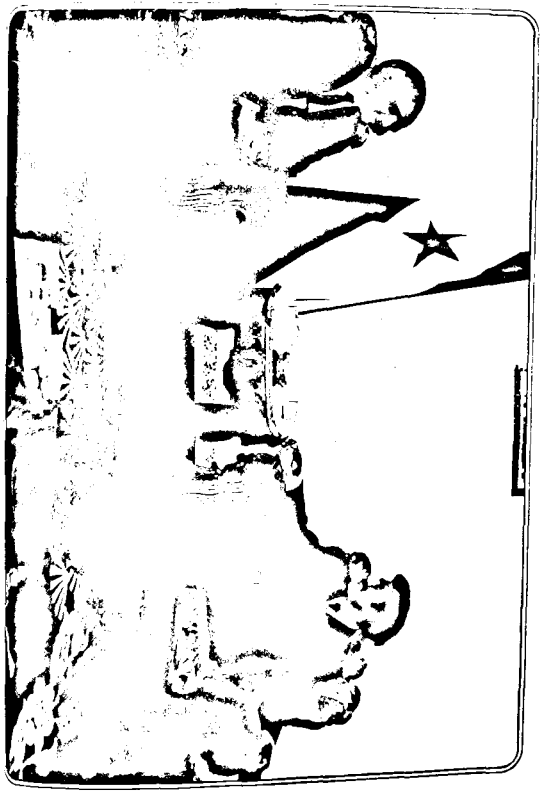

ثانياً : مرد

واجهت
عهد الامامة
تغييراً جذري
الحضاري وص
وبعد ان
الهدف الأول
بتحقيق النص
وتحقيق الاس
فانتجهت سي
التنية ، ووض
الرخاء وانتهج
وكان طبيعياً
للبلاد انجاح
ومتوازنة مع
وعلى ذل
« دبلوماسية
اليمنية في انجا
المضمار .
ونتيجة ل
تتركز في ض
القوى العاملة

كبيرة لتحسين الوضع الاقتصادي اليمني من خلال خطط التنمية .

وقد اعتمدت الجمهورية العربية اليمنية في تمويل مشاريعها التنموية على المصادر التالية :-

١ - التمويل الذاتي من الموارد المتاحة .

٢ - تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج .

٣ - القروض والمساعدات المالية من الدول الشقيقة والصديقة ومن صناديق التنمية الاقليمية والدولية .

وقبل ان نتحدث عن اسهامات الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الاقليمية والدولية في عملية التنمية ، نرى ضرورة الاشارة الى دور المغتربين اليمنيين الذين يعتبرون ، على الرغم من الآثار السلبية لهجرة العمالة اليمنية ، مصدراً هاماً للتحويلات النقدية بالعملة الصعبة من بلدان المهجر الى الوطن الأم .

ولاشك ان الجمهورية العربية اليمنية تولي المغتربين اليمنيين اهتمامها الكبير وتعمل من خلال الاتحاد العام للمغتربين اليمنيين وجهاز الدبلوماسية اليمنية على توفير الرعاية الكاملة لهم وحماية مصالحهم وحقوقهم في أماكن اغترابهم وتنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين اليمن والدول التي يقيمون فيها .

لقد استطاعت السياسة الخارجية اليمنية المتوازنة ان تحصل على الكثير من مصادر التمويل لمشاريع الخطط التنموية بمختلف أوجهها سواء من خلال التعامل الثنائي على الصعيدين العربي والدولي أومن خلال المنظمات الاقليمية والدولية والأجهزة والوكالات والصناديق المتفرعة عنها .

ونظراً لغياب الاحصاءات والبيانات اللازمة لعملية التخطيط والبرمجة التي تتطلبها التنمية الشاملة ، فقد عمدت الجمهورية العربية اليمنية الى وضع أول برنامج انمائي سلاي للأعوام ١٩٧٤/٧٣م إلى ١٩٧٦/٧٥م بتعاون عربي ودولي ليكون اللبنة الأولى في عملية التنمية الشاملة .

وكان أبرز انجازات هذا البرنامج اجراء التعداد العام الأول للمساكن والسكان في شهر فبراير ١٩٧٥ ، الأمر الذي وفر البيانات والاحصاءات الدقيقة التي يستلزمها التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .

وبذلك فقد تمكنت الجمهورية العربية اليمنية من وضع الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٧٧م ثم الخطة الثانية عام ١٩٨٢م والخطة الخمسية الثالثة التي ستنتهي عام ١٩٩١م .

وبصفة عامة يمكن القول أن السياسة الخارجية اليمنية سعت الى تعزيز العلاقات الثنائية مع مختلف الدول بغض النظر عن انظمتها الاجتماعية ، وتطوير هذه العلاقات بمايفتح افاقاً جديدة للتعاون الاقتصادي خدمة لمسيرة التنمية الشاملة في البلاد .

ولعل مايدلل على نجاح علاقات التعاون الاقتصادي بين الجمهورية العربية اليمنية والدول الشقيقة والصديقة والمنظمات والصناديق العربية والدولية ، الحضور الدولي الذي شهده كل من مؤتمر التنمية اليمني الدولي الأول الذي عقد عام ١٩٧٧ لمناقشة الخطة الخمسية الأولى ومؤتمر التنمية اليمني الدولي الثاني الذي عقد عام ١٩٨٢م لمناقشة الخطة الخمسية الثانية ، وأيضاً الجسر الجوي الذي حمل المعونات العينية ومواد الاغاثة إبان حادث الزلزال المروع الذي تعرضت له بعض مناطق الجمهورية في ١٣

كبيرة لتحسين الوضع الاقتصادي اليمني من خلال خطط ا

وقد اعتمدت الجمهورية العربية اليمنية في تمويل مشار
على المصادر التالية :-

١ ـ التمويل الذاتي من الموارد المتاحة ٠

٢ ـ تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج ٠

٣ ـ القروض والمساعدات المالية من الدول الشقيقة وا
صناديق التنمية الاقليمية والدولية ٠

وقبل ان نتحدث عن اسهامات الدول الشقيقة والصدي
الاقليمية والدولية في عملية التنمية ، نرى ضرورة الاش
المغتربين اليمنيين الذين يعتبرون ، على الرغم من الآثار ال
العالة اليمنية ، مصدراً هاماً للتحويلات النقدية بالعملـ
بلدان المهجر الى الوطن الأم ٠

ولاشك ان الجمهورية العربية اليمنية تولي المغتربين الي
الكبير وتعمل من خلال الاتحاد العام للمغتربين اليم
الدبلوماسية اليمنية على توفير الرعاية الكاملة لهم وحم
وحقوقهم في أماكن اغترابهم وتنمية وتطوير العلاقات الثنا
والدول التي يقيمون فيها ٠

لقد استطاعت السياسة الخارجية اليمنية المتوازنة ا
الكثير من مصادر التمويل لمشاريع الخطط التنموية بمختلف
من خلال التعامل الثنائي على الصعيدين العربي والدولي
المنظمات الاقليمية والدولية والأجهزة والوكالات والصنا
عنها ٠

ديسمبر ١٩٨٢م اضافة الى المساعدات المالية من كثير من بلدان العالم التي ساهمت في اعادة اعمار المناطق المتضررة من الزلزال .

وتعزيزاً لعلاقات الجمهورية العربية اليمنية وبعض الدول الشقيقة والصديقة تم تشكيل هيئات مشتركة تتولى تنسيق كافة أوجه التعاون المشترك في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والفنية وغيرها ومن تلك الهيئات مايلي :-

على المستوى العربي :

١ ـ مجلس التنسيق اليمني ـ السعودي .

٢ ـ مجلس التنسيق بين الجمهورية العربية اليمنية ودولة الامارات العربية المتحدة .

٣ ـ اللجنة اليمنية ـ العراقية المشتركة .

٤ ـ اللجنة اليمنية ـ العمانية المشتركة .

٥ ـ اللجنة اليمنية ـ الاردنية المشتركة .

٦ ـ اللجنة اليمنية ـ السودانية المشتركة .

٧ ـ اللجنة اليمنية ـ الليبية المشتركة .

٨ ـ اللجنة اليمنية ـ الجزائرية المشتركة .

٩ ـ اللجنة اليمنية ـ الصومالية المشتركة .

وعلى الرغم من عدم وجود لجنة مشتركة مع دولة الكويت إلاّ أن العلاقات اليمنية الكويتية ممتازه فقد ساهمت الكويت منذ أيام الثورة الأولى في تنفيذ الكثير من المشاريع الهامة في المجالات المختلفة عن طريق مكتب دولة الكويت بصنعاء .

على المستوى الأجنبي :

١ ـ اللجنة اليمنية ـ السوفيتية المشتركة .

٢ ـ الاجتماعات اليمنية ـ الامريكية .

٣ ـ اللجنة اليمنية ـ الالمانية الغربية المشتركة .

٤ ـ اللجنة اليمنية ـ الهولندية المشتركة .

٥ ـ اللجنة اليمنية ـ الفرنسية المشتركة .

٦ ـ اللجنة اليمنية ـ الايطالية المشتركة .

٧ ـ اللجنة اليمنية ـ الباكستانية المشتركة .

٨ ـ اللجنة اليمنية ـ الهندية المشتركة .

٩ ـ اللجنة اليمنية ـ التشيكية المشتركة .

١٠ ـ اللجنة اليمنية ـ الالمانية الديمقراطية المشتركة .

ديسمبر ١٩٨٢م اضافة الى المساعدات المالية من كثير
ساهمت في اعادة اعمار المناطق المتضررة من الزلزال .

وتعزيزاً لعلاقات الجمهورية العربية اليمنية وبه
والصديقة تم تشكيل هيئات مشتركة تتولى تنسيق ك
المشترك في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والث
ومن تلك الهيئات مايلي :-

على المستوى العربي :

١ - مجلس التنسيق اليمني - السعودي .
٢ - مجلس التنسيق بين الجمهورية العربية اليمنية ودو
المتحدة .

١١ ـ اللجنة اليمنية ـ البنجلاديشية المشتركة ·
١٢ ـ اللجنة اليمنية ـ الاثيوبية المشتركة ·
١٣ ـ اللجنة اليمنية ـ الرومانية المشتركة ·

ولايعني عدم وجود لجان مشتركة مع الدول الأخرى عدم فعالية العلاقات معها فقد اسهم التعاون معها في انجاز عدد من المشاريع التنموية ·

وقد كان للنجاح الذي حققته السياسة الخارجية اليمنية مردودات ايجابية على صعيد التنمية في البلاد ، حيث تمكنت الجمهورية العربية اليمنية من عقد الكثير من الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية والتجارية والثقافية والفنية مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة ، التي أسهمت في احراز العديد من الانجازات التنموية التي تحققت خلال الفترة الماضية من عمر ثورة السادس والعشرين من سبتمبر الخالدة ·

ومن الجدير بالذكر أن المسيرة الثورية في الجمهورية العربية اليمنية تدخل عامها السادس والعشرين وقد قطعت شوطاً طويلاً في تنمية الانسان والمواردفي خطين متوازيين ·

ففي الوقت الذي استخدمت فيه الموارد المتاحة والمساعدات الخارجية لرفع مستوى المعيشة ولزيادة دخل الفرد اليمني ، فانها تواصل العمل على خلق موارد جديدة وتنميتها باستمرار ، وفي الفترة الأخيرة زاد متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال العشر سنوات ٧٥ ـ ١٩٨٥م بمعدل ٥٪ سنوياً تقريباً · ويرجع ذلك الى زيادة الناتج القومي بمعدل يفوق معدل زيادة السكان والاستثمار الضخم في المجالات الانتاجية ومجال الخدمات العامة والخاصة ·

وفي مجال التعليم بلغ عدد المدارس التي انشئت في عهد الثورة مايقرب من سبعة آلاف مدرسة تختلف المراحل الدراسية وتختلف أنواع التعليم يدرس فيها أكثر من مليون طالب كما تم بناء جامعة صنعاء بكلياتها المختلفة اضافة الى بناء المعاهد الفنية المتخصصة ومراكز التدريب المهني وانشاء مراكز التعليم غير النظامي وتنظيم حملات محو الأمية ·

وفي مجال الصحة أمكن بناء ٣٠ مستشفى وحوالى ٢٥٠ مستوصف ومركز صحي منتشرة في ارجاء البلاد ·

وتم ربط أجزاء البلاد بشبكة واسعة من الطرق بلغت اطوال المسفلت منها اكثر من ٢٤٠٠ كيلو متر · وانتشرت الكهرباء لاغراض الانتاج والانارة حيث بلغت أكثر من ٤٠٠ ميجاوات ·

واصبح الاقتصاد اليمني اليوم أكثر تنوعاً وتطوراً بفضل الجهود المبذولة لتنمية قطاعي الزراعة والصناعة · حيث اتجه معدل النمو للانتاج الزراعي الى الزيادة مع عملية بناء السدود واقامة الحواجز التحويلية والقنوات وصيانة المياه الجوفية وحسن استخدامها وتحسين واكثار البذور واهتمام المزارع بأرضه ومحاصيله ·

وعلى اثر صدور قرار حضر استيراد الخضروات والفواكه واعلان ١٩٨٤م عاماً للزراعة زاد الانتاج من الخضروات والفواكه بما يسد حاجة الاستهلاك المحلي ويوفر النقد الأجنبي ·

كما تم التوسع في انتاج الدواجن والبيض والألبان بما يوفر نسبة عالية من احتياجات الاستهلاك المحلي ·

وسيشهد قطاع الزراعة نمواً كبيراً خلال المرحلة القادمة بعد ان انجزت المرحلة الأولى من اعادة بناء سد مأرب التاريخي الذي تهدم منذ

١١ ـ اللجنة اليمنية ـ البنجلاديشية المشتركة ٠
١٢ ـ اللجنة اليمنية ـ الاثيوبية المشتركة ٠
١٣ ـ اللجنة اليمنية ـ الرومانية المشتركة ٠

ولايعني عدم وجود لجان مشتركة مع الدول الأخرى عدم فعالية العلاقات معها فقد اسهم التعاون معها في انجاز عدد من المشاريع التنموية ٠

وقد كان للنجاح الذي حققته السياسة الخارجية اليمنية مردودات ايجابية على صعيد التنمية في البلاد ، حيث تمكنت الجمهورية العربية اليمنية من عقد الكثير من الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية والتجارية والثقافية والفنية مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة ، التي أسهمت في احراز العديد من الانجازات التنموية التي تحققت خلال الفترة الماضية من عمر ثورة السادس والعشرين من سبتمبر الخالدة ٠

ومن الجدير بالذكر أن المسيرة الثورية في الجمهورية العربية اليمنية تدخل عامها السادس والعشرين وقد قطعت شوطاً طويلاً في تنمية الانسان والمواردفي خطين متوازيين ٠

ففي الوقت الذي استخدمت فيه الموارد المتاحة والمساعدات الخارجية لرفع مستوى المعيشة ولزيادة دخل الفرد اليمني ، فانها تواصل العمل على خلق موارد جديدة وتنميتها باستمرار ، وفي الفترة الأخيرة زاد متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال العشر سنوات ٧٥ ـ ١٩٨٥م بمعدل ٥٪ سنوياً تقريباً ٠ ويرجع ذلك الى زيادة الناتج القومي بمعدل يفوق معدل زيادة السكان والاستثمار الضخم في المجالات الانتاجية ومجال الخدمات العامة والخاصة ٠

حوالي ألفي عام ، اضافة الى استغلال كافة الامكانات المتاحة بما في ذلك الثروة النفطية لاعادة الخضرة للبن السعيد وتوفير الأمن الغذائي لكل مواطن .

ومن جهة أخرى أقيم في البلاد بصورة غير مسبوقة حوالي ٦٠٠ منشأة صناعية يعمل بها آلاف العمال الذين تتزايد مهاراتهم ويقدمون انتاجاً بديلاً للسلع المستوردة من المواد الغذائية والمرطبات والمياه المعدنية والزيوت والصابون والأدوية والغزل والنسيج والاسمنت والأدوات المنزلية والأثاث ..الخ .

ان الانجازات التنموية التي تحققت للمواطن ستعززها دون شك ثنية الموارد الجديدة التي تمخض عنها الجهد التنموي الكبير في مجال النفط واستخراج الثروات المعدنية الأخرى . فبعد ان تم اكتشاف النفط بكميات تجارية وتم انشاء مصفاة صافر التي تكرر عشرة آلاف برميل يومياً سيتم قريباً ضخ النفط الى ميناء التصدير من حقل مأرب ـ الجوف .

كما أن استخراج وتصدير النفط يمثل بداية مرحلة جديدة مغيرة في مسيرة التنمية يتزايد فيها الاعتماد على الموارد الذاتية للبلاد عوضاً عن النقص المحتمل في الايرادات من تحويلات المغتربين والمساعدات الخارجية . وهو مايؤكد أن مرحلة النفط في الجمهورية العربية اليمنية ستعمق اتجاه التنمية نحو مزيد من الأنشطة الانتاجية وزيادة الاستثمار في الزراعة والصناعة .

واذا كانت التنمية الشاملة التي تشهدها اليمن هي في الأساس نتاج للاستقرار السياسي الذي تنعم به البلاد في ظل المسيرة الثورية

والديمقراطية التي يقودها الأخ / العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام فان هذا الاستقرار الداخلي اضافة الى وضوح النهج السياسي وديناميكية الدبلوماسية اليمنية ، كان له أهمية فائقة في نجاح وفاعلية السياسة الخارجية واكسب اليمن ثقة الأخرين على المستويين الاقليمي والدولي ، الأمر الذي شجع الدول الأخرى والمنظمات الاقليمية والدولية على الدخول مع الجمهورية العربية اليمنية في اتفاقيات وبروتوكولات ثنائية وجذب الرأسمال الخاص العربي والأجنبي وحث كثير من المؤسسات التمويلية الدولية والخاصة للمساهمة في تمويل مشاريع الخطط الانمائية اليمنية في ظل الضمانات التي وفرها قانون الاستثمار اليمني للاستثمارات العربية والأجنبية بما يحقق المصلحة الوطنية والاسهام الفعال في قضية التنمية بمختلف أوجهها .

كما لعبت السياسة الخارجية المنفتحة والمتوازنة دوراً كبيراً في ابقاء مصادر التسليح في العالم مفتوحة أمام احتياجات البلاد من الأسلحة والعتاد العسكري لتعزيز القدرة الدفاعية للجمهورية العربية اليمنية وحماية مكتسبات الشعب اليمني التي حققها من خلال نضاله الدؤوب عبر الخمسة والعشرين عاماً من عمر ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة .

حوالي ألفي عام ، اضافة الى استغلال كافة الامكانات المتا
الثروة النفطية لاعادة الخضرة للين السعيد وتوفير الأمن
مواطن ·

ومن جهة أخرى أقيم في البلاد بصورة غير مسبوق
منشأة صناعية يعمل بها آلاف العمال الذين تتزايد مها
انتاجاً بديلاً للسلع المستوردة من المواد الغذائية والمر
المعدنية والزيوت والصابون والأدوية والغزل والنس
والأدوات المنزلية والأثاث ··الخ ·

ان الانجازات التنموية التي تحققت للمواطن ستعززها
الموارد الجديدة التي تمخض عنها الجهد التنموي الكبير في
واستخراج الثروات المعدنية الأخرى · فبعد ان تم اكت
بكميات تجارية وتم انشاء مصفاة صافر التي تكرر عشر
يومياً سيتم قريباً ضخ النفط الى ميناء التصد
مأرب ـ الجوف ·

كما أن استخراج وتصدير النفط يمثل بداية مرحلة جد
مسيرة التنمية يتزايد فيها الاعتماد على الموارد الذاتية للب
النقص المحتمل في الايرادات من تحويلات المغتربين وا
الخارجية · وهو مايؤكد أن مرحلة النفط في الجمهورية ا
ستعمق اتجاه التنمية نحو مزيد من الأنشطة الانتاجية وز
في الزراعة والصناعة ·

واذا كانت التنمية الشاملة التي تشهدها اليمن هي في
للاستقرار السياسي الذي تنعم به البلاد في ظل المس

الجزء الثالث

وزارة الخارجية خلال
ربع قرن من عمر الثورة

وزارة الخارجية خلال ربع قرن من عمر الثورة

قبل أن نشرع في الحديث عن وزارة الخارجية منذ قيام الثورة وحتى اليوم وطموحاتها المستقبلية لابد لنا من ان نلقي نظرة سريعة على ماكان عليه حال الجهاز الاداري لين ماقبل الثورة ولوزارة الخارجية حينذاك ، فقد ورثت ثورة السادس والعشرين سبتمبر عن النظام الملكي البائد جهازا اداريا متخلفا ليست له أية مقومات ، وكانت رغبات وأمزجة الامام هي التي تدير شئون الدولة عن طريق بطانته واعوانه الذين كانوا يتلقون هذه الرغبات وينفذونها وكأنها وحي الهي واوامر مقدسة فلا يجرؤ احد على مناقشتها ناهيك عن رفضها أو محاولة معرفة اهدافها أو مدلولاتها وكانت ابسط القضايا والمسائل الادارية لايبت فيها الا بتوجيهات سياسية حتى غدت كل امور الشعب يسيرها الامام .

كما كان الامام لايهتم الا بالقضايا الجانبية ويغفل أو يتجاهل تلك التي تمس أمن البلد وسيادته ، ونذكر هنا على سبيل المثال التقرير الذي قدم اليه من كبير موظفي وزارة خاجيته . واشتمل على موضوعين احدهما قضية اعتداء الطائرات الانجليزية على بعض القرى القريبة من المناطق التي كانت تقع تحت الاحتلال البريطاني في شطرنا الجنوبي من

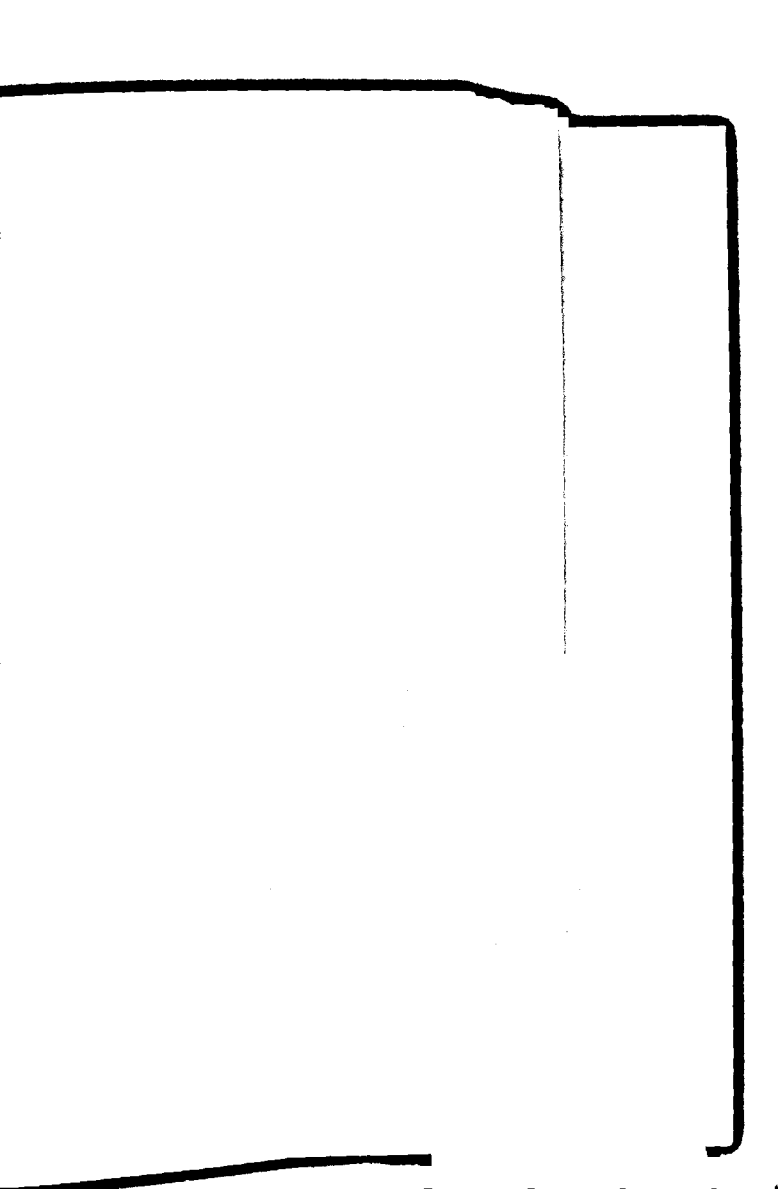

الوطن والذي بحثه مع ممثلي احدى الدول العظمى ، وثانيها حول اقتراح ايفاد عدد من الطلبة للدراسة بالخارج واستغلال المنحة المالية الضئيلة المقدمة من احدى الحكومات لتغطية تكاليف دراستهم ، فقد اهتم الامام بالقضية الاخيرة واصدر فيها توجيهاته التي حددت الشروط الواجب توافرها في المبعوثين للدراسة وانهما ضمان ولائهم لمليكهم ، وأهل القضية الأولى .

وقد لاحظنا فيما سبق انعدام الجهاز الاداري للدولة قبل الثورة بالمفهوم العلمي الحديث وأن العشوائية والفوضى الادارية والتخبط كانت تسود الحياة العامة وقد جاءت الثورة لترسي مفهوما حديثا للدولة وللعاملين فيها قائم على العدل والمساواة وبعيد عن الطائفية والشللية لانتشأر فئة أو مجموعة بوظائف الدولة وقيادة اجهزتها ، بل تكون الكفاءة والمعرفة والخبرة هي المعايير الحقيقية والسليمة لتولي الوظائف الادارية في اي موقع كان .

وكما اسلفنا القول كان العهد الملكي البائد في أوائل الخمسينات وبعد اجهاض ثورة ١٩٤٨م قد حاول أن يدخل بعض التغييرات في سياسته الخارجية بانشاء وزارة خارجية شكلية ، وكلف الامام أحد اخوته بالاشراف عليها أما الاشراف الفعلي فكان يتولاه الامام الذي تولى تصريف شئون الدولة صغيرها وكبيرها بما فيها أمور مفوضياته في الخارج وكان هو الذي يقوم بتعيين واختيار الموظفين في الداخل وكذا تعيين المبعوثين والقناصل ومعظمهم من أفراد حاشيته أو من المقربين منه واستقبال مراسلاتهم والرد عليها ولم يكن ثمة مبنى لوزارة الخارجية يليق بمكانتها بل كانت تمارس اعمال السكرتارية والقضايا الروتينية

الصغيرة من مبنى صغير في مدينة تعز يضم بعض حجرات لايوحي شكله بانه مقر لوزارة هامة ، وكان يعمل فيها عدد محدود من المواظفين الاداريين لايتجاوز عددهم بضعة عشر شخص احدهم فقط كان يحمل مؤهلا عاليا .

التجهيزات الادارية لوزارة الخارجية بعد الثورة

على الرغم من انشغال الثورة منذ ايامها الاولى بتثبيت النظام الجمهوري ومحاربة اعدائه المتربصين به ، الا ان انشاء وزارة الخارجية حديثة كان من المهام الرئيسية التي اولتها الثورة اهتماماً خاصاً لتكون حلقة الاتصال بين الوضع الجديد والعالم الخارجي وقد مرت تلك العملية بمرحلتين رئيسيتين :

المرحلة الاولى منذ عام ١٩٦٢م - ١٩٧٠م :

ابتدأت هذه المرحلة بنقل الوثائق التي تخص عمل وزارة الخارجية من مدينة تعز التي كان الامام أحمد قد حولها الى عاصمة ادارية لحكمه الى العاصمة صنعاء وقد اختير في البداية ان يكون مقر وزارة الخارجية في ملحقات القصر الجمهوري ثم انتقلت بعد بضعة اشهر الى مبنى صغير في ميدان العلفي .

وقد تميزت هذه الفترة بالعمل الدبلوماسي المحدود لعدة عوامل ابرزها انشغال النظام الجمهوري واجهزته بمحاربة اعدائه الذين تكالبوا عليه لاجهاضه سواء عن طريق العمل العسكري والاعتداء المتكرر على مواقعه أو من خلال التشكيك عن طريق وسائل الاعلام المعادية بقدرة

الوطن والذي بحثه مع ممثلي احدى الدول العظمى ، ا
اقتراح ايفاد عدد من الطلبة للدراسة بالخارج واستغلال ا
الضئيلة المقدمة من احدى الحكومات لتغطية تكاليف د
اهتم الامام بالقضية الاخيرة واصدر فيها توجيهاته التي حـ
الواجب توافرها في المبعوثين للدراسة واهمها ضمان ولا
وأهل القضية الأولى .

وقد لاحظنا فيما سبقت انعدام الجهاز الاداري للدول
بالفهوم العلمي الحديث وأن العشوائية والفوضى الادارية و
تسود الحياة العامة وقد جاءت الثورة لترسي مفهوما حـ
وللعاملين فيها قائم على العدل والمساواة وبعيد عن الطائ
لاتستأثر فئة أو مجموعة بوظائف الدولة وقيادة اجهزتها
الكفاءة والمعرفة والخبرة هي المعايير الحقيقية والسليمة لتو
الادارية في اي موقع كان .

وكما اسلفنا القول كان العهد الملكي البائد في أوائل الخمـ
اجهاض ثورة ١٩٤٨م قد حاول أن يدخل بعض التغييرات
الخارجية بانشاء وزارة خارجية شكلية ، وكلف الامام
بالاشراف عليها أما الاشراف الفعلي فكان يتولاه الامام
تصريف شئون الدولة صغيرها وكبيرها بما فيها أمور ه
الخارج وكان هو الذي يقوم بتعيين واختيار الموظفين في ال
تعيين المبعوثين والقناصل ومعظمهم من أفراد حاشيته أ
منه واستقبال مراسلاتهم والرد عليها ولم يكن ثمة مبنى لوزا
يليق بمكانتها بل كانت تمارس اعمال السكرتارية والقضا

النظام الجمهوري على البقاء ،وبالتالي الحيلولة دون اعتراف عدد من الدول به ولاسيما تلك الدول التي تأثرت مصالحها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية بقيام النظام الجمهوري ، وشعرت بأنه زعزع كياناتها الامر الذي ادى الى ان تظل العلاقات الدبلوماسية لبلادنا محدودة مع الدول التي اعترفت به .

وخلال هذه المرحلة عملت وزارة الخارجية على تسيير اعمالها بالامكانيات والكوادر المتوفره من منتسبيها ومن المنتدبين من الاجهزة الاخرى ، في الوقت الذي كانت فيه عملية ايجاد كوادر مؤهلة في مختلف التخصصات التي تحتاجها الدولة بشكل عام تمضي على قدم وساق .

المرحلة الثانية منذ عام ١٩٧٠م ـ حتى اليوم :

وقد بدأت هذه الفترة بعد ان تم تثبيت النظام الجمهوري وانتصار الثورة والجمهورية على اعدائها . وخلال هذه الفترة شهدت بلادنا توسعا ملحوظا في اقامة العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول ، والذي نجم عنه افتتاح عدد من البعثات التمثيلية وقد عكس هذا الوضع الجديد نفسه على وزارة الخارجية التي عملت خلال هذه الفترة على تحديث أنظمتها ولوائحها واستقطاب العناصر الجامعية الحاصلة على مؤهلات في العلوم السياسية والاقتصادية والحقوق والقانون الدولي والمحاسبة وغيرها .

ورغم حداثة عهد كوادر الوزارة بالعمل الميداني في المجال الدبلوماسي فقد أثبتت قدرتها على أداء المهام المنوطة بها رغم الصعوبات القائمة حينذاك . وعملت الوزارة على زيادة تدريب تلك الكوادر وتأهيلها للعمل الدبلوماسي مستهدفة بذلك ارساء قواعد العمل الدبلوماسي في

ضوء الامكانيات المتاحة .

وادراكا من الوزارة بأن الحصول على المؤهل العلمي لايكفي وحده لممارسة العمل الميداني بنجاح اذ لابد من توفر خبرات معينة سواء لحملة الشهادات العليا أو لغيرهم ذلك أن طبيعة العمل الدبلوماسي تقتضي الالمام ببعض الخبرات المعينة والمقدرة على استخدام الاجهزة التقنية التي يقتضي العمل ضرورة وجودها ، الى جانب ان العمل الدبلوماسي يستلزم توفر لغات اجنبية لدى العاملين في السلك الدبلوماسي . فقد اهتمت الوزارة بجانب التدريب وتعليم اللغات والسكرتارية لعدد كبير من موظفيها وأقيمت الدورات الخاصة في المعهد القومي للادارة العامة كما اوفدت عددا منهم الى الخارج في دورات دبلوماسية تخصصية .

وهكذا ندرك أن كادر وزارة الخارجية الدبلوماسي قد شهد خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية تطورا كبيرا وتنامى عدده عاما بعد عام ،وأصبح التأهيل العلمي للموظفين الذي كان في البداية شبه منعدم شرطا اساسيا لمن يريد الالتحاق بالوزارة ، علاوة على اجتياز مسابقة القبول ، وذلك بهدف انتقاء العناصر الاكثر تأهيلا لمواكبة عملية التطور الشاملة التي تشهدها بلادنا في كافة القطاعات الاخرى .

التجهيزات الفنية الحالية للوزارة وبعثاتها

أ ـ في مجال المباني :

لقد أوضحنا فيما سبق عملية تطور الكادر الدبلوماسي والاداري للوزارة خلال الربع القرن الماضي وأن عملية التوسع فيه وتنميته

النظام الجمهوري على البقاء ،وبالتالي الحيلولة دون
الدول به ولاسيما تلك الدول التي تأثرت مصـ
والاستراتيجية والاقتصادية بقيام النظام الجمهوري ، و
كياناتها الامر الذي ادى الى ان تظل العلاقات الد
محدودة مع الدول التي اعترفت به .

وخلال هذه المرحلة عملت وزارة الخارجية ء
بالامكانيات والكوادر المتوفره من منتسبيها ومن المنـ
الاخرى ، في الوقت الذي كانت فيه عملية ايجاد كواد
التخصصات التي تحتاجها الدولة بشكل عام تمضي على

المرحلة الثانية منذ عام ١٩٧٠م - حتى اليوم :

وقد بدأت هذه الفترة بعد ان تم تثبيت النظام
الثورة والجمهورية على اعدائها . وخلال هذه الفترة ش
ملحوظا في اقامة العلاقات الدبلوماسية مع العديد م
نجم عنه افتتاح عدد من البعثات التمثيلية وقد ء
الجديد نفسه على وزارة الخارجية التي عملت خلا
تحديث أنظمتها ولوائحها واستقطاب العناصر الجاد
مؤهلات في العلوم السياسية والاقتصادية والحقوق
والمحاسبة وغيرها .

ورغم حداثة عهد كوادر الوزارة بالعمل الميداني في
فقد أثبتت قدرتها على أداء المهام المنوطة بها رغم ا
حينذاك . وعملت الوزارة على زيادة تدريب تلك
للعمل الدبلوماسي مستهدفة بذلك ارساء قواعد العم

وتطوره قد استلزمت ضرورة تطوير وتوسيع منشأة الوزارة واجهزتها في الداخل حتى تستطيع استيعاب العاملين بها ،المتزايد عددهم عاما بعد عام فالمبنى القديم الذي خصص عام ١٩٧٠م للوزارة قد اصبح حيزه ضيقا ولا يكفي لاستيعاب جميع العاملين بالوزارة الامر الذي استدعى ضرورة اقامة مبنى جديد الى جانب المبنى القديم في بداية السبعينات ليفي بحاجة الوزارة من المكاتب والادارات .

غير ان هذا المبنى ومع توسع اعمال الوزارة واستمرار تزايد العاملين بها اصبح هو الاخر غير كاف لاستيعاب كل العاملين مما استدعى اقامة مبنى اخر مكمل للمبنى السابق وقريب منه اضافة الى بناء دور ثالث في المبنى الرئيسي الحالي .

أما في الخارج فقد عمدت الوزارة وبحسب امكانياتها المتاحة الى شراء مبان لبعثاتها في الخارج ، وفقا للمواصفات الفنية التي تعتمدها الجهات المختصة لتخفف على الوزارة عبء الاجور العالية لمباني البعثات ،علاوة على أن امتلاك هذه المباني يعتبر استثمارا جيدا للمال العام .

وتملك الدولة حاليا تسعة عشر مبنى في البلدان الاتية :

١ ـ جمهورية مصر العربية .
٢ ـ جمهورية ايطاليا .
٣ ـ المملكة المتحدة .
٤ ـ جمهورية فرنسا .
٥ ـ المملكة العربية السعودية .

٦ ـ جمهورية المانيا الاتحادية .
٧ ـ الجمهورية العربية السورية .
٨ ـ الولايات المتحدة الامريكية .
٩ ـ دولة الامارات العربية المتحدة .
١٠ ـ جمهورية المانيا الديمقراطية .
١١ ـ جمهورية السودان .

ب ـ في مجال الاتصال :

حرصت الوزارة خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية أن تدخل نظام أجهزة الاتصال اللاسلكي المباشر مع عدد من بعثاتنا في العالم العربي لتسهيل عملية الاتصال بها ونقل المعلومات العاجلة منها واليها بما يكفل سرعة سير أداء العمل .

كما تم ربط بعثاتنا التمثيلية في الخارج باجهزة التلكس واجهزة الاتصال الحديثة الاخرى والتي تعمل باستمرار في استقبال وارسال البرقيات العادية والعاجلة من البعثات الى الوزارة والعكس وذلك لتنظيم عملية الاتصال والتواصل بين الوزارة وبعثاتها في الخارج ولضمان سرعة وسرية نقل المعلومات وصحتها ،وذلك اضافة الى البريد الدبلوماسي الأسبوعي المنتظم بين الوزارة وبعثاتها .

طموحات الوزارة ومشاريعها في المستقبل

ذلك فيما يتعلق بالماضي والحاضر ، أما عن مشاريع الوزارة للمستقبل فقد تضمنها مشروع الخطة الخمسية الثالثة للوزارة ٨٧ ـ ١٩٩١م

وتطوره قد استلزمت ضرورة تطوير وتوسيع
واجهزتها في الداخل حتى تستطيع استيعاب العا
عددهم عاما بعد عام فالمبنى القديم الذي خصص ع
قد اصبح حيزه ضيقا ولا يكفي لاستيعاب جميع
الامر الذي استدعى ضرورة اقامة مبنى جديد
القديم في بداية السبعينات ليفي بحاجة الـ
والادارات .

غير ان هذا المبنى ومع توسع اعمال الوزار
العاملين بها اصبح هو الاخر غير كاف لاستيعاب
استدعى اقامة مبنى اخر مكمل للمبنى السابق وقر
الى بناء دور ثالث في المبنى الرئيسي الحالي .

أما في الخارج فقد عمدت الوزارة وبحسب امكا
شراء مبان لبعثاتها في الخارج ، وفقا للمواصفات ال
الجهات المختصة لتخفف على الوزارة عبء الاجو
البعثات ،علاوة على أن امتلاك هذه المباني يعت
للمال العام .

وتملك الدولة حاليا تسعة عشر مبنى في البلدان الا

١ - جمهورية مصر العربية .
٢ - جمهورية ايطاليا .
٣ - المملكة المتحدة .
٤ - جمهورية فرنسا .
٥ - المملكة العربية السعودية .

وهي مشاريع متنوعة بعض منها يتعلق بالعاملين في السلكين الدبلوماسي والقنصلي ،تتمثل في اقتراح انشاء عدد من الدرجات في مختلف الوظائف مبنية على امكانية التوسع في اعمال الادارات المختلفة ونظرا للتوسعات في العمل الدبلوماسي بالخارج خلال اعوام الخطة .

كما ان هناك مشاريع خاصة بتدريب موظفي وزارة الخارجية في فترة الخطة الخمسية وستكون نسبة الملتحقين ببرامج التدريب ٥٠٪ من مجموع العاملين بها بحيث يصل اجمالي المدربين في نهاية سنوات الخطة اربعمائة متدرب وعلى اساس ٣٦ شهر تدريب موزعة على تدريب محلي لمجموعة ٣٢٨ متدرب في فترة ٢٦٣٦ شهر تدريب وعلى تدريب خارجي ٧٢ متدرب في فترة ٨٦٣ شهر تدريب .

والى جانب ذلك هناك مشاريع انمائية تتركز على انشاء عدة مباني لعدد من بعثاتنا بالخارج ، وشراء الاثاث والتجهيزات والالات والمعدات .

هذا وتعمل الوزارة حاليا على ادخال نظام الميكروفيلم والكمبيوتر في قسم المحفوظات وفقا لاحدث الانظمة المعمول بها بحيث تتم عملية البرمجة والاختزان واعادة نشر المعلومات بدقة متناهية وعلى اسس سليمة وذلك تماشيا مع مقتضيات العصر وحرصا على اكتمال توثيق المعلومات وحفظ المستندات .

ويتضح من خلال ارقام الخطة الخمسية الثالثة انها خطة طموحة تهدف الى تحسين مستوى انتاجية العمل في الوزارة والى توفير الظروف الملائمة للعاملين بها سواء من خلال التجهيزات المزمع اقامتها فيها أو من خلال تدريب مجموعة كبيرة من العاملين ، وهي كلها تدفع بالعمل الى

المستوى المنشود لتواكب في مجموعها عملية التطوير الشامل التي تشهدها بلادنا والماضية فيها قدما لتحقيق المنجزات التنموية والسياسية في ظل القيادة الحكيمة المخلصة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد كان لزاماً أن تتواكب تلك الانجازات مع تشريعات تنظم عمل وزارة الخارجية والمهام الجسيمة المنوطة بها وفقاً للتطور والتنامي الذي شهدته وتشهده علاقاتنا الخارجية منذ خمسة وعشرين عاماً من عمر الثورة .

وهي مشاريع متنوعة بعض منها يتعلق بالعـ
الدبلوماسي والقنصلي ،تتمثل في اقتراح انشاء عدد م
مختلف الوظائف مبنية على امكانية التوسع في اعمال
ونظرا للتوسعات في العمل الدبلوماسي بالخارج خلال ا

كما ان هناك مشاريع خاصة بتدريب موظفي وز
فترة الخطة الخمسية وستكون نسبة الملتحقين ببرامج ال
مجموع العاملين بها بحيث يصل اجمالي المدربين في نها
اربعمائة متدرب وعلى اساس ٣٦ شهر تدريب موزعة
لمجموعة ٣٢٨ متدرب في فترة ٢٦٣٦ شهر تدريب وعلى
٧٢ متدرب في فترة ٨٦٣ شهر تدريب .

والى جانب ذلك هناك مشاريع انمائية تتركز على
لعدد من بعثاتنا بالخارج ، وشراء الاثاث وال
والمعدات .

هذا وتعمل الوزارة حاليا على ادخال نظام الميـ
في قسم المحفوظات وفقا لاحدث الانظمة المعمول بها
البرمجة والاختزان واعادة نشر المعلومات بدقة متناهية
وذلك تماشيا مع مقتضيات العصر وحرصا على اكتمال
وحفظ المستندات .

ويتضح من خلال ارقام الخطة الخمسية الثالثة انها
تهدف الى تحسين مستوى انتاجية العمل في الوزارة وا
الملائمة للعاملين بها سواء من خلال التجهيزات المزمع اق
خلال تدريب مجموعة كبيرة من العاملين ، وهي كلها

التشريعات المنظمة لوزارة الخارجية

مرت التشريعات التي تنظم عمل وزارة الخارجية منذ قيام الثورة وحتى الآن في المراحل الاربع التالية :

١ ـ **الاولى :** وهي التي اعقبت قيام الثورة ، حيث صدر أول قانون ينظم عمل السلكين السياسي والقنصلي في عام ١٩٦٣م .

٢ ـ **الثانيه :** وهي التي اعقبت انتصار الثورة والجمهورية على اعدائها ، حيث صدرت عدة تشريعات عامى ١٩٦٩م و ١٩٧٠م .

٣ ـ **الثالثة :** وهي التي صدرت فيها التشريعات المطبقة حاليا وذلك عامى ١٩٧٥م و ١٩٧٦م .

٤ ـ **الرابعة :** وهي مرحلة التطوير والتجديد في عمل وزارة الخارجية من خلال تعديل تشريعاتها المختلفة إبتداءً بالهيكل التنظيمي لديوان عام الوزارة الصادر في عام ١٩٨٦م .

وقبل أن نتناول بالشرح الموجز أهم مضامين تشريعات كل مرحلة على حدة يمكن تسجيل الملاحظات الاتية :

اولا : تطور التشريعات المنظمة لعمل وزارة الخارجية بصورة تدريجية بما يتفق وتوجه الدوله في اصدار التشريعات الحديثة لكافة اجهزتها ومرافقها والعمل على تحديثها .

ثانيا : إن التشريعات النافذه حاليا في الوزارة لاتتفق مع توسع وتطور العمل فيها حيث أصبحت الحاجة ماسة الى تعديلها أو احلالها بتشريعات جديدة تتواكب مع التطورات الحديثة .

ثالثا : بدأت الوزارة بتطوير تشريعاتها التي من شأنها أن تعمل على مواكبة التطورات الجديدة سواء في حجم عمل الوزارة أو في عدد البعثات التمثيلية والموظفين المعينين في السلك الدبلوماسي والقنصلي ، وكادرها الاداري .

وقد تمثلت البداية باقرار مجلس الوزراء للهيكل التنظيمي للجهازين الفني والاداري بديوان عام وزارة الخارجية .

ويمكن ان نبين فيما يلي اهم ملامح ومضامين تشريعات المراحل المذكورة :

المرحلة الاولى :

صدرت في هذه المرحلة التشريعات التالية :

١ ـ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٣م بنظام وظائف السلكين السياسي والقنصلي .

٢ ـ قرار جمهوري رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣م بشأن تنظيم وزارة الخارجية وتحديد اختصاصاتها .

٣ ـ قرار وزاري رقم (١) لسنة ١٩٦٣م بشأن تحديد الوحدات الفرعية بالوزارة وتحديد اختصاصاتها .

٤ ـ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٤م بشأن الترخيص للحكومات الاجنبية بتملك العقارات اللازمة للبعثات السياسية .

وفيما يلي استعراض موجز لتشريعات هذه المرحله :

يعتبر القانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٣م أول تشريع صدر بعد الثورة المجيدة لتنظيم عمل السلكين الدبلوماسي والقنصلي التي حاول

التشريعات المنظمة لوزارة الخار

مرت التشريعات التي تنظم عمل وزارة الخارجية ، وحتى الآن في المراحل الاربع التالية :

١ ـ الاولى : وهي التي اعقبت قيام الثورة ، حيث ص ينظم عمل السلكين السياسي والقنصلي في عام ١٩٦٣

٢ ـ الثانيه : وهي التي اعقبت انتصار الثورة و اعدائها ، حيث صدرت عدة تشريعات عامى ٩٦٩

٣ ـ الثالثة : وهي التي صدرت فيها التشريعات المطب عامى ١٩٧٥م و ١٩٧٦م .

٤ ـ الرابعة :وهي مرحلة التطوير والتجديد في عمل من خلال تعديل تشريعاتها المختلفة إبتداءً بالهيكل عام الوزارة الصادر في عام ١٩٨٦م .

وقبل أن نتناول بالشرح الموجز أهم مضامين تشريه على حدة يكن تسجيل الملاحظات الاتية :

اولا : تطور التشريعات المنظمة لعمل وزارة الخارجية بما يتفق وتوجه الدوله في اصدار التشريعات الحديثا ومرافقها والعمل على تحديثها .

ثانيا : إن التشريعات النافذه حاليا في الوزارة وتطور العمل فيها حيث أصبحت الحاجة ماسة الى تعد بتشريعات جديدة تتواكب مع التطورات الحديثة .

معالجة اهم مايتعلق بها ، كما يتضح ذلك من فصول القانون الآتية :

الفصل الأول : وظائف السلكين السياسي والقنصلي .

الفصل الثاني : لجنة شئون موظفي السلكين السياسي والقنصلي

الفصل الثالث : التعيين في وظائف السلكين السياسي والقنصلي والعزل منها .

الفصل الرابع : واجبات موظفي السلكين السياسي والقنصلي .

الفصل الخامس : الاقدمية ، التقارير السرية ، منح العلاوات ـ بدل الانابه .

الفصل السادس : النقل ، الندب ، بدل السفر ، الاجازات ، ومصاريف الانتقال .

الفصل السابع : أحكام عامة .

الفصل الثامن : إنتهاء الخدمة .

الفصل التاسع : أحكام عامة .

أما القرار الجمهوري رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣م فقد صدر لتنظيم وزارة الخارجية وتحديد اختصاصاتها والذي صدر على اساسه القرار الوزاري رقم (١) لسنة ١٩٦٣م بشأن تحديد الوحدات الفرعية بالوزارة وتحديد اختصاصاتها ، وهي كما يلي :ـ

١ ـ مكتب الوزير .

٢ ـ ادارة الابحاث

٣ ـ الادارة العامة للشئون السياسية والاقتصادية والفنية وتتكون من :ـ

أ ـ ادارة الشئون السياسية والاقتصادية .

ب ـ ادارة المراسم .

جـ ـ ادارة المؤتمرات والمعاهدات والثقافة والاعلام .

٤ ـ الادارة العامة لشئون المغتربين .

٥ ـ الادارة العامة للشئون القنصلية والادارية والمالية ـ وتتكون من :ـ

أ ـ ادارة الشئون القنصلية .

ب ـ ادارة الشئون الادارية والمالية .

ومن تشريعات هذه المرحلة ايضا والمتعلقة بوزارة الخارجية ، قرار رئيس الجمهورية الخاص بالسماح للحكومات الاجنبية بتلك العقارات بقصد اتخاذها دورا لبعثاتها السياسية والقنصلية أو سكنا لرئيس البعثة وذلك بشرط المعامله بالمثل .

المرحلة الثانية :

جاءت المرحلة الثانية أكثر تطورا من سابقتها حيث صدرت فيها التشريعات التالية :

١ ـ قرار جمهوري رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٩م بشأن تعديل القرار الخاص بتنظيم وزارة الخارجية وتحديد اختصاصاتها .

٢ ـ قرار جمهوري رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٠م بلائحة شروط الخدمة بوزارة الخارجية .

٣ ـ قرار جمهوري رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٠م بشأن الغاء جميع الدرجات الحالية بوزارة الخارجية وبالبعثات الدبلوماسية الخاصة بوزارة الخارجية واعادة تقييمها .

٤ ـ قرار جمهوري رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٠م بتعديل القرار الجمهوري رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٩م .

ونستعرض باختصار ملامح تشريعات هذه المرحلة .

معالجة اهم مايتعلق بها ، كما يتضح ذلك من فصول القانون الآتية :

الفصل الأول : وظائف السلكين السياسي والقنصلي .

الفصل الثاني : لجنة شئون موظفي السلكين السياسي والقنصلي

الفصل الثالث : التعيين في وظائف السلكين السياسي والقنصلي والعزل منها .

الفصل الرابع : واجبات موظفي السلكين السياسي والقنصلي .

الفصل الخامس : الاقدمية ، التقارير السرية ، منح العلاوات - بدل الانابه .

الفصل السادس : النقل ، الندب ، بدل السفر ، الاجازات ، ومصاريف الانتقال .

الفصل السابع : أحكام عامة .

الفصل الثامن : إنتهاء الخدمة .

الفصل التاسع : أحكام عامة .

أما القرار الجمهوري رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣م فقد صدر لتنظيم وزارة الخارجية وتحديد اختصاصاتها والذي صدر على اساسه القرار الوزاري رقم (١) لسنة ١٩٦٣م بشأن تحديد الوحدات الفرعية بالوزارة وتحديد اختصاصاتها ، وهي كما يلي :-

١ - مكتب الوزير .

٢ - ادارة الابحاث

٣ - الادارة العامة للشئون السياسية والاقتصادية والفنية وتتكون من :-

أ - ادارة الشئون السياسية والاقتصادية .

ب - ادارة المراسم .

معالجة اهم مايتعلق بها ، كما يتضح ذلك من فصول القانون الآتية :

الفصل الأول : وظائف السلكين السياسي والقنصلي .

الفصل الثاني : لجنة شئون موظفي السلكين السياسي والقنصلي

الفصل الثالث : التعيين في وظائف السلكين السياسي والقنصلي والعزل منها .

الفصل الرابع : واجبات موظفي السلكين السياسي والقنصلي .

الفصل الخامس : الاقدمية ، التقارير السرية ، منح العلاوات ـ بدل الانابه .

الفصل السادس : النقل ، الندب ، بدل السفر ، الاجازات ، ومصاريف الانتقال .

الفصل السابع : أحكام عامة .

الفصل الثامن : إنتهاء الخدمة .

الفصل التاسع : أحكام عامة .

أما القرار الجمهوري رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣م فقد صدر لتنظيم وزارة الخارجية وتحديد اختصاصاتها والذي صدر على اساسه القرار الوزاري رقم (١) لسنة ١٩٦٣م بشأن تحديد الوحدات الفرعية بالوزارة وتحديد اختصاصاتها ، وهي كما يلي :ـ

١ ـ مكتب الوزير .

٢ ـ ادارة الابحاث

٣ ـ الادارة العامة للشئون السياسية والاقتصادية والفنية وتتكون من :ـ

أ ـ ادارة الشئون السياسية والاقتصادية .

ب ـ ادارة المراسم .

جـ ـ ادارة المؤتمرات والمعاهدات والثقافة والاعلام .

٤ ـ الادارة العامة لشئون المغتربين .

٥ ـ الادارة العامة للشئون القنصلية والادارية والمالية ـ وتتكون من :ـ

أ ـ ادارة الشئون القنصلية .

ب ـ ادارة الشئون الادارية والمالية .

ومن تشريعات هذه المرحلة ايضا والمتعلقة بوزارة الخارجية ، قرار رئيس الجمهورية الخاص بالسماح للحكومات الاجنبية بتملك العقارات بقصد اتخاذها دورا لبعثاتها السياسية والقنصلية أو سكنا لرئيس البعثة وذلك بشرط المعامله بالمثل .

المرحلة الثانية :

جاءت المرحلة الثانية أكثر تطورا من سابقتها حيث صدرت فيها التشريعات التالية :

١ ـ قرار جمهوري رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٩م بشأن تعديل القرار الخاص بتنظيم وزارة الخارجية وتحديد اختصاصاتها .

٢ ـ قرار جمهوري رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٠م بلائحة شروط الخدمة بوزارة الخارجية .

٣ ـ قرار جمهوري رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٠م بشأن الغاء جميع الدرجات الحالية بوزارة الخارجية وبالبعثات الدبلوماسية الخاصة بوزارة الخارجية واعادة تقييمها .

٤ ـ قرار جمهوري رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٠م بتعديل القرار الجمهوري رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٩م .

ونستعرض باختصار ملامح تشريعات هذه المرحلة .

معالجة اهم مايتعلق بها ، كما يتضح ذلك من فصول القا

الفصل الأول : وظائف السلكين السياسي والقنصلي

الفصل الثاني : لجنة شئون موظفي السلكين السياسي

الفصل الثالث : التعيين في وظائف السلكين الس
والعزل منهما .

الفصل الرابع : واجبات موظفي السلكين السياسي

الفصل الخامس : الاقدمية ، التقارير السرية ، منح
الانابه .

الفصل السادس : النقل ، الندب ، بدل السف
ومصاريف الانتقال .

الفصل السابع : أحكام عامة .

الفصل الثامن : إنتهاء الخدمة .

الفصل التاسع : أحكام عامة .

أما القرار الجمهوري رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣م فقد ص
الخارجية وتحديد اختصاصاتها والذي صدر على اساس
رقم (١) لسنة ١٩٦٣م بشأن تحديد الوحدات الفرعية بـ
اختصاصاتها ، وهي كما يلي :-

١ - مكتب الوزير .
٢ - ادارة الابحاث
٣ - الادارة العامة للشئون السياسية والاقتصادية والفنيا
أ - ادارة الشئون السياسية والاقتصادية .
ب - ادارة المراسم .

تنظيم وزارة الخارجية :

صدر القرار الجمهوري رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٩م معدلا لاحكام القرار الجمهوري رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣م والصادر بشأن تنظيم وزارة الخارجية وتحديد اختصاصاتها .

فمن ناحية تحديد اختصاصات الوزارة ، أكد القرار على تلك الاختصاصات وفي مقدمتها : « تنفيذ الخطط المعتمد للسياسة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية ودراسة المسائل المتعلقة بالسياسة الدولية وتطوراتها ومتابعة مشاكلها ومعالجة مايمس منها مصالح الجمهورية وعلاقاتها بالدول الاجنبية سواء بالاتصال المباشر مع بعثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي اليمني بالخارج أم عن طريق الهيئات والمنظمات الدولية .. » المادة (١) فقرة (١) من القرار » ، علاوة على الاختصاصات العامة الاخرى التي تدخل ضمن واجبات وزارة الخارجية .

ومن ناحية اخرى حدد القرار في المادة (٣) تشكيل الجهاز الفني والاداري بالوزارة على الوجه الآتي :

١ - الوزير .
٢ - الوكيل .
٣ - الادارة العامة للشئون السياسية .
٤ - الادارة العامة للمراسم .
٥ - الادارة العامة للشئون الاقتصادية والثقافية والفنية .
٦ - الادارة العامة لشئون المغتربين والشئون القنصلية .
٧ - الادارة العامة للشئون الادارية والمالية .

٨ - مكتب الوزير .

كما نص ذلك القرار على انشاء « هيئة تفتيشية تقوم بأعمال التفتيش على ديوان الوزارة وبعثاتها في الخارج ... غير أن ذلك لم يتم في حينه .

وصدر في العام التالي القرار الجمهوري رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٠م بتعديل القرار السابق من حيث عدد واختصاصات وكلاء الوزارة على النحو التالي :

١ - وكيل الوزارة للشئون السياسية .
٢ - وكيل الوزارة للشئون المالية والادارية .

لائحة شروط الخدمة بالوزارة :

صدرت بموجب القرار الجمهوري رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٠م أول لائحة لشروط الخدمة بوزارة الخارجية على الرغم من أن القانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٣م بنظام وظائف السلكين السياسي والقنصلي كان قد نص على صدور تلك اللائحة .

وقد تضمنت اللائحة المواد التفصيلية اللازمة لشروط الخدمة بوزارة الخارجية ، ويتضح مدى استفادة نصوصها من التشريعات العربية في مجال الخدمة الخارجية وخاصة في شروط شغل وظائف السلك الدبلوماسي حيث أصبحت الاولوية في التعيين في مختلف درجات السلك لحملة الشهادات العليا « الشهادات الجامعية » بمختلف مستوياتها ، انطلاقا من حرص الوزارة على رفع مستوى وتحسين اداء العاملين فيها .

وحتى يتحقق ذلك اتخذت الوزارة خطوة ايجابية تمثلت بالعمل على

تنظيم وزارة الخارجية :

صدر القرار الجمهوري رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٩م معدل الجمهوري رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣م والصادر بشأن تنظيم و وتحديد اختصاصاتها .

فمن ناحية تحديد اختصاصات الوزارة ، أكد الاختصاصات وفي مقدمتها : « تنفيذ الخطط المعتمد للسي للجمهورية العربية اليمنية ودراسة المسائل المتعلقة بالس وتطوراتها ومتابعة مشاكلها ومعالجة مايمس منها مص وعلاقاتها بالدول الاجنبية سواء بالاتصال المباشر مع الدبلوماسي والقنصلي اليمني بالخارج أم عن طريق الهي الدولية » . « المادة (١) فقرة (١) من القرار الإختصاصات العامة الاخرى التي تدخل ضمن ا الخارجية .

ومن ناحية اخرى حدد القرار في المادة (٣) تشكي والاداري بالوزارة على الوجه الآتي :

١ - الوزير .
٢ - الوكيل .
٣ - الادارة العامة للشئون السياسية .
٤ - الادارة العامة للمراسم .
٥ - الادارة العامة للشئون الاقتصادية والثقافية والفنية
٦ - الادارة العامة لشئون المغتربين والشئون القنصلية .
٧ - الادارة العامة للشئون الادارية والمالية .

اصدار القرار الجمهوري رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٠م الذي قضى بالغاء جميع الدرجات القائمة حينها بديوان عام وزارة الخارجية وبعثاتها التمثيلية في الخارج وتشكيل لجنة لإعادة تقييم تلك الدرجات ، وتسكين موظفي الوزارة بما ينسجم وشروط اللائحة مع فرز العناصر الدبلوماسية من العناصر الادارية .

لقد كانت تلك الخطوة ضرورية ومنطقية خاصة اذا ماعلمنا بأن الكادر الاداري كان متداخلا مع الكادر الدبلوماسي ، كما أن تسكين الموظف في السلك الدبلوماسي لم يكن يقوم على شروط واضحه أو قواعد ثابته ، فالخريج الجامعي قبل صدور اللائحة كان يسكن بدرجة (سكرتير أول) بينما نصت اللائحة على تسكين حامل هذا المؤهل بدرجة (ملحق دبلوماسي) مع جواز تسكينه بدرجة (سكرتير ثالث) .

أما الحاصلون على المؤهل الجامعي بدرجة امتياز ، فنصت اللائحة على تعيينهم بدرجة (سكرتير ثان) شريطة توفر شروط التعيين المنصوص عليها في كل من القانون واللائحة وفي مقدمتها شرط إجتياز امتحان القبول الذي يعقد لهذا الغرض .

ولذلك فقد عقد في صيف عام ١٩٧٠م أول امتحان من نوعه في تاريخ وزارة الخارجية لخريجين جامعيين تقدموا للعمل في السلك الدبلوماسي وجرى تسكينهم بدرجة (سكرتير ثالث) .

ومن الملاحظ أن صعوبة الفترة التي ناضل فيها النظام الجمهوري ضد أعداء الثورة حتى انتصاره واستقراره ، في أوائل السبعينات ، وحداثة تجربة التشريع اليمني بشكل عام من جهة ، وإصدار أول قانون في بلادنا

لتنظيم عمل السلكين الدبلوماسي والقنصلي من جهة اخرى ، قد عكست بعض القصور على تشريعات تلك الفترة .

المرحلة الثالثة :

استفادت وزارة الخارجية في هذه المرحلة من القصور الذي واكب المرحلتين السابقتين ، فعمدت الى تلافي ذلك بإعادة النظر في التشريعات السابقة ، باستصدارها التشريعات التالية ، والتي لاتزال مطبقة حتى الآن .

١ ـ قرار مجلس القيادة رقم (١١٦) لسنة ١٩٧٥م بشأن تنظيم وزارة الخارجية وتحديد واجباتها واختصاصاتها .

٢ ـ قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٦م بشأن نظام السلك الدبلوماسي .

٣ ـ قرار مجلس القيادة رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦م بلائحة شروط الخدمة بوزارة الخارجية .

٤ ـ قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (٦) لسنة ١٩٧٥م بشأن وثائق السفر الدبلوماسية والخاصة والمهمة التي تصدرها وزارة الخارجية .

٥ ـ قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٠) لسنة ١٩٧٥م بشأن الهيكل التنظيمي للجهازين الرئاسي والفني والاداري بديوان عام وزارة الخارجية .

لقد كانت تلك التشريعات المتكاملة نتيجة لاعداد وتحضير طويلين ، فأستعانت الوزارة باحد الخبراء العرب وهو سفير بوزارة الخارجية المصرية الذي ساهم في اعداد تلك التشريعات ، علاوة على اعداد القرارات الوزارية الخاصة بتنفيذ الهيكل التنظيمي بوجه خاص وتنظيم الوزارة بوجه عام ، ومن تلك القرارات مايلي :

إصدار القرار الجمهوري رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٠م الذي قضى
الدرجات القائمة حينها بديوان عام وزارة الخارجية وبعثا
الخارج وتشكيل لجنة لإعادة تقييم تلك الدرجات ، و
الوزارة بما ينسجم وشروط اللائحة مع فرز العناصر الـ
العناصر الادارية .

لقد كانت تلك الخطوة ضرورية ومنطقية خاصة اذا
الكادر الاداري كان متداخلا مع الكادر الدبلوماسي
الموظف في السلك الدبلوماسي لم يكن يقوم على شروط وا
ثابته ، فالخريج الجامعي قبل صدور اللائحة كان ي
(سكرتير أول) بينما نصت اللائحة على تسكين حامل
بدرجة (ملحق دبلوماسي) مع جواز تسكينه بدر
ثالث) .

أما الحاصلون على المؤهل الجامعي بدرجة امتياز ، ف
على تعيينهم بدرجة (سكرتير ثان) شريطة توفر
المنصوص عليها في كل من القانون واللائحة وفي مقدمتها
امتحان القبول الذي يعقد لهذا الغرض .

ولذلك فقد عقد في صيف عام ١٩٧٠م أول امتحان
تاريخ وزارة الخارجية لخريجين جامعيين تقدموا للع
الدبلوماسي وجرى تسكينهم بدرجة (سكرتير ثالث) .

ومن الملاحظ أن صعوبة الفترة التي ناضل فيها النظام
أعداء الثورة حتى انتصاره واستقراره ، في أوائل السبعينات
تجربة التشريع اليمني بشكل عام من جهة ، وإصدار أول ق

اصدار القرار الجمهوري رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٠م الذي قضى بالغاء جميع الدرجات القائمة حينها بديوان عام وزارة الخارجية وبعثاتها التمثيلية في الخارج وتشكيل لجنة لإعادة تقييم تلك الدرجات ، وتسكين موظفي الوزارة بما ينسجم وشروط اللائحة مع فرز العناصر الدبلوماسية من العناصر الادارية .

لقد كانت تلك الخطوة ضرورية ومنطقية خاصة اذا ماعلمنا بأن الكادر الاداري كان متداخلا مع الكادر الدبلوماسي ، كما أن تسكين الموظف في السلك الدبلوماسي لم يكن يقوم على شروط واضحه أو قواعد ثابته ، فالحريج الجامعي قبل صدور اللائحة كان يسكن بدرجة (سكرتير أول) بينما نصت اللائحة على تسكين حامل هذا المؤهل بدرجة (ملحق دبلوماسي) مع جواز تسكينه بدرجة (سكرتير ثالث) .

أما الحاصلون على المؤهل الجامعي بدرجة امتياز ، فنصت اللائحة على تعيينهم بدرجة (سكرتير ثان) شريطة توفر شروط التعيين المنصوص عليها في كل من القانون واللائحة وفي مقدمتها شرط إجتياز امتحان القبول الذي يعقد لهذا الغرض .

ولذلك فقد عقد في صيف عام ١٩٧٠م أول امتحان من نوعه في تاريخ وزارة الخارجية لخريجين جامعيين تقدموا للعمل في السلك الدبلوماسي وجرى تسكينهم بدرجة (سكرتير ثالث) .

ومن الملاحظ أن صعوبة الفترة التي ناضل فيها النظام الجمهوري ضد أعداء الثورة حتى انتصاره واستقراره ، في اوائل السبعينات ، وحداثة تجربة التشريع اليمني بشكل عام من جهة ، وإصدار أول قانون في بلادنا

لتنظيم عمل السلكين الدبلوماسي والقنصلي من جهة اخرى ، قد عكست بعض القصور على تشريعات تلك الفترة .

المرحلة الثالثة :

استفادت وزارة الخارجية في هذه المرحلة من القصور الذي واكب المرحلتين السابقتين ، فعمدت الى تلافي ذلك باعادة النظر في التشريعات السابقة ، باستصدارها التشريعات التالية ، والتي لاتزال مطبقة حتى الآن .

١ ـ قرار مجلس القيادة رقم (١١٦) لسنة ١٩٧٥م بشأن تنظيم وزارة الخارجية وتحديد واجباتها واختصاصاتها .

٢ ـ قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٦م بشأن نظام السلك الدبلوماسي .

٣ ـ قرار مجلس القيادة رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦م بلائحة شروط الخدمة بوزارة الخارجية .

٤ ـ قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (٦) لسنة ١٩٧٥م بشأن وثائق السفر الدبلوماسية والخاصة والمهمة التي تصدرها وزارة الخارجية .

٥ ـ قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٠) لسنة ١٩٧٥م بشأن الهيكل التنظيمي للجهازين الرئاسي والفني والاداري بديوان عام وزارة الخارجية .

لقد كانت تلك التشريعات المتكاملة نتيجة لاعداد وتحضير طويلين ، فأستعانت الوزارة باحد الخبراء العرب وهو سفير بوزارة الخارجية المصرية الذي ساهم في اعداد تلك التشريعات ، علاوة على اعداد القرارات الوزارية الخاصة بتنفيذ الهيكل التنظيمي بوجه خاص وتنظيم الوزارة بوجه عام ، ومن تلك القرارات مايلي :

اصدار القرار الجمهوري رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٠م الذي قضى الدرجات القائمة حينها بديوان عام وزارة الخارجية وبعثات الخارج وتشكيل لجنة لإعادة تقييم تلك الدرجات ، وتـ الوزارة بما ينسجم وشروط اللائحة مع فرز العناصر الد العناصر الادارية .

لقد كانت تلك الخطوة ضرورية ومنطقية خاصة اذا الكادر الاداري كان متداخلا مع الكادر الدبلوماسي ، الموظف في السلك الدبلوماسي لم يكن يقوم على شروط واض ثابته ، فالخريج الجامعي قبل صدور اللائحة كان يـ (سكرتير أول) بينما نصت اللائحة على تسكين حامل بدرجة (ملحق دبلوماسي) مع جواز تسكينه بدرج ثالث) .

أما الحاصلون على المؤهل الجامعي بدرجة امتياز ، فنـ على تعيينهم بدرجة (سكرتير ثان) شريطة توفر ش المنصوص عليها في كل من القانون واللائحة وفي مقدمتها امتحان القبول الذي يعقد لهذا الغرض .

ولذلك فقد عقد في صيف عام ١٩٧٠م أول امتحان تاريخ وزارة الخارجية لخريجين جامعيين تقدموا للعمل الدبلوماسي وجرى تسكينهم بدرجة (سكرتير ثالث) .

ومن الملاحظ أن صعوبة الفترة التي ناضل فيها النظام أعداء الثورة حتى انتصاره واستقراره ، في اوائل السبعينات تجربة التشريع اليمني بشكل عام من جهة ، وإصدار أول قان

١ - قرار وزاري رقم (١١٥) لسنة ١٩٧٥م بانشاء ادارة الايجان بالديوان العام بوزارة الخارجية .

٢ - قرار وزاري رقم (١١٦) لسنة ١٩٧٥م بإنشاء مجلس التخطيط السياسي وأمانة عامة له بالديوان العام بوزارة الخارجية .

٣ - قرار وزاري رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٥م بشأن تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٠) لسنة ١٩٧٥م .

٤ - قرار وزاري رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٥م بشأن تشكيل مستويات الاشراف بالجهاز الرئاسي وتحديد مسئولياتها بديوان عام وزارة الخارجية .

٥ - قرار وزاري رقم (١١٩) لسنة ١٩٧٥م بتحديد اختصاصات مجلس التخطيط السياسي .

٦ - قرار وزاري رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٥م بشأن تشكيل مستويات الجهاز الفني والاداري والمالي وتحديد مسئولياتها بديوان عام وزارة الخارجية .

٧ - قرار وزاري رقم (١٢١) لسنة ١٩٧٥م بشأن تنظيم عمليات المتابعة والرقابة بادارات الديوان العام .

٨ - قرار وزاري رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٥م في شأن تحديد اختصاصات ومسئوليات الادارات الفرعية بالديوان العام .

٩ - قرار وزاري رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٦م في شأن نظام التقارير السنوية عن الاعضاء المعينين بكادر الوظائف الدبلوماسية .

١٠ - قرار وزاري رقم (٩) لسنة ١٩٧٧م بنظام اتلاف الاوراق الرسمية بوزارة الخارجية .

ويمكن أن نلخص اهم مضامين تشريعات هذه المرحلة على النحو الآتي :

تنظيم وزارة الخارجية :

صدر قرار مجلس القيادة رقم (١١٦) لسنة ١٩٧٥م بتنظيم وزارة الخارجية وتحديد واجباتها واختصاصاتها ، حيث يبين القرار في المادة الثالثة منه الاختصاصات المنوطة بها ، وذلك في اطار المهام المنصوص عليها في المادتين (١) و(٢) من القرار .

فالمادة (١) من هذا القرار تنص على مايلي : « (وزارة الخارجية هي جهاز الدولة الرئيسي المسئول عن تنفيذ السياسة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية وفقا للأسس والمبادىء التي تضع القيادة السياسية اهدافها وتخطيطها وبرامجها » .

بينما نصت المادة (٦) من ذلك القرار على أن يصدر الهيكل التنظيمي لديوان الوزارة بقرار من مجلس الوزراء ، حيث صدر قرار المجلس رقم (١٤٠) لسنة ١٩٧٥م ، والذي بين تشكيل الجهاز الرئاسي والفني والاداري بديوان عام الوزارة كما يلي :

١ - الوزير وتتبعه مباشرة :
أ - هيئة التفتيش الفني والمالي والاداري .
ب - ادارة الابحاث .
جـ - ادارة مكتب الوزير .

٢ - وكيل الوزارة بدرجة سفير وتتبعه مباشرة :
أ - ادارة المراسم .
ب - ادارة المحفوظات .
جـ - ادارة مكتب الوكيل .

١ ـ قرار وزاري رقم (١١٥) لسنة ١٩٧٥م بانشاء بالديوان العام بوزارة الخارجية .

٢ ـ قرار وزاري رقم (١١٦) لسنة ١٩٧٥م بإنشاء مج السياسي وأمانة عامة له بالديوان العام بوزارة الخار

٣ ـ قرار وزاري رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٥م بشأن تنف الوزراء رقم (١٤٠) لسنة ١٩٧٥م .

٤ ـ قرار وزاري رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٥م بشأن تشكي الاشراف بالجهاز الرئاسي وتحديد مسئولياتها بدي الخارجية .

٥ ـ قرار وزاري رقم (١١٩) لسنة ١٩٧٥م بتحديد اختص التخطيط السياسي .

٦ ـ قرار وزاري رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٥م بشأن تشكي الجهاز الفني والاداري والمالي وتحديد مسئولياتها بديو الخارجية .

٧ ـ قرار وزاري رقم (١٢١) لسنة ١٩٧٥م بشأن تنظيم عما والرقابة بادارات الديوان العام .

٨ ـ قرار وزاري رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٥م في شأن تحديد ومسئوليات الادارات الفرعية بالديوان العام .

٩ ـ قرار وزاري رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٦م في شأن نظا السنوية عن الاعضاء المعينين بكادر الوظائف الدبلوماء

١٠ ـ قرار وزاري رقم (٩) لسنة ١٩٧٧م بنظام اتلاف الاو بوزارة الخارجية .

٣ ـ الادارة العامة للشئون السياسية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة الدول العربية والجامعة العربية .
ب ـ ادارة أوروبا والامريكيتين وهيئة الامم المتحدة .
جـ ـ ادارة آسيا .
د ـ ادارة افريقيا والمنظمة الافريقية .
٤ ـ الادارة العامة للشئون الاقتصادية وتتفرع عنها :
أ ـ الادارة الاقتصادية .
ب ـ ادارة المؤتمرات والهيئات الدولية .
جـ ـ ادارة المعاهدات والشئون القانونية والترجمة والمكتبة .
٥ ـ الادارة العامة للشئون الفنية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة العلاقات الثقافية والتعاون الفني .
ب ـ ادارة الاعلام والعلاقات العامة .
٦ ـ الادارة العامة لشئون المغتربين والهجرة والقنصلية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة المغتربين والهجرة .
ب ـ الادارة القنصلية .
٧ ـ الادارة العامة للشئون الادارية والمالية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة الشئون الادارية .
ب ـ ادارة الشئون المالية .

نظام السلك الدبلوماسي ولائحة شروط الخدمة :

صدر ضمن تشريعات هذه المرحلة كل من قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٦م بشأن نظام السلك الدبلوماسي ، وقرار مجلس القيادة رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦م بلائحة شروط الخدمة

بوزارة الخارجية ، حيث استكملت الوزارة بصدور القانون واللائحة أهم الانظمة المتعلقة بعمل السلك الدبلوماسي .

ولعل مايلاحظه المرء عند المقارنة بين تشريعات هذه المرحلة والتشريعات الصادرة قبلها ، والتي الغيت اعتبارا من تاريخ صدور التشريعات الجديدة ، يلاحظ بأن الوزارة حاولت أن تستفيد من التجارب والممارسات العملية التي حدثت طيلة الفترة الممتدة من ١٩٦٣م وحتى ١٩٧٦م وهي فترة ليست بالقصيرة .

وعلى ذلك فقد جاءت تشريعات المرحلة الثالثة أكثر تطورا وتنظيما وشمولا قدر الامكان ، لاهم المسائل المتصلة بتنظيم وزارة الخارجية والقواعد التي تحكم عمل السلك الدبلوماسي .

ومن ناحية اخرى حافظت الانظمة الجديدة على اهم القواعد الاساسية الواردة في الانظمة السابقة ، مع ادخال بعض التعديلات والتحسينات في الصياغة الفنية وكذا في تحديد ماينص عليه القانون ، وما تنظمه اللائحة .

ومع ذلك يلاحظ أن بعض مواد كل من القانون واللائحة لم تدخل حيز التطبيق العملي نهائيا والبعض الآخر جرى تنفيذها والعمل بها قبل سنوات قليلة فقط .

ومن مواد الحالة الاخيرة ، وذلك على سبيل المثال :
نظام التقارير السرية السنوية عند النظر في الترقيات وفي التعيينات بالبعثات التمثيلية ، والتأمين الصحي لموظفي البعثات والنفقات الدراسية لابناء المبعوثين .

أما المواد التي لم تنفذ مطلقاً ، فنكتفي بالاشارة الى الحالة المبينة في

٣ ـ الادارة العامة للشئون السياسية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة الدول العربية والجامعة العربية .
ب ـ ادارة أوروبا والامريكيتين وهيئة الامم المتحدة .
جـ ـ ادارة آسيا .
د ـ ادارة افريقيا والمنظمة الافريقية .
٤ ـ الادارة العامة للشئون الاقتصادية وتتفرع عنها :
أ ـ الادارة الاقتصادية .
ب ـ ادارة المؤتمرات والهيئات الدولية .
جـ ـ ادارة المعاهدات والشئون القانونية والترجمة والمكتبة .
٥ ـ الادارة العامة للشئون الفنية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة العلاقات الثقافية والتعاون الفني .
ب ـ ادارة الاعلام والعلاقات العامة .
٦ ـ الادارة العامة لشئون المغتربين والهجرة والقنصلية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة المغتربين والهجرة .
ب ـ الادارة القنصلية .
٧ ـ الادارة العامة للشئون الادارية والمالية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة الشئون الادارية .
ب ـ ادارة الشئون المالية .

نظام السلك الدبلوماسي ولائحة شروط الخدمة :

صدر ضمن تشريعات هذه المرحلة كل من قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٦م بشأن نظام السلك الدبلوماسي ، وقرار مجلس القيادة رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦م بلائحة شروط الخدمة

٣ ـ الادارة العامة للشئون السياسية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة الدول العربية والجامعة العربية .
ب ـ ادارة أوروبا والامريكيتين وهيئة الامم المتحدة .
جـ ـ ادارة آسيا .
د ـ ادارة افريقيا والمنظمة الافريقية .
٤ ـ الادارة العامة للشئون الاقتصادية وتتفرع عنها :
أ ـ الادارة الاقتصادية .
ب ـ ادارة المؤتمرات والهيئات الدولية .
جـ ـ ادارة المعاهدات والشئون القانونية والترجمة والمكتبة .
٥ ـ الادارة العامة للشئون الفنية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة العلاقات الثقافية والتعاون الفني .
ب ـ ادارة الاعلام والعلاقات العامة .
٦ ـ الادارة العامة لشئون المغتربين والهجرة والقنصلية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة المغتربين والهجرة .
ب ـ الادارة القنصلية .
٧ ـ الادارة العامة للشئون الادارية والمالية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة الشئون الادارية .
ب ـ ادارة الشئون المالية .

نظام السلك الدبلوماسي ولائحة شروط الخدمة :

صدر فحص تشريعات هذه المرحلة كل من قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٦م بشأن نظام السلك الدبلوماسي ، وقرار مجلس القيادة رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦م بلائحة شروط الخدمة

بوزارة الخارجية ، حيث استكملت الوزارة بصدور القانون واللائحة أهم الانظمة المتعلقة بعمل السلك الدبلوماسي .

ولعل مايلاحظه المرء عند المقارنة بين تشريعات هذه المرحلة والتشريعات الصادرة قبلها ، والتي الغيت اعتبارا من تاريخ صدور التشريعات الجديدة ، يلاحظ بأن الوزارة حاولت أن تستفيد من التجارب والممارسات العملية التي حدثت طيلة الفترة الممتدة من ١٩٦٣م وحتى ١٩٧٦م وهي فترة ليست بالقصيرة .

وعلى ذلك فقد جاءت تشريعات المرحلة الثالثة أكثر تطورا وتنظيما وشمولا قدر الامكان ، لاهم المسائل المتصلة بتنظيم وزارة الخارجية والقواعد التي تحكم عمل السلك الدبلوماسي .

ومن ناحية اخرى حافظت الانظمة الجديدة على اهم القواعد الاساسية الواردة في الانظمة السابقة ، مع ادخال بعض التعديلات والتحسينات في الصياغة الفنية وكذا في تحديد ماينص عليه القانون ، وما تنظمه اللائحة .

ومع ذلك يلاحظ أن بعض مواد كل من القانون واللائحة لم تدخل حيز التطبيق العملي نهائيا والبعض الآخر جرى تنفيذها والعمل بها قبل سنوات قليلة فقط .

ومن مواد الحالة الاخيرة ، وذلك على سبيل المثال :
نظام التقارير السرية السنوية عند النظر في الترقيات وفي التعيينات بالبعثات التمثيلية ، والتأمين الصحي لموظفي البعثات والنفقات الدراسية لابناء المبعوثين .

أما المواد التي لم تنفذ مطلقاً ، فنكتفي بالاشارة الى الحالة المبينة في

٣ ـ الادارة العامة للشئون السياسية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة الدول العربية والجامعة العربية .
ب ـ ادارة أوروبا والامريكيتين وهيئة الامم المتحدة
جـ ـ ادارة آسيا .
د ـ ادارة افريقيا والمنظمة الافريقية .
٤ ـ الادارة العامة للشئون الاقتصادية وتتفرع عنها :
أ ـ الادارة الاقتصادية .
ب ـ ادارة المؤتمرات والهيئات الدولية .
جـ ـ ادارة المعاهدات والشئون القانونية والترجمة والـ
٥ ـ الادارة العامة للشئون الفنية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة العلاقات الثقافية والتعاون الفني .
ب ـ ادارة الاعلام والعلاقات العامة .
٦ ـ الادارة العامة لشئون المغتربين والهجرة والقنصلية وتتفـ
أ ـ ادارة المغتربين والهجرة .
ب ـ الادارة القنصلية .
٧ ـ الادارة العامة للشئون الادارية والمالية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة الشئون الادارية .
ب ـ ادارة الشئون المالية .

نظام السلك الدبلوماسي ولائحة شروط الخدمة :

صدر ضمن تشريعات هذه المرحلة كل من قرار بالقانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٦م بشأن نظام السلك وقرار مجلس القيادة رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦م بلائحة ش

٣ ـ الادارة العامة للشئون السياسية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة الدول العربية والجامعة العربية .
ب ـ ادارة أوروبا والامريكيتين وهيئة الامم المتحدة .
جـ ـ ادارة آسيا .
د ـ ادارة افريقيا والمنظمة الافريقية .
٤ ـ الادارة العامة للشئون الاقتصادية وتتفرع عنها :
أ ـ الادارة الاقتصادية .
ب ـ ادارة المؤتمرات والهيئات الدولية .
جـ ـ ادارة المعاهدات والشئون القانونية والترجمة والمكتبة .
٥ ـ الادارة العامة للشئون الفنية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة العلاقات الثقافية والتعاون الفني .
ب ـ ادارة الاعلام والعلاقات العامة .
٦ ـ الادارة العامة لشئون المغتربين والهجرة والقنصلية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة المغتربين والهجرة .
ب ـ الادارة القنصلية .
٧ ـ الادارة العامة للشئون الادارية والمالية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة الشئون الادارية .
ب ـ ادارة الشئون المالية .

نظام السلك الدبلوماسي ولائحة شروط الخدمة :

صدر بشأن تشريعات هذه المرحلة كل من قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٦م بشأن نظام السلك الدبلوماسي ، وقرار مجلس القيادة رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦م بلائحة شروط الخدمة

بوزارة الخارجية ، حيث استكملت الوزارة بصدور القانون واللائحة أهم الانظمة المتعلقة بعمل السلك الدبلوماسي .

ولعل مايلاحظه المرء عند المقارنة بين تشريعات هذه المرحلة والتشريعات الصادرة قبلها ، والتي الغيت اعتبارا من تاريخ صدور التشريعات الجديدة ، يلاحظ بأن الوزارة حاولت أن تستفيد من التجارب والممارسات العملية التي حدثت طيلة الفترة الممتدة من ١٩٦٣م وحتى ١٩٧٦م وهي فترة ليست بالقصيرة .

وعلى ذلك فقد جاءت تشريعات المرحلة الثالثة أكثر تطورا وتنظيما وشمولا قدر الامكان ، لاهم المسائل المتصلة بتنظيم وزارة الخارجية والقواعد التي تحكم عمل السلك الدبلوماسي .

ومن ناحية اخرى حافظت الانظمة الجديدة على اهم القواعد الاساسية الواردة في الانظمة السابقة ، مع ادخال بعض التعديلات والتحسينات في الصياغة الفنية وكذا في تحديد ماينص عليه القانون ، وما تنظمه اللائحة .

ومع ذلك يلاحظ أن بعض مواد كل من القانون واللائحة لم تدخل حيز التطبيق العملي نهائيا والبعض الآخر جرى تنفيذها والعمل بها قبل سنوات قليلة فقط .

ومن مواد الحالة الاخيرة ، وذلك على سبيل المثال :
نظام التقارير السرية السنوية عند النظر في الترقيات وفي التعيينات بالبعثات التمثيلية ، والتأمين الصحي لموظفي البعثات والنفقات الدراسية لابناء المبعوثين .

أما المواد التي لم تنفذ مطلقاً ، فنكتفي بالاشارة الى الحالة المبينة في

٣ ـ الادارة العامة للشئون السياسية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة الدول العربية والجامعة العربية .
ب ـ ادارة أوروبا والامريكيتين وهيئة الامم المتحدة .
جـ ـ ادارة آسيا .
د ـ ادارة افريقيا والمنظمة الافريقية .
٤ ـ الادارة العامة للشئون الاقتصادية وتتفرع عنها :
أ ـ الادارة الاقتصادية .
ب ـ ادارة المؤتمرات والهيئات الدولية .
جـ ـ ادارة المعاهدات والشئون القانونية والترجمة والمكتبة .
٥ ـ الادارة العامة للشئون الفنية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة العلاقات الثقافية والتعاون الفني .
ب ـ ادارة الاعلام والعلاقات العامة .
٦ ـ الادارة العامة لشئون المغتربين والهجرة والقنصلية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة المغتربين والهجرة .
ب ـ الادارة القنصلية .
٧ ـ الادارة العامة للشئون الادارية والمالية وتتفرع عنها :
أ ـ ادارة الشئون الادارية .
ب ـ ادارة الشئون المالية .

نظام السلك الدبلوماسي ولائحة شروط الخدمة :

صدر ضمن تشريعات هذه المرحلة كل من قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٦م بشأن نظام السلك الدبلوماسي ، وقرار مجلس القيادة رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦م بلائحة شروط الخدمة

المادة (١١١) من القانون والتي تنص على مايلي :

« يعتبر الموظفون المعينون بالكادر قبل صدور هذا القانون معينين بصفة شخصية ومؤقتة في درجات وظائفهم الحالية ، وتعاد تسوية اوضاعهم وفقا للقواعد المنصوص عليها بالجدول الوارد بالمادة رقم (٧) في هذا القانون بما يتناسب مع مؤهلاتهم وخدمتهم وخبرتهم ، وتتم تلك التسويات في ميعاد اقصاه ستة اشهر من تاريخ بدء العمل بهذا القانون ، وتعتمد تلك التسويات من الوزير » .

لقد جاء الحكم في هذه المادة على غرار القرار الجمهوري رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٠م بالغاء جميع الدرجات الغالية حينها بالوزارة واعادة تقييمها على ضوء شروط التعيين المنصوص عليها باللائحة .

ويتبين الفارق بين الحالتين في أن الالغاء واعادة التقييم لدرجات كافة الموظفين قد نفذ فعلا في عام ١٩٧٠م ، بينما لم يتم ذلك في الحالة الثانية ، ذلك أن ماانصت عليه المادة (١١١) من نظام السلك الدبلوماسي يعتبر أمرا منطقيا حيث أن القانون أورد شروطا جديدة للتعيين في وظائف الكادر الدبلوماسي ، فخريج الجامعة أصبح يسكن بدرجة (ملحق دبلوماسي) ، ومن ثم اصبح التعيين في وظائف الكادر مقصورا على حملة المؤهلات الجامعية بمختلف مستوياتها .

المرحلة الرابعة :

تتضمن هذه المرحلة ادخال عدد من التعديلات على بعض مواد قانون نظام السلك الدبلوماسي ، ولائحةشروط الخدمة بوزارة الخارجية ،في فترات مختلفة وذلك بحسب ما تتطلبه احتياجات ومصلحة العمل بالوزارة .

كما صدر في هذه المرحلة كل من :

١ ـ القرار الجمهوري رقم(٥٧) لسنة ١٩٨٦م بتعديل المادة (٦) من قرار مجلس القيادة رقم (١١٦) لسنة ١٩٧٥م بشأن تنظيم وزارة الخارجية وتحديد واجباتها واختصاصاتها .

٢ ـ قرار مجلس الوزراء رقم (٦١) لسنة ١٩٨٦م بشأن اعادة النظر بالهيكل التنظيمي للجهازين الفني والاداري بديوان عام وزارة الخارجية .

وقبل ان نستعرض أهم ملامح الهيكل التنظيمي الجديد للوزارة ، ينبغي أن نشير الى الاسباب والدوافع التي حدت بالوزارة الى اعادة النظر في الهيكل التنظيمي السابق تمهيدا لتحديث التشريعات التي تحكم عملها ، وهي الخطوة التي تطمح الوزارة لتحقيقها في المستقبل القريب .

مما لاشك فيه أن الوزارة ، خلال الاثنتي عشره سنة الماضية قد شهدت عدة تطورات ملموسة ، سواء في توسع الاعمال والمسئوليات المناطه بها ، أو في عدد ونوعية الكوادر العامله بها .

وقد جاء ذلك كنتيجة منطقية لتوسع علاقات بلادنا الخارجية وانفتاحها على مختلف دول العالم ، والدور النشط والمكانة البارزة التي أصبحت بلادنا تتبوءها في مختلف المحافل العربية والاسلامية والدولية .

كما نتج عن ذلك توسع التمثيل اليمني بمختلف انواعه ، من سفارات ووفود ومكاتب دائمة ، وقنصليات عامة ، وقنصليات ، ، وقنصليات فخرية ، علاوة على التمثيل الدبلوماسي اليمني غير المقيم .

وبالمقابل تشهد العاصمة صنعاء زيادة ملحوظة في عدد البعثات

المادة (١١١) من القانون والتي تنص على مايلي :
« يعتبر الموظفون المعينون بالكادر قبل صدور هذا القانون معينين بصفة شخصية ومؤقتة في درجات وظائفهم الحالية ، وتعاد تسوية اوضاعهم وفقا للقواعد المنصوص عليها بالجدول الوارد بالمادة رقم (٧) في هذا القانون بما يتناسب مع مؤهلاتهم وخدمتهم وخبرتهم ، وتتم تلك التسويات في ميعاد اقصاه ستة اشهر من تاريخ بدء العمل بهذا القانون . وتعتد تلك التسويات من الوزير » .

لقد جاء الحكم في هذه المادة على غرار القرار الجمهوري رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٠م بالغاء جميع الدرجات القائمة حينها بالوزارة واعادة تقييمها على ضوء شروط التعيين المنصوص عليها باللائحة .

ويتبين الفارق بين الحالتين في أن الالغاء واعادة التقييم لدرجات كافة الموظفين قد نفذ فعلا في عام ١٩٧٠م ، بينما لم يتم ذلك في الحالة الثانية ، ذلك أن مانصت عليه المادة (١١١) من نظام السلك الدبلوماسي يعتبر أمرا منطقيا حيث أن القانون أورد شروطا جديدة للتعيين في وظائف الكادر الدبلوماسي ، فخريج الجامعة أصبح يسكن بدرجة (ملحق دبلوماسي) ، ومن ثم اصبح التعيين في وظائف الكادر مقصورا على حملة المؤهلات الجامعية بمختلف مستوياتها .

المرحلة الرابعة :

تتضمن هذه المرحلة ادخال عدد من التعديلات على بعض مواد قانون نظام السلك الدبلوماسي ، ولائحة شروط الخدمة بوزارة الخارجية ،في فترات مختلفة وذلك بحسب ما تتطلبه احتياجات ومصلحة العمل بالوزارة .

التمثيلية الاجنبية المقيمة ، من سفارات ، وقنصليات ، وممثليات تجارية ،وتمثيل قنصلي فخري .

ولذلك فقد درست الوزارة في العام المنصرم مسألة تعديل الهيكل التنظيمي الصادر في عام ١٩٧٥م والاخذ بأحدث ماطبقته معظم الدول العربية من أنظمة حول هذا الجانب ، الا وهو « النظام الجغرافي » القائم على تركز المعلومات المختلفة في دائرة جغرافية معينة تضم عدة دول يجمعها اقليم جغرافي واحد ، مع الاخذ بعين الاعتبار التنظيم الاداري النمطي لبقية اجهزة الدولة الرسمية والابقاء على الادارات الفنية والمساعدة كما هي .

ونستعرض فيما يلي أهم ماتضمنه الهيكل التنظيمي :

تنص المادة (٢) من قرار مجلس الوزراء المشار اليه على أن يكون الهيكل التنظيمي لديوان عام وزارة الخارجية من التقسيمات التنظيمية التالية :

اولاً : الوزير ، ويتبعه مباشرة :

١ ـ مستشارو الوزير

٢ ـ الادارة العامة للتخطيط والاحصاء والمتابعة .

٣ ـ الادارة العامة للشئون القانونية .

٤ ـ مكتب الوزير .

ثانياً : وكيل الوزارة بدرجة سفير ، ويتبعه مباشرة .

١ ـ ادارة المراسم .

٢ ـ ادارة الثقافة والعلاقات العامة .

٣ ـ ادارة المحفوظات .

كما يشرف الوكيل على :

١ ـ الادارة العامة للشئون العربية والاسلامية .

٢ ـ الادارة العامة للشئون الدولية (الاجنبية) .

٣ ـ الادارة العامة للمنظمات الدولية والاقليمية .

٤ ـ الادارة العامة للشئون القنصلية والمغتربين .

ثالثاً : الوكيل المساعد ،وتتبعه مباشرة :

الادارة العامة للشئون المالية والادارية .

وخول القرار وزير الخارجية باصدار القرارات الخاصة بتحديد التقسيمات الفرعية وتحديد اختصاصاتها والتي صدرت تباعا في نهاية شهر مايو ١٩٨٧م ، وبدء العمل بالنظام الجديد اعتبارا من بداية يونيو ١٩٨٧م .

ونورد فيما يلي القرارات الوزارية الصادرة بتنفيذ الهيكل التنظيمي الجديد :

١ ـ قرار وزاري رقم (١٥٢) لسنة ١٩٨٦م بشأن تشكيل لجنة مصغرة للإعداد لتنفيذ الهيكل التنظيمي الجديد للجهازين الفني والإداري بديوان عام وزارة الخارجية .

٢ ـ قرار وزاري رقم (٦٦) لسنة ١٩٨٧م بشأن تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٦١) لسنة ١٩٨٦م بشأن إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للجهازين الفني والإداري بديوان عام وزارة الخارجية .

٣ ـ قرار وزاري رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٧م بشأن تشكيل المستويات الإشرافية العليا وتحديد مسئولياتها بديوان عام وزارة الخارجية .

٤ ـ قرار وزاري رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٧م بشأن تشكيل الإدارات الفرعية التابعة للإدارات العامة وتقسيماتها الداخلية ، وكذا بيان التقسيمات

التمثيلية الاجنبية المقيمة ، من سفارات ، وقنصليات ، تجارية ،وتمثيل قنصلي فخري .

ولذلك فقد درست الوزارة في العام المنصرم مسألة تعديل التنظيمي الصادر في عام ١٩٧٥م والاخذ بأحدث ماطبقته معظ العربية من أنظمة حول هذا الجانب ، الا وهو « النظام الجغرافي على تركز المعلومات المختلفة في دائرة جغرافية معينة تضم ء يجمعها اقليم جغرافي واحد ، مع الاخذ بعين الاعتبار التنظيم النطي لبقية اجهزة الدولة الرسمية والابقاء على الادارات والمساعدة كما هي .

ونستعرض فيما يلي أهم ماتضمنه الهيكل التنظيمي :

تنص المادة (٢) من قرار مجلس الوزراء المشار اليه على أن الهيكل التنظيمي لديوان عام وزارة الخارجية من التقسيمات التالية :

اولاً : الوزير ، ويتبعه مباشرة :

١ ـ مستشارو الوزير

٢ ـ الادارة العامة للتخطيط والاحصاء والمتابعة .

٣ ـ الادارة العامة للشئون القانونية .

٤ ـ مكتب الوزير .

ثانياً : وكيل الوزارة بدرجة سفير ، ويتبعه مباشرة .

١ ـ ادارة المراسم .

٢ ـ ادارة الثقافة والعلاقات العامة .

٣ ـ ادارة المحفوظات .

كما يشرف الوكيل على :

الداخلية التابعة للإدارات بديوان عام وزارة الخارجية .

٥ - قرار وزاري رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٧م بشأن تحديد مسئوليات الجهاز الفني والاداري والمالي بديوان عام وزارة الخارجية .

٦ - قرار وزاري رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٧م بشأن تحديد اختصاصات ومهام الإدارات والإدارات الفرعية التابعة للإدارات العامة وتحديد اختصاصات التقسيمات الداخلية التابعة لها ، وكذا اللوحات التخطيطية الخاصة بكل منها بديوان عام وزارة الخارجية .

٧ - قرار وزاري رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧م بشأن تنظيم عمليات الرقابة والمتابعة بإدارات ديوان عام وزارة الخارجية .

٨ - قرار وزاري رقم (٧٢) لسنة ١٩٨٧م بشأن تعيين مدراء العموم ومدراء الإدارات المستحدثة بموجب الهيكل التنظيمي الجديد وتوزيع الموظفين على الإدارات الفرعية والأقسام .

٩ - قرار وزاري رقم (٧٣) لسنة ١٩٨٧م بشأن تعيين مدراء العموم ومدراء الإدارات القائمة بموجب الهيكل التنظيمي الجديد وتوزيع الموظفين على الإدارات الفرعية والأقسام .

وقد عالجت المادة (٦) من قرار مجلس الوزراء المشار اليه المقترحات المتعلقة باعادة النظر في كل من القانون واللائحة ، حيث نصت على مايلي :

« يقترح وزير الخارجية تعديل قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي ولائحة شروط الخدمة تتضمنان نصوصاً بالنسبة لشروط شغل وظائفهم متضمنا جدول الوظائف (كادر) السلكين الدبلوماسي والقنصلي محددا بها شروط شغل الوظائف بالحد الادنى للبقاء في كل درجة وذلك

وفقاً لجدول المرتبات المحدد بقانون نظام السلك الدبلوماسي وبقية القضايا التي يعالجها قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي ولائحة شروط العمل بوزارة الخارجية بغرض مواكبة نصوصها لتطور العمل في الوزارة والمستجدات التي حدثت منذ صدورهما حتى الآن . ويتم ذلك بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية والاصلاح الاداري » .

وهذا ماتعكف الوزارة حاليا على تنفيذه .

الداخلية التابعة للإدارات بديوان عام وزارة الخارجية .

٥ ـ قرار وزاري رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٧م بشأن تحديد مسئوليات الجهاز الفني والاداري والمالي بديوان عام وزارة الخارجية .

٦ ـ قرار وزاري رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٧م بشأن تحديد اختصاصات ومهام الإدارات والإدارات الفرعية التابعة للإدارات العامة وتحديد اختصاصات التقسيمات الداخلية التابعة لها ، وكذا اللوحات التخطيطية الخاصة بكل منها بديوان عام وزارة الخارجية .

٧ ـ قرار وزاري رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧م بشأن تنظيم عمليات الرقابة والمتابعة بإدارات ديوان عام وزارة الخارجية .

٨ ـ قرار وزاري رقم (٧٢) لسنة ١٩٨٧م بشأن تعيين مدراء العموم ومدراء الإدارات المستحدثة بموجب الهيكل التنظيمي الجديد وتوزيع الموظفين على الإدارات الفرعية والأقسام .

٩ ـ قرار وزاري رقم (٧٣) لسنة ١٩٨٧م بشأن تعيين مدراء العموم ومدراء الإدارات القائمة بموجب الهيكل التنظيمي الجديد وتوزيع الموظفين على الإدارات الفرعية والأقسام .

وقد عالجت المادة (٦) من قرار مجلس الوزراء المشار اليه المقترحات المتعلقة باعادة النظر في كل من القانون واللائحة ، حيث نصت على مايلي :

« يقترح وزير الخارجية تعديل قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي ولائحة شروط الخدمة تتضمنان نصوصاً بالنسبة لشروط شغل وظائفهم متضمنا جدول الوظائف (كادر) السلكين الدبلوماسي والقنصلي محددا بها شروط شغل الوظائف بالحد الادنى للبقاء في كل درجة وذلك

خاتمـــة :

وفي الختام ، فان الحديث يطول عن السياسة الخارجية اليمنية ووزارة الخارجية وعن الانجازات التي حققتها على مدى مسيرة ربع قرن من عمر ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة .. إلاّ أنه من الجدير بالذكر ان الجمهورية العربية اليمنية قد استطاعت خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية ومن خلال توجيهات القيادة السياسية وخاصة في ظل قيادة العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام استطاعت خلق أداة دبلوماسية على مستوى من الأداء الذي أكسب البلاد سمعة واحتراماً دوليين قلما تحظى بها دولة نامية مكنها من الحصول على دعم وعون كافة الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية والاقليمية لانجاز برامج التنمية والتطور في اليمن ، ولا أدل على ذلك من تلك الوقفة الانسانية التي قامت بها كافة الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية والمنظمات الوطنية في كافة أنحاء العالم الى جانب الجمهورية اليمنية عند ما تعرضت للزلزال في ديسمبر ١٩٨٢م ومكنت البلاد من تجاوز كافة الأضرار التي تعرضت لها .

ويدل على المكانة الدولية الرفيعة ايضاً المشاركة الواسعة المستوى اثناء انعقاد المؤتمرين الدوليين للخطة الخمسية الانمائية الأولى والثانية في عام ١٩٧٧م وعام ١٩٨٢م ولا يفوتنا في هذه المقام ايضاً ان نذكر اشادة المجتمع العربي والاسلامي والدولي بالكيفية التي عالجت بها القيادة السياسية اليمنية الحكيمة احداث يناير ١٩٨٦م في الشطر الجنوبي من الوطن واحتواء نتائجها وذيولها ، وهي الكيفية التي دلت على حكمة جنبت اليمن بشطريه متاعب ومخاطر جمة .

ان هذه السياسة الخارجية لم تكن لتحقيق النجاح تلو النجاح على المستوى الخارجي لولم يتحقق للانسان اليمني ذلك الأمان والاستقرار والنهوض والتطور في وطنه أولاً .

خاتمـــة :

وفي الختـام ، فـان الحـديث يطول عن السيـاسـة الخـارجيـة اليمنيـة ووزارة الخارجية وعن الانجازات التي حققتها على مدى مسيرة ربع قرن من عمر ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة .. إلاّ أنه من الجدير بـالـذكر ان الجمهوريـة العربيـة اليمنيـة قـد استطـاعت خـلال الخمسـة والعشرين عاما الماضية ومن خلال توجيهات القيادة السياسية وخاصة في ظل قيادة العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام استطـاعت خلق أداء دبلومـاسيـة على مستوى من الأداء الـذي أكسب البـلاد سمعـة واحترام دوليين قلما تحظى بها دولة نامية مكنها من الحصول على دعم وعون كافة الدول الشقيقـة والصـديقـة والمنظمات الـدولية والاقليمية لانجـاز برامج التنمية والتطور في اليمن ، ولا أدل على ذلك من تلك الوقفة الانسـانية التي قـامت بهـا كافـة الـدول الشقيقـة والصـديقـة والمنظمات الـدوليـة والمنظمات الوطنيـة في كافـة أنحـاء العـالم الى جـانب الجمهوريـة اليمنيـة عنـد مـا تعرضت للزلـزال في ديسمبر ١٩٨٢م ومكنت البـلاد من تجاوز كافة الأضرار التي تعرضت لها .

خاتمـــة :

وفي الختام ، فان الحديث يطول عن السياسة الخارجية اليمنية ووزارة الخارجية وعن الانجازات التي حققتها على مدى مسيرة ربع قرن من عمر ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة .. إلاّ أنه من الجدير بالذكر ان الجمهورية العربية اليمنية قد استطاعت خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية ومن خلال توجيهات القيادة السياسية وخاصة في ظل قيادة المقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام استطاعت خلق أداة دبلوماسية على مستوى من الأداء الذي أكسب البلاد سمعة واحتراماً دوليين قلما تحظى بها دولة نامية مكنها من الحصول على دعم وعون كافة الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية والاقليمية لانجاز برامج التنمية والتطور في اليمن ، ولا أدل على ذلك من تلك الوقفة الانسانية التي قامت بها كافة الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية والمنظمات الوطنية في كافة أنحاء العالم الى جانب الجمهورية اليمنية عند ما تعرضت للزلزال في ديسمبر ١٩٨٢م ومكنت البلاد من تجاوز كافة الأضرار التي تعرضت لها .

ويدل على المكانة الدولية الرفيعة ايضاً المشاركة الواسعة المستوى اثناء انعقاد المؤتمرين الدوليين للخطة الخمسية الانمائية الأولى والثانية في عام ١٩٧٧م وعام ١٩٨٢م ولا يفوتنا في هذه المقام ايضاً ان نذكر اشادة المجتمع العربي والاسلامي والدولي بالكيفية التي عالجت بها القيادة السياسية اليمنية الحكيمة احداث يناير ١٩٨٦م في الشطر الجنوبي من الوطن واحتواء نتائجها وذيولها ، وهي الكيفية التي دلت على حكمة جنبت اليمن بشطريه متاعب ومخاطر جمة .

ان هذه السياسة الخارجية لم تكن لتحقيق النجاح تلو النجاح على المستوى الخارجي لولم يتحقق للانسان اليمني ذلك الأمان والاستقرار والنهوض والتطور في وطنه أولاً .

خاتمـــة :

وفي الختام ، فان الحديث يطول عن السياسة الخارجية اليمنية ووزارة الخارجية وعن الانجازات التي حققتها على مدى مسيرة ربع قرن من عمر ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة .. إلاّ أنه من الجدير بالذكر ان الجمهورية العربية اليمنية قد استطاعت خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية ومن خلال توجيهات القيادة السياسية وخاصة في ظل قيادة العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام استطاعت خلق أداة دبلوماسية على مستوى من الأداء الذي أكسب البلاد سمعة واحتراماً دوليين قلما تحظى بهما دولة نامية مكنها من الحصول على دعم وعون كافة الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية والاقليمية لانجاز برامج التنمية والتطور في اليمن ، ولا أدل على ذلك من تلك الوقفة الانسانية التي قامت بها كافة الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية والمنظمات الوطنية في كافة أنحاء العالم الى جانب الجمهورية اليمنية عند ما تعرضت للزلزال في ديسمبر ١٩٨٢م ومكنت البلاد من تجاوز كافة الأضرار التي تعرضت لها .